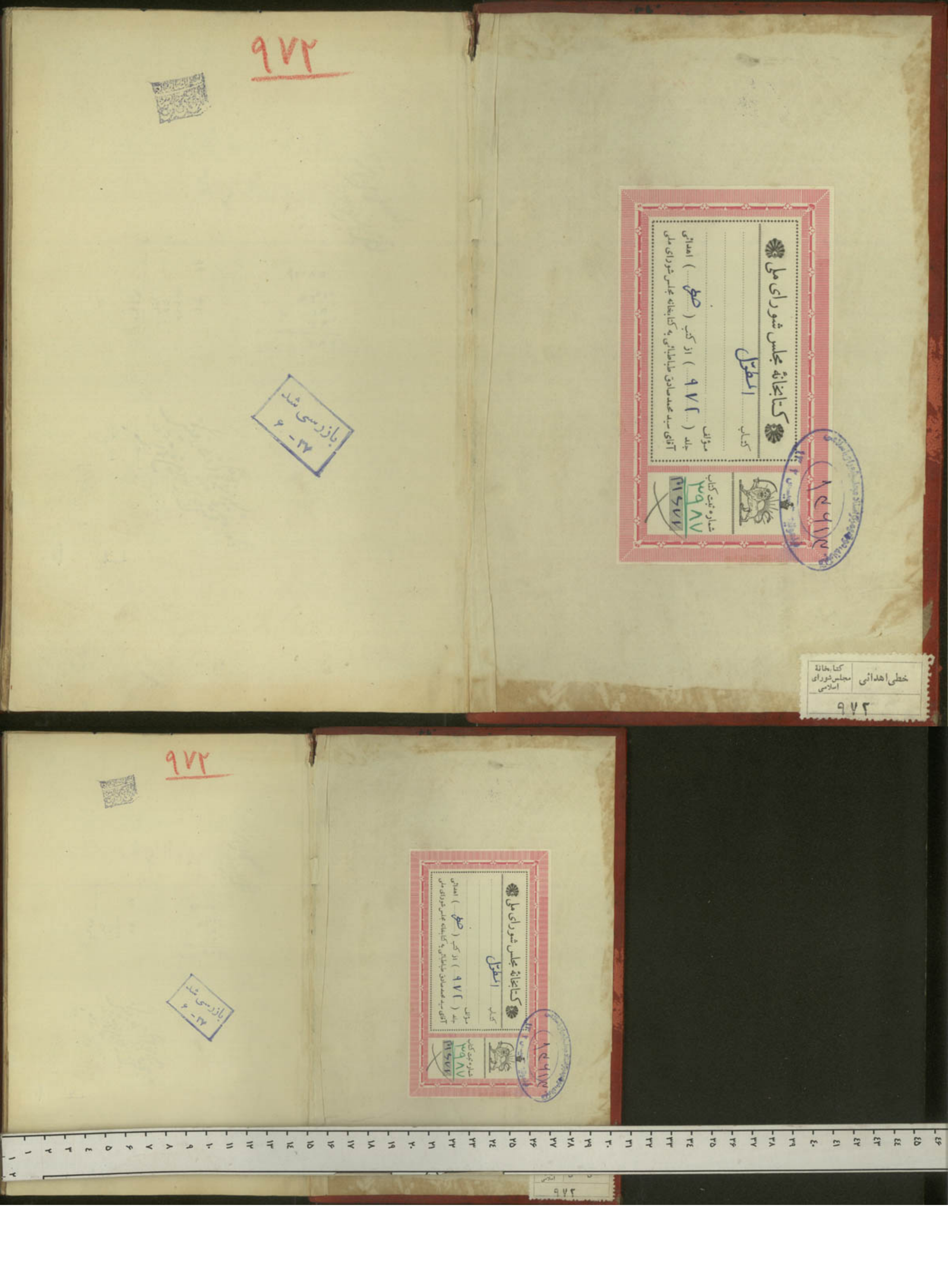
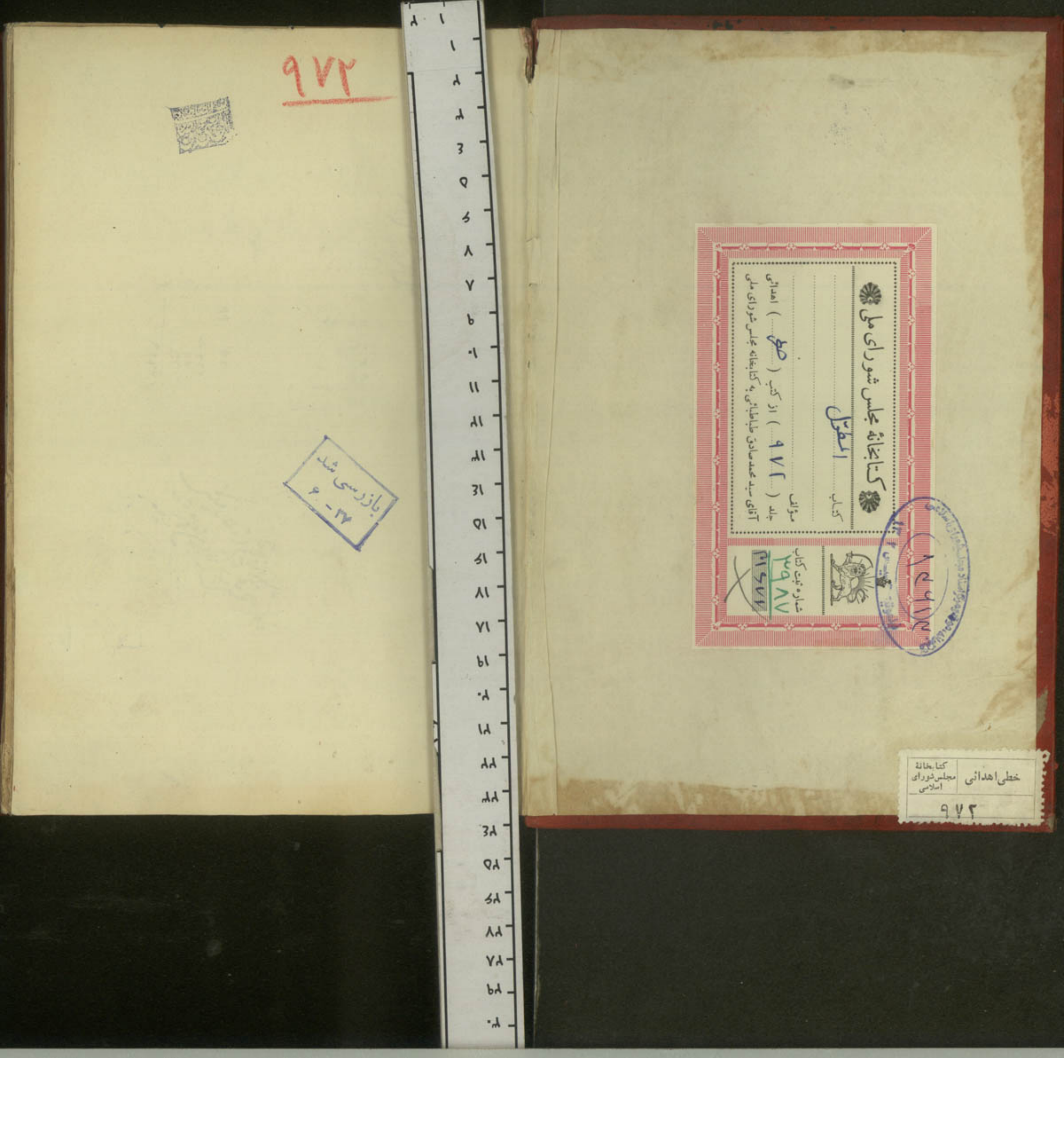
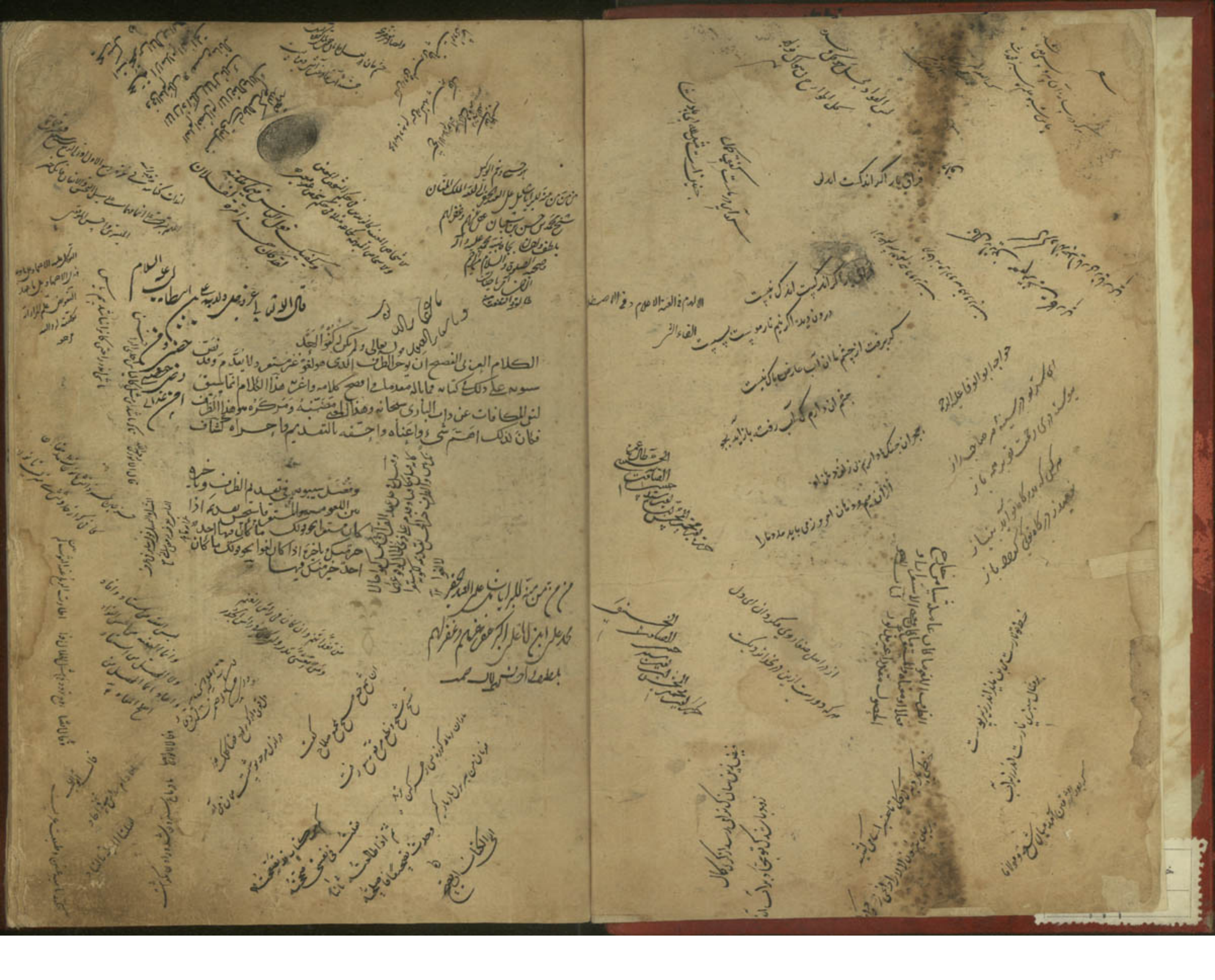



۹۷۲
بازرسی شد
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۷۲






يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان
الذي بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته لطايف الحكم واورد براعة فرق الانام في تطرق الامتنان
والافضال والصلوة على محمد خير من تمخض للكرم او البشاشة واشرف من تبع من ذوي
اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين تم بهم الاعزة التي اشرق وجه الدين
واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين فان احق الفضائل بالتقديم واستبها في
استجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من
النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقايق التنزيل
وفيه مفتاح لدقايق التاويل وفايق عيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز
واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله ومفصله تقريب للنفوس على فرايد
ومفصل قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية من التهاب
الاكباد الى ابراد الشريل بظهر باب الاثار تراكيبه وصفي ومنه غلب عيناب عارا سابه
وصفا لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في
جماعة من اسرا التقليد فظفقوا يتعاطونه من غير توثيق وهم لا يخوضون في تحرير مباحث
جولان العقل والقال ويتقرون من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن
التقليد اعناقهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا تنشرح تحشاوة التعصب عن
ابصارهم حتى تنطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم
الانحراف من منهج الرشاد فهيهات التنبه للرموز الدقيقة اثار او التفطن للنكتة لايكان

واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني على
الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحيل
الى جرجانية خوارزم مخطط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق
الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم و
المعارف واقتلاء الاماني من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص
عن دقائق علم البيان الذي اراح الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره وابا
الحذاق الذين خاضوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب
تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين
اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله
عليه شابيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب اراء المتقدمين منطويا
على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا يجاري
غايل البحر دلايل الاعجاز ففي كل لفظة منه روض من الجنى وفي كل شطر منه عقد من الدرر
وكان يثبطني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره
وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى انكسفت شموس الفضل على
الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل
ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم
ويدرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واشتداد
اعتنائهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات
الرموز والاسرار اذ لم يتفق لشرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد
اكتفوا بما فهموا عن ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا





هي الاطوار والناس للهام فغرات للمذلاذ الذي اذهب عنا اللزن وشت عنبا الكابة
والوطن وصرت بعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز
من عطفي حتى جعت الى جمعه وشمرت الذيل لتصحيح وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل
في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح للنظر القاصر بحمد الله
كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا من نفائس الفرائد فجعلته تحفة للحضرة العلية وخدمة
للسدة السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبي واله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان
بصالح الدعاء ويشكروا الي ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله التضرع
في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم
تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا العمري موصوف عزيز المرام قليل
الوجود في هذه الايام ولقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال
بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ارجو من الثواب الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله

قال المصنف رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم







لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضيف الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد
من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا بالنفي ولا بالاثبات كبعض اعتراضات على المفتاح وغيره
ولهذا عجب في جعل المستنبطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح
وانا اسال الله لا نوقف لتقديم المسند اليه جهة حسن اولا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي كما جعل الواو
للحال فان الجملة الاسمية وما قيل انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما يجي في
قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث
منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال غيره [illegible]
ان يقول والله اسال لتقديم المفعول نعم الوكيل عطفا اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف
كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على
حسبي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في
قولنا زيد نعم الرجل ثم عطفنا الجملة على المفرد وان تم ما عنيناه بتضمن المفرد معنى الفعل كما في
قوله تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا اي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ولما
او ان الشروع في المقصود فقال رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان
يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز
عن الخطاء في تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي
فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وجعل الخاتمة من الفن الثالث والا
وقيل رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الشيء ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا
فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما تبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر
كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفها بخلاف المقدمة

مقدمة

فانه لم يجر منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة
اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني
والبيان وما يتصل بذلك مما يناسب فالية الكلام ومحصولها على التحقيق والتفصيل عامة
العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها
فيه سواء توقف عليها ام لا وبعدم الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل
عليهم امر ان احتاجوا في التفصي عنها الى تكلف احتمالها بيان توقف مسائل العلوم الثلثة
على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والى
ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم
ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى
لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب
فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا
انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة
فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر
فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط
دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته
وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بهما الاخيرين
فقط فانته عن وصف الاول بهما واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريا
على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم
وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر





لما فى الاخلال بالفصاحة ويجوز ان يكون الالفاظ الكريهة فى السمع مما يخل بالفصاحة عن ابتداء معنا
فصحة واما الثانى فلان كلام المتن يدل على ان نفس الكراهة منظور فيه مع ان حمل اللفظ من قبيل
الاصوات شائع فى اعتبار القوم حتى قالوا اللفظ صوت معتمد على مخارج الحروف وليس مع كلام
على المذهب الحق الذى يحكم ان اللفظ صوت ام كيفية للصوت الثالث ان الكراهة فى السمع راجعة
الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح
يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشئ للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى
بصوت حسن او غيره وكذا جحنفل وملع دون فرحة وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل
كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك فيه انه لا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة
ما يمنع السلامة فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات
كما سبق فى الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته
واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة ام لا كان
فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة لا يقال ... على طريق الانتفاء
فلا نسلم فما اذا كانت الكلمات متنافرة للزوم مع ان سلم لا تعلق فى التوجهات
ولما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا متنافرة يصدق التعريف وبالجملة اذا جعلناها حالا
من الكلمات لم يكن حالا من اشتراط فصاحة الكلمات فى فصاحة الكلام فافهم فالضعف ان
يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند
الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثله جائزا
اعنى اتصال الفاعل ضمير المفعول به كما اجازه الاخفش وتبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل
المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقد رد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل
اى رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل واما قوله جزى
بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على
ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان منه ما هو متناه
فى الثقل كقوله ليس قرب قبر حرب قبر وقبر حرب بمكان قفر اى خال من الماء والكلا
ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله كريم متى امدحه امدحه والورى معى واذا ما لمته لمته
وحدى الورى مبتدأ خبره معى والواو للحال اى لا يشاركنى احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون اللوم
وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كان لحق
اللوم فلم يشاركه احد ولكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف
فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل والا فالمراد
امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله
واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن
صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا الكثير فى امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج من حد الاعتدال نافر كل التنافر وبين
المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى
حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمتين مما اجتمع غير مناسبة كالجمع بين طلل مع قنديل
ومسجد بالنسبة الى الحمام مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل
بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول
ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما فى النظم بان لا يكون ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب
صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان التعقيد يجوز ان يكون

اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه من اعتبار
الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق
في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا
ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي
الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والخلاصة انه
لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا
على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه
اوجب زيادة في التعقيد وفصل بين مبتدا وهو حي وخبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل
بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى نظرا بانا نسلم في قوله مثله
في الناس حي ما زيد اي ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره
وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على
المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون
لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر
وهو قول عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب عيناي الدموع وهو الرواية
الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل
الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل كناية
عن حال الكآبة والحزن اي سائني وترني ابكاني الدهر وبارجا اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطا
في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده
الشاعر من السرور لانه يحمل لحالة الاحبة وهو اصل الامور فلهذا لا يصح ان يقال في

في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد
لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود
فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدموع مجاز من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به
عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يمكن لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد
المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل اليه بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال
فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي
ليس له معنيان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود
واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد
والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت
تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعت كما هو الصواب فالمعنى لكني اتحزن الآن ليحصل
في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ومن لا بد حصول سكب الدموع تحت الطلب لكونه
علته ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب فياتي بضده هذا هو المعنى المشهور
فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح
لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس وتوطينها عليه حتى كانه
امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
والجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة
لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من لا ملائم الاعجاز
والسين في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وعبر
ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته
ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات وكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب

وتشعد فی غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو
هذا والوسن يستوى فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فی الماء
لها منه سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده
على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعنى ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع
الاضافات مثل قوله اى ابن اكل حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى فهذه اضافة حمامة الى جرعاء
وهى ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى
حومة ومن معظم الشیء واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام
ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اى بحيث تراك واسمع قوله كذا فی الصحاح وفيه نظر
لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل
الاحتراز عنه والا فلا تخل بالفصاحة وقد قال النبی صلى الله عليه وآله الكريم ابن الكريم ابن
الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب
اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل فی الهجاء كقوله يا على بن حمزة بن
انت والله لحجة فی حجارة ثم قال لا شك فی ذلك فی الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح
ولطف كقوله وظلت تدير الكاس ايدى جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومن الاطراد المذكور فی
علم البديع كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف
فی الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مرتبة لا تنفك بعض المضاف
من غير مضاف كما فی البيت او غير مرتبة كما فی الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار
وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من
اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المرتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما فی
البيتين والحديث سالم عنهما لانا نقول مما ابقيتا ان اوجبتا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا وجه الى
اخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا فی التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك

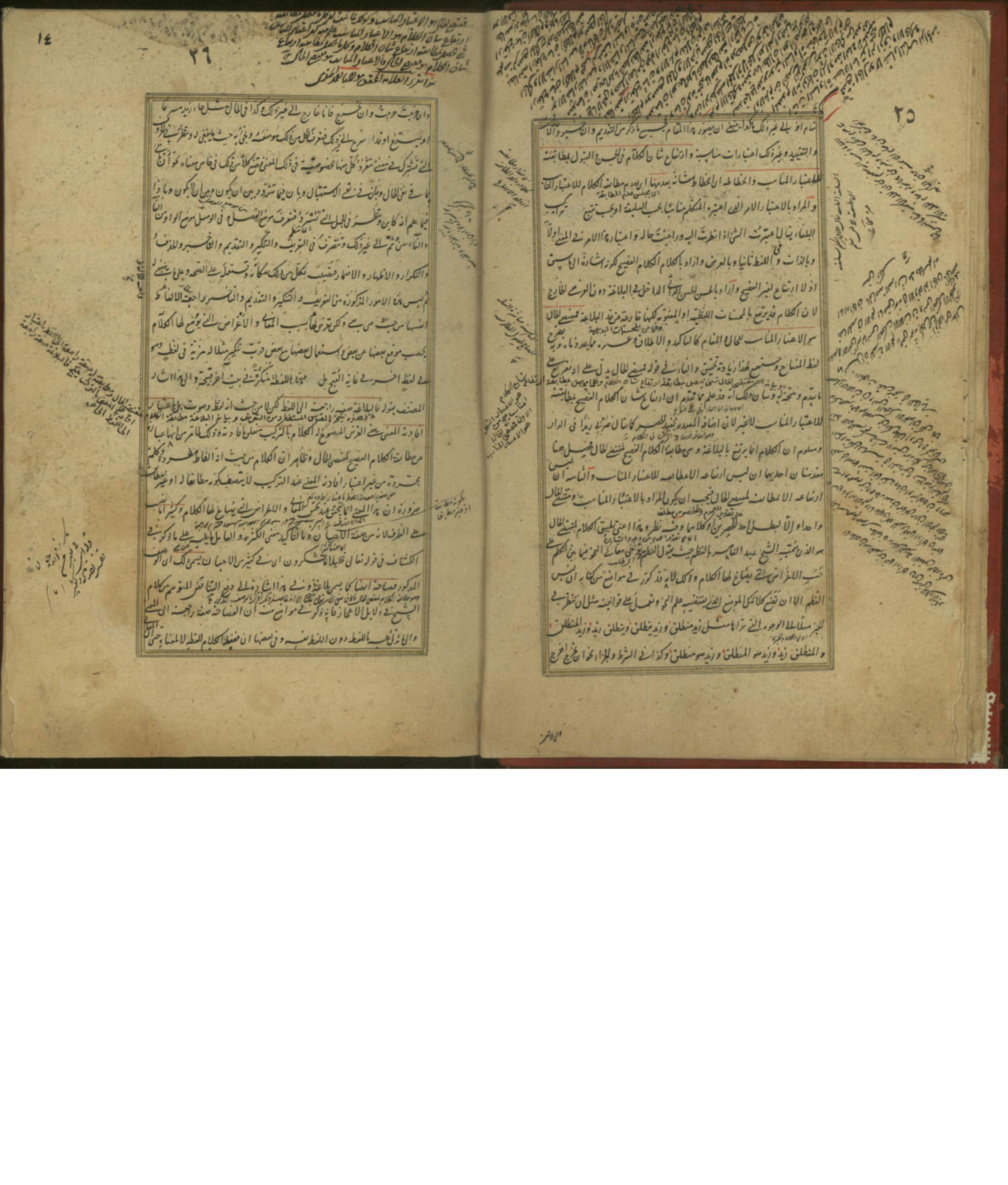
عبده وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة فی المتكلم ملكة من قسم من مقولة الكيف
ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضی قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا
ان العرض يقال باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة فی المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان
والفعل والانفعال وبالثانی الكم وبالثالث باقی الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات
المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض
لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضی القسمة واللاقسمة فی محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية
ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة فی موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا
فالملكة كيفية راسخة فی النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر
عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا فی الاصطلاح وقوله يقتدر بها على
التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتى النطق وعدمه اى سواء كان ممن نطق
المقصود بلفظ فصيح فی زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل
يعبر لاختص بمن نطق بالمقصود وهی الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم
المفرد والمركب وذلك لان اللام فی المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد
المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب فی فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن
عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد
كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب
بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ
بليغ فهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما
يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم
فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم كما استعمل فيه الباء
والبلاغة فی الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعی الى التكلم على

وجه مخصوص اي لأن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني

مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى ومقال الحال الى الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فتفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال وبيان ذلك اي مقتضى الحال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء اعتبار مناسب للحال والمقام واما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او جملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التأكيد او مؤكدا انكارا او وجوبا تأكيدا واحدا او كثيرا او الى نفس المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او غيرها او شرطية او ظرفية مقيدا بالمتعلق او غير مقيد الى غير ذلك واما الثاني فكوصل الجملتين وفصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حاصل اجمالي يفصل علم المعاني فاذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير

يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره

وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لأمرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان ولهذا حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا او مراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودته تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير والفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صحبتها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر والمراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند المثبت مقام ومع المنفي مقام



مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات
الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق
بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح وحيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد
انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح
لا تنافي لتغاير محل النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل
الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة
يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني
وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة
والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال
لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ
ام المعنى والشيخ ينكر كلا الامرين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل
هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها
في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الالفاظ اوصاف الراجعة اليها
وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة
وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني
الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات
الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة

ولست انا احمل كلامه على هذا الا لما هو صرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني انما تتبين بالالفاظ
ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني
بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم
يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم
لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات
والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون
الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي حدثت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس
لما نعلمه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية
توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا
عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا
بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير
وهذا ابتداء ما ذكره الشيخ ثم تشدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ
المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في
نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تثبت
اللفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن
في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون لمذاقة الحروف وسلامتها
مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل
والعمدة وما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا
ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة
فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع بان يوصف بانه دال وكذا الحال للبلاغة في الكلام فان

أعلى إليه تنتهي البلاغة كذا في الإيضاح وهو حد الإعجاز وهو أن يرتقي الكلام في
بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فإن قيل ليست البلاغة
سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بتمام هذين الأمرين فمن اتقنه
وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة
ولو بمقدار أقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار
مثلا وأما الاطلاع على كمية الأحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات
فأمر آخر ولو سلم فالإمكان للإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما ترى كثيرا من مهرة
هذا الفن تراه لا تقتدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الأعلى وما يقرب
منه ظاهر هذه العبارة أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز
وهو فاسد لأن ما يقرب منه إنما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الأعلى
الذي إليه تنتهي البلاغة إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية أو نوعيا كالإعجاز
فإن قيل المراد أن الطرف الأعلى حد الإعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في
كلام البشر فالأول حد لا يمكن للبشر أن يعارضه والثاني حد لا يمكن أن يجاوزه
أو المراد أن الأعلى هو نهاية الإعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما إعجاز
أما الأول فشيء لا يفهم من اللفظ مع أن البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر
إلى كونه كلام البشر أو غيره وأما الثاني فلا يدفع الفساد على أن الحق هو أن حد الإعجاز
هي مرتبة أي مرتبة للبلاغة وحده هي الإعجاز والإضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف
في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا أي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه
وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الإعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وتمام البحث في
النوع والنقطة أن قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد إلى الطرف الأعلى
لا إلى حد الإعجاز أن الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الإعجاز

وهذا موافق لما في المفتاح من أن البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حد الإعجاز وهو الطرف الأعلى
وما يقرب منه أي من الطرف الأعلى فإنه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز لا هو وحده كذا في
شرحه ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وإن كان الجميع مشتركا في امتناع المعارضة
وفي نهاية الإيجاز أن الطرف الأعلى وما يقرب منه هو المعجز وأسفل وهو أي طرف
للبلاغة إذا غير الكلام عنه إلى ما دونه أي إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل التحق الكلام و
وإن كان صحيح الإعراب عند البلغاء بأصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما
يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد وبينهما أي بين الطرفين
مراتب كثيرة متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة وتتبعها أي بلاغة الكلام وجوه أخر سوى المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى علم البديع وفيه إشارة إلى أن تحسين
بهذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ يتبعها إشعار إلى أن هذه الوجوه إنما
تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم
لأنها ليست مما تجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من أوصاف
الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على
ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب
في الفنون الثلاثة وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم أمران
أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما فصيح لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة
على ما سبق ولا عكس أي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها
أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب إلى طباق الحكم للواقع
واللاطباقة أي بما تتحققان وتحصلان إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلا

أو تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً لما مر من تعريف البلاغة و الى تمييز
الكلام الفصيح من غيره و الا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضاً بليغا
لما مر من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح
من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تفسر مرجع البلاغة بالعلة
الغائية لها و الغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام
على ما صرح المصنف به يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا
هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود و تمييز الكلام الفصيح من غيره و فساده واضح وكذا ان حمل
الكلام على خلاف ما صرح به و اريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم
تتوقف على الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير
والقائل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين لا اتفاقها عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين
الوصفين سواء حصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى كلا العلوم
للاولى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا
الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم عن الغرابة عن غيره يعني معرفة
ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة من غيره وهكذا
جميع اسباب الإخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم اللغة اذ به يعلم ان
في تكأكأتم و مسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط
بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير السالم من الغرابة
او بعضها ما يبين في الاشياء و تمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يبين في علم التصريف اذ به
يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل قيس على هذا الباقي فانقسم انه تمييز الفصيح من غيره
منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم عن الغرابة من غيره وانما قال علم
متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية او في علم

الصرف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف و التعقيد اللفظي او يدرك بالحس
كالتنافر فانه يدرك بالحس ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وسوى ما يبين في هذه
العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم و لا بالحس تمييز السالم عن
التعقيد المعنوي عن غيره و الغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او
يدرك بالحس و يحترز بها مما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما ترجع اليه البلاغة الا
الاحتراز عن الخطاء في التأدية و تمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد
فمست الحاجة الى علم يحترز عن الخطاء و علم يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة
فوضعوا لذلك علمي المعاني و البيان و سموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها
و الى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التأدية علم المعاني فالمراد
بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز منهما و اما الاول المقابل للثاني
الذي هو تمييز الفصيح من غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني و البيان وان كان
البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه مزال الاقدام
ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واشار اليه بقوله وما
يعرف به وجوه التحسين علم البديع و لما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني
و الاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية
المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد متقدم على المركب طبعا
وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة



بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين
ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه
ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال للعلم
ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء وحصل
من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اراد
وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك
اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة
اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او
المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او
للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا
والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف
والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي
دون يعلم لكن قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الاحوال
المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة
بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا اندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها
غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا
ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف
مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف
والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك

مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون
بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة
الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وبهذا اندفع لزوما
وفسادا وبهذا يخرج علم البيان عن التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية
مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية
ونحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها
الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية
للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال
هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها تحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال
عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف على قياس معنى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه
صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر
فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه والظاهر ان مثل الاحوال
هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا
من احوال اللفظ باعتبار كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ
بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما
عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة
وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على

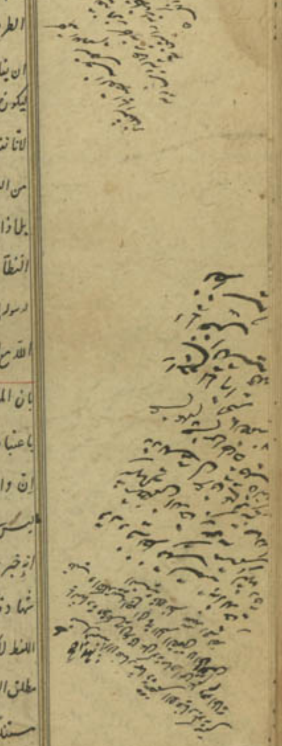
على ما يقتضى الحال ذكره، لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شىء من العلوم
والثانى انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعنى بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له
فضل تمييز ومعرفة وهى تراكيب البلغاء، ولا خفاء فى ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة
على معرفة البلاغة وقد عرفها فى كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم فى تادية المعانى حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب
فى تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه
فاجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح فى كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على
انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعانى
وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثانى بعد تسليم دلالة كلام السكاكى على انه فسر التراكيب
بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه
من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم
من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر
واقول لا يبعد من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب
فى المورد الذى يليق به والمقام الذى يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب
شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب
حاكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفى شك او رد انكار
وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد كل تركيب
فى مورده وفيما صوله وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها
ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب فى تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم
كما يفصح عن ذلك قوله فى تادية المعانى وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها

اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغى وعلى ما هو حقه
وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا فى غاية الحسن ونهاية
اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفى عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكى
انه اخذ فى تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فوقف الى تعريفه ومناقشة قلة التامل
مما يقتضى من الاحاطة بما فى علم البيان ثم الاولى فى تعريف علم المعانى انه علم يعرف به كيفية تطبيق
الكلام العربى لمقتضى الحال وينحصر المقصود فى ثمانية ابواب من علم المعانى انحصار الكل
فى اجزائه لا الكلى فى جزئياته والا لصدق علم المعانى على كل باب ونظام هذا الكلام مشعر
بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه
الآتى خارجة عن المقصود ا احوال الاسناد الخبرى ب احوال المسند اليه ج احوال المسند د احوال
متعلقات الفعل ه القصر و الانشاء ز الفصل والوصل ح الايجاز والاطناب والمساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين
الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها
خطاء فى هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة هيهنا هو تعلق
احد جزئى الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
كما فى الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج فى احد الازمنة الثلاثة اى يكون بين
الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان
تكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اى
فالكلام خبر والا اى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء ويجىء زيادة ايضاح له
فى اول التنبيه والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات
اذا كان فعلا او فى معناه كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك ولا وجه
لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لابد له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات

وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير
والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة
اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة
لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل
والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالاحرى
بهمة ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل احدها بابا برأسه والا
فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال
فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقريرها بالترديد بين النفي والاثبات
فسادكلامه اكثر واظهر والاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة
هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من
الاحوال ما لها مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا
من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل
بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع
كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا احكام
راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب

تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او
لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الكلام المحتمل للصدق والكذب
وقد يقال بمعنى الاخبار كما يقال الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته
بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف

الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا توصيف لما هو
المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم
اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله
صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا و
بالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين
شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من
النسبة لابد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة
هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيين
او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وللخارج وما في نفس الامر
فان قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلابد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع
يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور
الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في
الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن
وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام
ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق
للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القائل السماء
تحتنا معتقدا ذلك صدق وقولنا السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطاء
للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني
الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو جازم



يتناول الظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب إن
كان الحكم بخلاف الطرف الراجح وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لأن الشك عبارة عن تساوي
الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم إلا
أن يقال إذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر
فلا يكون صادقا أو كاذبا لأنه لا حكم معه ولا تصديق بل هو تصور كما صرح به أرباب المعقول
لأنا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها وهذا لم يتكلم
من النفي والإثبات لكنه إذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا حال الشك فكلامه خبر لا محالة
بل إذا تيقن أن زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر لا محالة وهذا ظاهر ومستدل
النظام بدليل قوله تعالى إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك
لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم إنك لرسول
الله مع أنه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال
بأن المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع إلى قولهم نشهد
باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
إن واللام والجملة الاسمية ولا شك أنه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم
ما ليس في قلوبهم وما قيل إنه راجع إلى قولهم نشهد وإنه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لأنا لا نسلم
أنه خبر بل إنشاء أو المعنى إنهم لكاذبون في تسميتها أي في تسمية هذا الإخبار الخالي عن المواطأة
شهادة لأن المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لأن حاصله إنكار إطلاق
اللفظ لا كذبا لأن تسميته شيئا ليس من باب الإخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في
مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم إنك لرسول الله
مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما أشار إليه بقوله أو المشهود به أي المعنى
إنهم لكاذبون في المشهود به أعني قولهم إنك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد

واعتقادهم الكاسد لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في
نفس الأمر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب
باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل إن الجواب
الحقيقي منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم إنك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند
واعلم أن ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو أن يكون التكذيب راجعا إلى حلف المنافقين
وزعمهم أنهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري
عن زيد بن أرقم أنه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن أبي ابن سلول يقول لا تنفقوا على
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الأعز منها الأذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني رسول الله فحدثته فأرسل رسول الله
إلى عبد الله بن أبي ابن سلول وأصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقه
فأصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما أردت إلا أن كذبك رسول
الله ومقتك فأنزل الله تعالى إذا جاءك المنافقون فبعث إلي النبي صلى الله عليه وسلم
فقرأ فقال إن الله قد صدقك يا زيد **الجاحظ** أنكر انحصار الخبر في الصدق
والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر مطابقته للواقع أو لا وكل منهما إما مع اعتقاد
أنه مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق
وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير
مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فهذه صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد
بأنه مطابق وكذب الخبر عدمها معه أي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق
ويلزم في الأول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
وغيرهما وهي الأربعة الباقية أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب وكل من الصدق

والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي توجيه مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بزاعمهم عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عن مرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى اولم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد

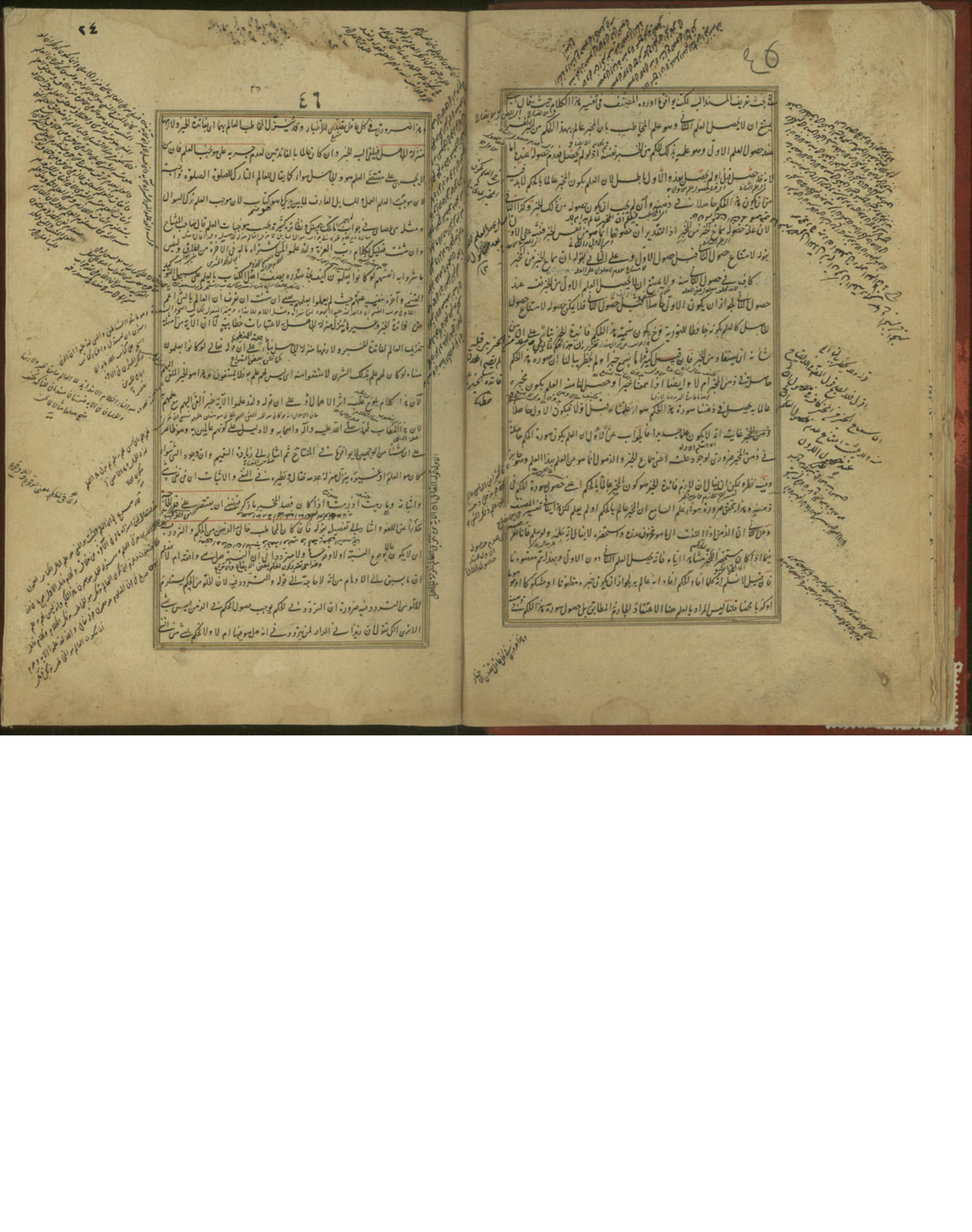
ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت لكن ولا دليل في التقييد لثبوته في اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا انه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والا فيسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهود في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد

الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدا

باحث الخبر لكونه اعظم شاناً واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع
الصياغات العجيبة وبه يقع غالباً المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلاً في الكلام لان
الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت
او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال
المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ
الموصوف بكونه مسنداً اليه ومسنداً وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد ولانه ما لم يسند
احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسنداً اليه والآخر مسنداً والمتقدم على النسبة انما هو
ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار و
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيراً ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخرى سوى
افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهاراً
للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر
ان تلد ذكراً وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهاراً للضعف
والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكاراً لما بينهما من التفاوت العظيم
ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون تحريكاً لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهداً
ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع
وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم
كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالماً به اي بالحكم كقولك قد حفظت
التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلاً لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر
افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضاً لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى

لامتناع الحال ان لم توقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم بوجود المعنى
في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع الشك
من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم
بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي
وضع له ولم يحتمل الكذب اصلاً ولزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت
هذا ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته لكنهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعاً بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فالانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم
البطلان قطعاً اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد فهم منه
انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا صح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعت
من فلان ولو كان المفهوم التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان المفهوم جميع القضايا متحققاً
وانما لم يقع التوهم بين نحو زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق
ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون به ان الكذب مدلول اللفظ الخبر
كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلاً ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالماً به لازمها اي لازم
فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى
لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان
الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقاً لمعنى اللزوم فلهذا سمي افادة الخبر للحكم و
لازمها كون المخبر عالماً به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت
التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع
من الخبر الحكم ولازمها استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما في شرح صاحب المفتاح



والاثبات بل الحكم الذهني والتردد منافيان للجزم فقد استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات
الحكم وهي إنّ واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد ... قال الشيخ في دلائل
الاعجاز اكثر مواقع إنّ بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت
تجيبه فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول
صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار
وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار
قوة وضعفا يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى
عليهم السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بإنّ واسمية الجملة وفي المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وإنّ واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث
قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم
الى الاسلام على وجه كأنهم اصحاب وحي ورسل من الله تعالى ... على ان الرسالة من رسول الله رسالة
من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا الى نفي الرسالة عن التعريض الى الكناية
الخ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في انهم اعتقادهم
انما هي في الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان
تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى
هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهي انطاكية
اثنين هما شمعون ويوحنا فكذبوهما فعززنا بثالث اي قوينا هما برسول ثالث وهو بولس او
حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى
اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الاول والتقوية
بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى
الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال

من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قلت اذا جعل المنكر كغير المنكر
ومع هذا اكد الكلام وقلت إنّ زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التأكيد
وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التأكيد لكن تركه اي المصنف القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما
عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال
بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على
خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار
ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما نصب على
الظرف او على المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي يشير اليه اي الى الخبر
فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف فلان الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه
وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني
في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة
الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم
يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس تتيقظ والفهم المسارع يكاد يتردد فيه
ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثل وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك
مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات
لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر

كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار كقول حجل بن نضلة
جاء شقيق عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على
الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض وتهيؤا امارة انه يعتقد
ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات
بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام
وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان
تامله المنكر ذلك الشيء ارتدع عن الانكار ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا
عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى
الله عليه وسلم لكن لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد ذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه منفية
لا فائدة في ايرادها وقوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا
يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا
عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك
الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالمكرر نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود
المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب
على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود النفي
منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على
ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكر صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب بمعنى
ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة
وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه

عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك توكيده لانهم جعلوا
كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به
من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل
والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او
التجوز فلا يكون من قبيل المكرر لكن المذكور في دلائل الاعجاز ان ذكر السؤال سواه فلا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب فيفيد مرة ثانية لتثبت فان قلت قد ذكر صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل
عنه الى ملزومه فكيف وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر
واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه
المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق بمجرد اخلاء التاكيد كناية عن انك
جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن مما ينتقل عنه الى المعنى ونظير ذلك
ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار
والنطق مع انه رضيع في المهد فهي اذا جليا اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا
وذلك كناية عن ان هذه الغرابة وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويتوجه اليه
السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فيسوق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف
الى كيفية بيانه المسترتب الى ساطع برهانه وقس على هذا السؤال في ولما كانت الامثلة المذكورة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى النفي دفعا لتوهم
التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته
بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة

وكذا يخرج الكلام منهما على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لابد من التنبه له
لا يختص فانه ان في تاكيد الحكم نفيا لشك ورد الانكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض
منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة على
ان الظن من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو مراى ومسمع من المخاطب انه
كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى
ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو
انه من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصح
مبتدا كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع
ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدي لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر كقوله ان لا
وان ولدا وان عددا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم تجز انتهى كلامه وقد يترك
تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل
على لفظ التوكيد ويوكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا
لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا
باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون
فيه لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على
لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه
على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد
يوكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول الكل لعالم كامل وعليه قوله تعالى
قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان
هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لعدم الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه

فانه المستخرج من اشارة ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا
ولذا ذكره باسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما
مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولك الحيوان
جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد
دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال انما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى
حقيقة او مجازا الى العقل على الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هو باعتبار انه
ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد
كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع
اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب
دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام
ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين
في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد من المؤكدات وفيه نظر لان علم
المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني وان اراد ان الحقيقة
والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف احترز بهذا عما لا يكون
المسند فيه فعلا او في معناه كقولك الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء
كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد
والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له
وبه يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء

يطابق الواقع اولا فادرجه بقوله في الظاهر وسوا ايضا متعلق بالظرف المذكور اي سوا كان
او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على
انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قايم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سوا
كان مخلوقا لله او لغيره وسوا كان صادرا عنه باختياره كضرب اولا كمرض ومات ولا
يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فيدخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد
كقول المومن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع
البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الافعال كلها
فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان
لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما كقولك
جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له
في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز
عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب
مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان ملابسا
يكون مجازا والا فهو من قبيل لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح
صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد
الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية
هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة الكلام والمصنف للاسناد
الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه كقولنا الحيوان جسم مع انه لا يسمى حقيقة
ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان
الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروج عنه الثالث انه

وتحريم المخاطب قرينة صارفة الى المجاز

غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر
والاعتذار عنه بانه انما ترك كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز وهو قولنا
لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله في الكلام المفاد به
عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع
على السراير وللقائل ان يقول التعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها
فانما هي اقبال وادبار فانه وصف الفاعل والمفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل
الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في
ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
و[illegible] لو بار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ
عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به
على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في
التعريف عبارة عن الملابس اي الفاعل او المفعول به على ما صرح به فيما يجيء ومن الاسناد الى المصدر
والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب
عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فورد خارج في التعريف من المجاز
الفعل ما هو مثل كوما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل
الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه
ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا
عن النفي واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد
في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاره
فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبته او نفيته وكذا الكلام في ساير الاشتقاقات مثل انهاك



ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز وكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه
المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاوز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي
في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان تجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام
بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة
مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا اكثر او حالا او لتشبيه مكانا او اصل
سيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا
كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في نحو سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مجروحة بقرينة
اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يتوهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف
وقد ناقض التعريف بما اول تخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل لان الانبات من الربيع وهذا
الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو
ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت انه
مر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادة هذا الكتاب ثم الكثير في التعرض لاخراج نحو
قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت التعرض فيه ان صاحب المفتاح عرف
المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف لا
بواسطة وضع فقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري
انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
قلت بضرب من التاويل ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه
بقوله بضرب من التاويل لا بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر
لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة
خلاف ما في نفس الامر فاشار رحمه الله الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من
المفتاح بل يخرج به نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل لانه لا تاول

ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس
الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يتوجه الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في
ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى بكون
حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان
يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من التاويل لكن اسناده الى الاول اولى لانه سابق في
الذكر والمقصود بالذات اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول لئلا يخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي
نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله
الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاويل والقصد الى ان الاسناد الى السبب لان الاسناد الى
ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج من تعريفه امثال ما ذكر وان اراد
عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج قول الجاهل اليه فاسدا قلت
اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل قول الجاهل والاقوال الكاذبة
لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله
بتاول وبقي التعريف صادقا على ما يخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت
الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا قول الموحد انبت الله البقل
بتاول عند اخفاء حاله من الدهري والاظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان افعال العام لا تتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين فساده

فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الظاهر او في الحقيقة
لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم
ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الغرض انما كان ينشأ من ارادة الاخص بخصوصه ولا نشأ
في ارادة العام بعمومه فليتأمل فانه ههنا اغلاط يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل
خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير
كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز
ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره لعدم التأول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا
الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر في قول الجاهل كما استدل يعني لما لم يعلم ولم يستدل على انه
لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت
ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع
اي ابعد شعر وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس
مضت عامة ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او يكون الامر بمعنى الخبر وكون
منقطعا اي اصنع ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك لا اباليه مجاز
خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم
او شعر رأسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك اي اخفاك افق فارجعي
فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد
الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه
وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان
نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث
نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية
وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة

عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت
البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه ووجه التقسيم
للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف
عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز واذا كما عرفت لا يستبعد من اجتماع
مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف
لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز
في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز
اسناد احياء الى ملاقاة لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه
اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايمانا
لم يقل منه قوله تعالى او كون ايهاما للاقتباس مع ان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع
المجاز العقلي في القرآن كثير او المقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز
لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل الجيش
لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان
سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما اني لكما لمن الناصحين يوما
نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان
شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان
الشيب يسارع عند تفاقم الاحزان او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب
الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في
الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي
صرحا وقوله فليخرج نهارك لحنك فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل

لله تعالى وانبت الربيع ... مثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك ... وما اشبه ذلك مما اسند الامر
ما ليس المطلوب صدور الفعل والترك عنه ومنه اجرى النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت
النهر جار واصلوتك تامرك كونه كذلك ولابد له اى للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر من قول ابي النجم في قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور معه عقلا اى من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك وعادة
اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه
كضرب وهزم وغيرهما وكقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اى وكصدور الكلام
عن الموحد في مثل اشاب الصغير البيت المذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به
مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فان مثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده
مجاز لان الموحد لا يعتقده اى ما هو له لكن مثال في البيت ما يستحيله العقل الا انما ذهب اليه كثير
من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل وهو اى هذا النوع حقيقة يرد ان الفعل في المجاز العقلي يجب
ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده
غير ما هو له فما هو له هو الفاعل والمفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له
قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز
ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفته فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك
سرتني رؤيتك اى سرني الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اى يزيدك الله
حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان كقولك اقدمني بلدك
حق لي على فلان اى اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اى جاءت بي نفسي
اليك لمحبتك وقوله ... وصيرني الهوى ... يضرب المثل ... الا ... هواك ...

و سواني ... يضرب المثل في ... في محبتك ... معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع
عليها بعض الناس ورد على الشيخ عبد القاهر وعرض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان
يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد في كواقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في سرتني رؤيتك ويزيدك
ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للرؤية والوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي
يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا السيرورة والزيادة
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرفها لجلتة واحسن
ضبطها حتى يكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له
فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن
تقديره والمنكر اى المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ومن
قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم
تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان الربيع
الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار وقرينتها نسبة الانبات الذي هو من لوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب
هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش
بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق
وجود الفعل ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الحقيقي وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكي
نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في
الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وليس كذلك اذ لا معنى

لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا مخلوق منه في قوله تعالى خلق من ماء
دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو
نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم ربما يناقش فيه بان الاستعارة
انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب
المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به
هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع
البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع
من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن
الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلام البلغاء سمع من الشارع
او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي
في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد
بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية
له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه نذكر اسم المشبه
اما للسبع ادعاء مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السبع لاجل المبالغة
في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير
سبع ويكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الفاعلية
له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له
لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى

حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه فاعل حقيقي للمبالغة في
التشبيه وهذا ظاهر ثم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي ذكره في علم
البيان ان شاء الله تعالى ولانه ما ذهب اليه منقوض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما
يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على
الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه
ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة
بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل
انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين بعلة
ان المشبه ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير
صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها
بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى
الى الاسم فانظر الى ارتكب من التمحلات المستبعدة في حمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان
على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز والنداء حقيقة
وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما توهمه لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا
الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان
التوقيف انما هو على مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف
ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني احوال المسند اليه

اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك

من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند لكونه مسندا اليه بحكم موكد
ومتروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او موخر معرفا ونحو ذلك وسيأتي بيان
كون المسند اليه اولى بالتقديم **اما حذفه** قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم
الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه وللحذف يفتقر الى امرين
احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب
لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني
قصد الى تفصيل الثاني اشارة ما ضمنا الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة
دالة عليه فذكره عبث كما لا يخفى على الحقيقة وفي نفس الامر بناء على الظاهر والا فهو في
الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى
القرينة اما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على
دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة
بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف
الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن
فالانتقال في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد وما كلمة على اللفظ ولا
عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل
المذكورين او اختبار تنبه السامع هل يتنبه عند القرينة ام لا او اختبار مقدار تنبهه
هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او افخاما
او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او اهانة او تأتي الانكار وتيسره لدى
الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول اردت به غيره او تعينه او ادعاء
او التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة

او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان
يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخبار من غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على
المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع
ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمواضع ربع كذا وكذا
ومن هنا طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى
المفعول ولا يفتقر الى القرينة الدالة على نفس المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف
مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأنه فائدة وانما المقصود قتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء
اشعارا بانه بلغ من الحاجة مبلغا لا يمكن ذكره نحو قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي للملة التي
او للحالة او الطريقة فمن الحذف مجاله لا يوجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم
على اجرائه على اللسان او لا يقدر السامع على استماعه وهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع به
بلية فقال لا تسأل عنه اما لانه لا يستطيع ان يجري على لسانه ما وقع به لفظاعته واضجاره المتكلم
واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره **واما ذكره** فلكونه
اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او
التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون
تكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين
في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته
او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه كموسى عليه السلام ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وكون
يكون حيث يستعار اللسان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك
من الاعتبارات المناسبة كاننا لك من تيك يقول عنا حبيب الله ابو القاسم محمد بن

عند الله اي غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او
التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار في الكلام تمام الغرض وما جعله صاحب المفتاح
مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذهب
وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة دالة عليه ان حذف فعموم الخبر واراده
تخصيصه بمعين لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك
لترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص بل لانتفاء قرينة الحذف ويمكن ان يقال انه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء فيفهم منه
ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من بقي الناس القائم فيفهم منه ان
المراد كل احد ولا يفيد القرينة سوى ما دل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا
والمنصف ما يكون ذكره راجحا لا واجبا او يكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم
من الموجب والمرجح ولا يلزم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
بهذه المثابة **واما تعريفه** اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء
بعينه وقدم ههنا المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار افادة الحكم او
لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة من الطرفين يحكم ههنا بانه عالم
بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا كما في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة
فافادته اتم فانه متى تخصص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والتنكير وان امكن ان يتخصص بالوصف
بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض وقولك رجلا يسكن غيطك اليوم وجاء
قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه
متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم

لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف ان يستعمل
مع ان الخطاب توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اي الى
غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين انها تناهت حالهم الفظيعة في الظهور
وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون
راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتاتى منه الرؤية
فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على
حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين كقولك فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت
اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب
ليفيد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد
المعنى وكذا قوله ليفيد العموم متعلق بقوله تلقى الكلام اي يحمل على هذا على عدم ارادة مخاطب معين
لارادة العموم شعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي بجعل المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع
مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث
يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء
اي اول مرة واحترز به عما نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث
لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف
بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه
فان قلت القيد معنى عن الاولين لان الاسم المختص بمعين لا يكون الا العلم فلا يبعد
ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا ما ان يقع فيها ما يقع الاحتراز عن الجميع كما في التوضيح
لا كما قال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين
بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول انه موقوف

على ان يكون صح قوله امتداد نفسه اي بنفس لفظه معنى احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر
من تقدم الذكر او نحوه ولو اريد ذلك يكون بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتي
يكون الاحتراز عن ساير المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين
انما هو العلم وما هو لو انما وضع ليستعمل في معين فيفتقر ان يصار الى ذكره بعضهم من اتيانه
اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في ساير المعارف فانها لا
اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون
بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو
ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا كقوله هو الله احد فالله اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للكل
ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون
علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان
يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود
منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة
اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء عن نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او
موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وبهذا يضمحل قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق
لم يطلق على غيره اي الفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في
الالقاب الصالحة للمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التركيب
عبث اذ ابي لهب بهذا جهنمي لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال ابو
الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم
فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع

الاول عن الاضافة دون الثاني اعني العلم وهم يعتبرون في الكناية المعاني الاصلية وتمامه
ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لوجه آه جهنمي سواء كان اسمه
ابا لهب او زيدا او عمروا او غير ذلك الا انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب
لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان تعلم ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لكن
لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة
ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا حسنا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف
يكون استعارة كحاتم اي جوادا ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام
من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل
او التطير او التسجيل على السامع او غير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام او بالموصولية
اي بتعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة
لكونه اعرف لان المحتاج الى ما يفرق مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول
وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس في قوله الخناس كذا
المضاف اليه وما ذكره من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب اليه
مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرات
الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كان
من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكأنك
قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه
موضوع للانسان لا للخصوص فيه بخلاف الموصولة فانه موضوعة على ان تخصص بمضمون العلم
ويكون معرفة بها اذا هو المقام الصالح للوصف لعدم الصفة اشار الى نفس الملاحظة الموجودة

أو المخاطب لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس
رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة كالذين في بلاد الشرق
لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه أو استهجان التصريح بالاسم
أو زيادة التقرير أي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه
أي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكأن المعنى
خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرجه من يده
يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته إياها فالكلام مسوق
لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لأن كونه في
بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فإباؤه عنها وعدم الانقياد
لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل هو مثال لزيادة تقرير المسند لأن
كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة وقيل للمسند إليه
وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا تقرر المسند إليه ولا تعين
مثله في التي هو في بيتها لأنها واحدة معينة مشخصة ونحوه في زيادة تقرير الغرض المسوق له
الكلام في غير المسند إليه حتى السقط أعيا والمسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا
فأراد لبعض عدم جودهم النصارى مثال يقول نحن عبيد الله والمشهور أن الآية مثال لزيادة
التقرير فقط والمفهوم من المفتاح أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لأنه قال
أو يستهجن التصريح أو أن تقصد زيادة التقرير كقوله وراودته الآية ثم قال والعدول عن
التصريح باب من البلاغة وأورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لها لما تم ذكر زيادة
التقرير عن الحكاية أو التفخيم أو التعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند إليه
قول أبي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فإذا عصارة كل ذاك أثام أو تنبيه المخاطب على خطأ

نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه إن الذين ترونهم أي تظنونهم إخوانكم
يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم
في هذا الظن ما ليس في قولك إن القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما يجعل
الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بأنه ليس فيه إيماء إلى
وجه بناء الخبر بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه وجوابه أن الوصف والدرق
شاهد صدق على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطب إخوانا خلصا إن الذين
تظنونهم إخوانكم كان فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر ينافي الأخوة ويباين المحبة
أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر أي إلى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته
أي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي
وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله الإتيان
بالمسند إليه على وجه ينبه الفطن على الخبر كالإرصاد في علم البديع نحو إن الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب
والإذلال بخلاف ما إذا ذكرت أسماءهم الأعلام ثم إنه أي الإيماء إلى وجه بناء الخبر ربما
جعل ذريعة أي وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه أي لشأن الخبر نحو قول الفرزدق إن
الذي سمك أي رفع السماء بنى لنا بيتا أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد دعائمه أعز وأطول
من دعائم كل بيت ففي قوله إن الذي سمك السماء إيماء إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الرفعة
والبناء بخلاف ما إذا قيل إن الله أو الرحمن أو غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته
لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أرفع منها وأعظم أو شأن غيره أي غير الخبر نحو الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران
وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام وقد يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو إن الذي لا يعرف
الفقه قد صنف فيه أو شأن غيره نحو إن الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل

وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب
بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى طريق بناء الخبر اعني زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال
المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهو معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء فان تحقيق الخبر
وسائط اغراض المستقباه لا يظهر الفرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الاولى ان قوله ان الذي
سمك السماء البيت ان الذين ترونهم اخوانكم فيه ايماء الى تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء
كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد قرر في شرح المفتاح
الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قوله ان الذين امنوا لهم درجات
النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع عليه اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة
الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فيحمل عليه الامر في ان الذي سمك وان التي
ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحمل السببية ومتولم سوض لذلك كثير من الناس من اقتفى اثره في
تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع عليه انه قد يعلل ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الامثلة المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على
فساد هذا الراي عند المنصف وقد يجعل الموصول للتنبيه على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك
كقولك جاءك الذي اكرمك والذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم بان
تدل على الذكر الكمال الجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط

وبالاشارة

اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح
ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسم الاشارة ان
يشار بها الى مشاهد محسوس قريبا او بعيدا فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه
ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب
او المرجح فهو اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز كقوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر
فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية

يعني نخيلهم بالبادية لان هذا الفرق في الحضر او التوسط تفاوت السامع حتى كانه لا يدرك غير
المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم اللام للتحقير كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او لبيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك
هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون
ذا للقرب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما تقرره الوضع واللغة فلا يتعلق به نظر علم المعاني
لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثل هذا كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف
والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغوي ينظر فيه من حيث انه اللغوي مثلا وعلم المعاني
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي
هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على اي وجه كان ولو سلم فذكره في
هذا المقام توطئة وتمهيد لما تفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره
اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تحقير حصوله وحضوره كونها
الغاية قد فاتنا او تعظيمه بالبعد كقوله الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله
منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك
اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وبينا انجلا منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك
صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى يحكي عنه اولا ثم يشار اليه نحو
جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد فقال ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب فيجوز على قلة
لفظ الحاضر نحو جاءني رجل وقال هذا الرجل وهذا الضرب المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا
لكن كونه ذي عن قريب كأنه حاضر وقد يذكر معنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد كقوله بالله العظيم
وذلك قسم عظيم لا افعل لان المعنى غير مدرك حسا كانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه
بالاشارة للتنبيه بعد تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه
يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء تقول عقبته بالشيء اي

أي على عقبه على أنه أي للتنبيه على أن المشار إليه جدير بما يرد بعده أي بعد اسم الإشارة من
أي من أجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة إلى
قوله أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون عقب المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف
متعددة من الإيمان بالغيب وإقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند إليه بأن أورد اسم
إشارة تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز
بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة أو لأنه لا يكون طريق إلى إحضاره
سوى الإشارة لجهل المتكلم والسامع بأحواله ولنحو ذلك **وباللام** أي تعريف المسند إليه
باللام للإشارة إلى معهود أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين
أو جماعة يقال للعهد الخارجي فلانا أتوا أدركته ولعنته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية
نحو وليس الذكر كالأنثى أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالأنثى أي كالأنثى التي وهبت
لها فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب إني وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند إليه
والذكر إشارة إلى ما سبق كناية في قوله إني نذرت لك ما في بطني محررا فإن لفظ ما وإن كان
يعم الذكور والإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث
وهو مسند إليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الأمير إذا لم يكن
في البلد إلا أمير واحد ونحو إذ هما في الغار أغلق الباب وقد يكون لام العهد للإشارة
إلى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الإشارة نحو يا أيها الرجل وهذا الرجل أو للإشارة إلى
نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد نحو قولك الرجل خير من المرأة
ومنه اللام الداخل على المعرفات نحو الإنسان حيوان ناطق والكلي لفظ مفرد موضوع
ونحو ذلك لأن التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار
عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد للحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه موجودا في الذهن وجزئيا من

جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على أن ليس القصد إلى
نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها
كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فإن قولك ادخل قرينة دالة على أن ليس المراد به [illegible]
وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه
فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والمعرف به وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في
فرد وبين اسم الجنس النكرة نحو أسامة وأسد فإن أسدا موضوع لواحد من آحاد جنسه فإطلاقه على
الواحد إطلاق على أصل وضعه وأسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فإذا أطلقتها على الواحد
فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة تفيد أن
ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فإن المراد نفس
الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد
إذا نظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان وإليه أشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة
يعني بعد اعتبار القرينة وإن كان يجري في اللفظ عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس فهذه الأحكام اللفظية هي التي اضطرتهم إلى
الحكم بكونه معرفة وكون نحو أسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وتعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه أن
نحو المضمر في قوله وهذا راجع إلى المعرف بلام الجنس أولى من عوده إلى مطلق المعرف باللام
كما يشهد به ظاهر لفظ الإيضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا
فيوصف بالجمل كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا على أن
يحمل صفة للحمار وقوله إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
على أن قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين أو الرجال والنساء والولدان لأن الموصوف
وإن كان فيه حرف التعريف فهو كالنكرة في [illegible] وإن كان لما موصولا يصح هذا أيضا
لأن الموصول أيضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف أن الذين أنعمت عليهم

لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر فتعين ان نحو النكرة اعني نحو غير المغضوب عليهم وصفا له
فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت
اسامة مقبلا أحقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال
الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانا
اذا اطلقنا المعرف وعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك
التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وقد يفيد المعرف باللام
المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها
الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على
الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في
الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا اشار صاحب الكشاف
حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه
للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه
على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدق الحقيقة عليه
من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا
او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد
الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا
الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض لا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى
الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية
نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز

عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه
انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين
واثنين وجماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها
حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس
باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل
فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته
لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند الجمهور فكان التمثيل به غير صحيح
قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة
الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصالح
والطالح فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف يفصح عن
ذلك في غير موضع ولئن سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف
او غيره والموصول ايضا ما يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين
الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من
استغراق المثنى فانه يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة
جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيه رجل او رجلان وانما اورد البيان ليطابق
النفي للجنس لا تناقض في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام
ظاهرة في الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فاذا تحقق عدم
الاستغراق والنكرة ظاهرة في الايجاب في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا

كم ثمرة خير من جرادة وقليلا في غيره كم علمت نفسٌ ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى
وقيتم شرًّا وآياما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة كما جاءني من رجل ومقدرة كلا رجل في
الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان والى
هذا اشار صاحب الكشاف وقال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع
تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في
الجمع المحلى باللام الاستغراق تشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره ائمة الاصول والنحو ودل على
الاستغراق وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل كو اعلم غيب السموات وعلم
آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله
يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وهذا صحيح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الذين
من ابناء فلان كلي جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يستغرق
الآحاد والجمع لا يستغرق الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاء الرجال جاء كل جمع من جموع الرجال
ولهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد
والاثنين ايضا لان الواحد مع الاثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع
والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم
باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد فرد دون
فرد فهو ممنوع لوهو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح رحمه الله اي وهن العظم من انه ترك
جمع العظم الى الافراد لو طلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصح حصول وهن العظم نوهن العظم
دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع كو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض
من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار
وهن العظم بل الوجه في افراد العظم ما ذكر في الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية
وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشده ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن

ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه بل كلها يعني لو قيل وهنت العظام
كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول
والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام
صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح
صريح في ان يصح وهنت العظام باعتبار وهن العظام دون كل فرد فالخلاف بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى
ان بعض عظامه لم يصبه الوهن ولكن لو وصل ما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض نفى خارجا
كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة جمع المحلى باللام تعلق
الحكم لكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في
قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما
وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي
ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليتناول كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد
لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد
ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم
اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه ان لم يكن الجمع
مفيدا لتعلق الحكم لكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم وهل هذا الا
تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما يسمى على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين
اجناس مختلفة متناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يوجد ما عقل لا
وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثل ما كان ومتفقا عليه الائمة
ومشهور الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام
صدر من صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من حيث جواز وصف المفرد

صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان كل الذين والجمع
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لانه في مقابلة الجنس في الجنس وان المفرد
في مقابلة الجنس والجمع في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف ونحو قولهم فلان يركب الخيل اكثر
واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية
قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه الجنسية من الجموع
قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة واورده
توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال
ايضا يشهد بذلك فاما المثبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار
كم ذلك فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول اليه اذهانهم ولما كان ههنا مظنة الاعتراض
وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان
فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على
الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
على معنى الوحدة كانه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل
الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بوصف الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش نحو
الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال وبرمة اعشار ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف
من قطع كلها سمل اي خلق والبرمة مركبة من اعشار وكل منها مشيج اي مختلط وصف المؤلف بوصف
مجموع الاجزاء لانه موصوفه

وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء
من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر هواي مع الركب اليمانين
هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاحضار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة

لكونه

لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه
جنيب وجثماني بمكة موثق والحبيب المحبوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت
خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف
او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي
تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف
وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو
ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس مع زيد
وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل
البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء
البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كساءة الى مع او المتكلم نحو
حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك
بالباب ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة
عن المضارة استعطفها بالولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء
وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى
ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة
نحو غلام زيد ما اسا ولاعادة الاضافة حسنة ونعتا نحو قولهم بارك على خزامى الارض البقعة
من الجنها بمعنى على حسن الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حاصل لمعنى الجنسية والفردية فاذا
اضافه هي من خواص الجنس دون النوع علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه
على ما سيجيء ان شاء الله تعالى

وبالتنكير فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى
فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى
النوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء

التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واو في بيانه او التعظيم او
التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شأنه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي ابن ابي السمط له حاجب
اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير
فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق
بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية
تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات وفي المشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى
اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اي ذوو عدد كثير وآيات اي
الكثير وآيات عظام وهذا ناظر الى التعظيم ولكل للتحقير والتعظيم ايضا كقوله عطائي شأنه اي حقير قليلا
ما للتعظيم والتكثير فقد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد يكون المسند اليه لعدم علم
المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده
يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل
صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض على المصنف
بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة وهو اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من
نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في
افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير
مستفاد من الا مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين النحو في نفحة من العذاب
ونفحة في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله اني اخاف ان يمسك عذاب من
من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى
الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم
الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد والنوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي

من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع
الماء وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب صرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح
ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق
كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالامثلة مطلق التنكير فصحح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا
اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او انه مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب
المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا كما ذكر في تنبيه لم
والتعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله والتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد
التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الاستثناء المفعول المطلق وبهذا يتخلص عن الاشكال
الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى منه يجب ان يكون متعددا يستغرق حتى يدخل فيه
المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بين
وجوه لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله
اعتزة السبت الا اغترارا اي ما اعتزة الا السبت اعتزارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان في امثال
الاستثناء بحمل من حيث توهم الى ظنا ان يكون فعلا غير الظن مما يجري مجراه كالتهدد والشروع
في مقدماته فبهذا الاعتبار يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للظن وغيره من حيث الوهم فكانه قيل
ما نفعل شيئا الا الظن ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي
منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا
اي يوما بعدد يسير من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فضلك وجودك وعطاياك اعلم انه كما ان التنكير وهو
المفيد يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي
هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قولهم او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد
يفيد التحقير كقوله هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل كقوله في الايام بعض لهمة

واما وصفه

أي وصف المسند إليه أخّر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل على المنكّر جريا على ما هو المناسب من ذكر
بعض التعريف وقدّمها السكاكي على المنكّر نظرا إلى أن ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع إنما
تكون مع تعريف المسند إليه دون تنكيره وقدّم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته و
قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الأنسب هاهنا لقوله وأما
بيانه وأما الإبدال منه يعني أما الوصف أي ذكر النعت للمسند إليه فلكونه أي الوصف مبيّنا له
أي للمسند إليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله ونحوه في الكشف
قوله أي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند إليه قول أوس بن حجر
في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة أولها أيتها النفس أجملي جزعا • إن الذي تحذرين قد وقعا
إلى قوله إن الذي جمع السماحة والنجدة والبرّ والتقى جمعا • الألمعي الذي يظن بك الظن كأن قد
رأى وقد سمعا الألمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اسم موضوع … أو منصوب على أنه اسم إن
أو بتقدير أعني وخبر إن في قوله بعد عدة أبيات • أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمن قد يحاول البدعا
فالألمعي ليس بمسند إليه وقوله الذي يظن بك إلخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الأصمعي
أنه سئل عن الألمعي فأنشد البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى إن الإنسان خلق
هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا فالهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير أو مخصّصا أراد بالتخصيص تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فإنه كان بحسب الوضع
محتملا لكل فرد من أفراد الرجال فلما قلت عالم قلّلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته
بفرد من أفراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر
أو الرجل التاجر عندنا فإنه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت ذلك الاحتمال أو لكون الوصف
مدحا أو ذما أو ترحما نحو جاءني زيد العالم أو الجاهل أو الفقير حيث يتعين الموصوف أعني زيدا قبل
ذكره أي ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصّصا أو تأكيدا إذا كان الموصوف متعيّنا قبل

ذلك الوصف نحو أمس الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما …
ومنه قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان
أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة وأعلم
أن الوصف قد يكون جملة وشرطه تنكير الموصوف لأن الجمل التي لها محل من الإعراب صحة
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يؤول من الجملة نكرة لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير
ومعنى أن يكون هو المراد من قال إن الجمل نكرة وإلا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم وبحث في
الجملة أن تكون خبرية كالصلة لأن في الصفة يجب أن يعتقد المتكلم أن المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وإنما جيء بها ليعرف المخاطب الموصوف بتميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه
بمضمون الصلة فيجب كونها جملة مضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والإنشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة أو صلة إنما يكون بتقدير القول فإن قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
وإن منكم لمن ليبطئن أن التقدير أقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده أن الصلة هو الجواب
المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب ولذا قال في تأكيد الأخبار والله لزيد قائم
والإنشاء إنما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله وأقسم بالله ونحو ذلك وبهذا كان الجزاء
خبرية بخلاف الشرط فإن قيل في كلامه أيضا إشعار بأن وجوب العلم إنما هو في الصلة دون
الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أن الصلة يجب أن تكون
قصة معلومة للمخاطب فيحتمل أنهم علموا ذلك لما سمعوا قوله في سورة التحريم قوا أنفسكم وأهليكم نارا
وقودها الناس والحجارة ثم قال وإنما جاءت النار منكّرة وفي سورة البقرة معرفة لأن الآية في
سورة التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها
إلى ما عرفوه أولا قلنا يمكن أن يقال الوصف يجب أن يكون معلوم التحقق عند المخاطب و…
سورة التحريم للمؤمنين … علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الآية علموا
… في سورة البقرة. **وأما توكيده** فللتقرير أي تقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه …



قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان
وصفا صناعيا ويكون ابراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد
ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جي به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثلا امس الدابر
ما وقع في كلام النحاة وتقريره لكن ان لفظ الجين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني التثنية
وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين
من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف
الجين باثنين والاله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال
الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اردت الدلالة
على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفعته بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه
ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان
مذهب صاحب الكشاف ان الجين اثنين نحو نفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه
عليه بل ورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد كامس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد
وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الاول
صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف
فالاثنان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الجين اثنين والاه واحد
لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وفي طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس
دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه يتبين انه لا خلاف ههنا بين
صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح
على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في
متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما
ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجنس

قوله وكذا لفظ اله الخ اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التنوين فيه للافراد الشخصي بقرينة المقام فالوحدة المذكورة ههنا غير الفردية المطلقة المعتبرة في اسماء الاجناس وضعا او استعمالا فتامل حسن چلبي

قوله للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف باعتبار ما يلوح لجميع في المقام لانه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح قدس سره حسن چلبي

اعني الجنسية وكل منهما تابع غير صفة توضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا
ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها اما للتخصيص او التأكيد او المدح او الذم او
غيرها وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما
فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض منه بيان المقصود وتفسيره
كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي
جعل من الوصف ما هو كاشف موضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل
فلانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل
الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا
والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لان
المقصود بالنسبة الى النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الله على ما مر تقريره **وإما الإبدال**
اي من المسند اليه وفيه اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون العامل
في جاءني اخوك زيد هو اخوك وان الحال المسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير
نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني
القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه فحو الجين اثنين اذا
جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين يكون عين ما صدق عليه الجين وسلب عمرو
ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر البدل
متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام
فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادته
في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير و
التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل

التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين
وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا لا كانه مذكور اولا
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني
زيد اذ يصح اعجبني علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه او اخاه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال
على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو من ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في المفتاح **واما العطف** اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه
مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما
هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقديم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار
عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة
او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار
واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى
خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل
للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ينقضي شيئا
فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها هو التحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر
كما مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها كما مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم ففي تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في
الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف
على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا
قلت ذكر [illegible] في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد

وكذا الاثبات وجعله الامام انه مهما كان كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا
وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وههنا لما كان سبيلا للشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاء زيد فعمرو يكون الغرض
اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان قد جاء زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فلا يكون العطف لافادة تفصيل المسند الا غير حتى لو قلت جاء زيد فعمرو وكان نفيا لمجيء عمرو عقيب زيد مع
ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت فقد يجيء العطف على المسند اليه
بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الكامل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت [illegible]
ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه لا يلزم ان يكون
لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب [illegible] تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مشكلا في الرد الى الصواب الا
ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة
ان في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على الملابسة بينهما والملابسة [illegible]
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء [illegible] في اذا قلنا ما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد [illegible] ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع
في المفتاح وانما يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه
الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاء زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا
واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم قطعا للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فنحو
ما جاءني زيد بل عمرو يفيد ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في
المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا يشعر كلامه في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم

عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له نحو جاء زيد بل عمرو فبل جاء عمرو فعدم مجيء زيد متحقق ومجيء
وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على
مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد
لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ان يذكر كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة من ان بدل الغلط
بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اي ايقاع المتكلم المخاطب في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير
او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف
الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث تناول اللفظ بل بحسب امر خارج وتمام الكلام
مذكور في الكتب المعتبرة والجمهور على ان ابعد مع عطف بيان لما قبلها وفوقها تغيير اللفظ المجرور
من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل تبعا لمذهب الجمهور

وأما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به
اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه تخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من اعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه
وتحقيقه سيأتي كما في المفتاح ان تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على
المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما
مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند اليه
لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو
فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه
بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور
بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا
بالذكر فكان المعنى جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى

قصر المسند

قصر المسند على المسند اليه قولهم نحو اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس
من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه
كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم
هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح
لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشأه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت وفيها مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود
ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي
وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت
تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك على طريقة قولك هل
سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه بهذا الكلام واما ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة
على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره
ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو
يقاوم الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون
لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو
ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال
اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب
هما فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام **وأما تقديمه** اي تقديم المسند اليه على المسند
فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بان ما يقال انه مقدم ومؤخر

للتأخر الا للعارض فى مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والمفعول على
الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير
كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تجئ الى اسم فتقدمه تارة على الفعل وتجعله مبتدأ
نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثانى ومراد صاحب
الكشاف ههنا هو الضرب الاول والكلام ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثانى فلكون ذكره
اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ولذلك ولاجل
اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد
من تحققه قبل الحكم فقصدوا فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم ولا مقتضى للعدول عنه يعنى ان
كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر اذا لم يكن هناك ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما
فى الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل
المعمول وكذا اذا كان هناك ما يقتضى تقديم المسند على ما سيجئ تفصيله واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا
تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشئ بعد الشوق اليه الذ واوقع
فى النفس كقوله اى قول ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا والذى حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد يعنى تحيرت البرية فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس نفسانيا وفى ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات كذا فى ضرام السقط وقيل بان المراد الآدمى واختلف الناس فذاهب الى ضلال
[illegible] بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد آدم عليه
السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا العنقاء على ما وقع فى الشروح
لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد فى دارك والسفاح
فى دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل

فاضل فى الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده وتحقيره نحو رجل جاهل فى الدار ومثل
الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا تجدد الاخبار بصدوره
عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب ولا دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار
بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على تجدد صدوره عنه فى الحال والاستقبال وهذا معنى قول
صاحب المفتاح او لانه يتضمن الخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول الخبر المتكلم
وبالخبر الثانى الاخبار والمصنف لما فهم منه ان الخبر ايضا بمعنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق
والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اى اثبات وقوع الضرب
مثلا فلا يصح لما سيأتى فى احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذلك المسند
اليه اصلا بل يقال وقع الضرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا فى الدلالة
على الاستمرار بل انما يدل عليه فعل المضارع كما سنذكره فى بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها
ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تعزز بنى قطن بجذمهم سيوفا فى عواتقهم سيوف جلوس فى مجالسهم وقار
وان ضيفت فانهم خفوف والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف
بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشئ باعادة لفظه ليس بشئ واعترض ايضا بان كون التقديم
مفيدا للتخصيص مشروط بان يكون الخبر فعليا على ما سيأتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا اسم
فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط التزم التعبير بالحصر فى
قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما
الخبر فيه مشتق لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر فى قوله هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا
بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى قوله واما الحالة المقتضية لذكر
المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة لكل مسند والمراد تخصيصه بمعين مع اسناده لكن فى بيان
كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر قد اورد فى دلائل الاعجاز كلاما
ما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اليه المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلى

أي فهو لقصر الفعل عليه والتقييد بالفعلي إنما فهم من كلام الشارح وإن لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل
بالقصر فيما إذا كان الخبر من المشتقات نحو وما أنت علينا بعزيز وإن ولي المسند إليه حرف النفي أي إن كان
المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم ... نحو ما أنا قلت هذا أي لم أقله مع
أنه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص
ولا ... في ... مقول الغير ... لا في القول ولا يلزم
منه أن يكون جميع من سواك قائلا لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في
القول أو انفرادك به دونه لا بالنسبة إلى جميع من في العالم ولهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص
ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما أنا قلت ولا غيري لأن مفهوم الأول أعني ما أنا قلت
ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني أعني ولا غيري نفيها عنه فالتنبيه على الغير مما
يتناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى أن يؤخر المسند إليه ويقال ما قلت ولا أحد غيري إلا إذا
كانت قرينة على أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما إذا ظن المخاطب كل الظن فاسد أن أحدهما
الكل قالت هذا القول وأنك الكل ... فتقول له ما أنا قلته
ولا أحد غيري قصدا إلى إنكار نفس الفعل فقدم المسند إليه لتطابق كلامه وهذا إنما يكون فيما يمكن إنكاره
وكانت هذا المثال بخلاف قولك ما أنا ... الدار ولا غيري فإنه لا يصح ولا ما أنا رأيت أحدا
لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
فيجب أن تثبت لغيره أيضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف إن المنفي هو الرؤية الواقعة على
كل أحد من الناس وقد تقدم أن الفعل الذي نفي عند التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي
عن المذكور وفيه نظر لأنا لا نسلم أن المنفي هو الرؤية الواقعة على كل أحد من الناس بل الرؤية الواقعة
على فرد من أفراد الناس والفرق واضح لأن الأول هو السلب الجزئي لأن نفي الرؤية الواقعة على
كل أحد لا ينافي إثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني هو السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي
ولهذا حمله كثير من الناس أنه سهو من الكاتب والصواب ما أنا رأيت كل أحد واعتذر عنه بعضهم

بوجهين أحدهما أنه مبني على ما ذكره أئمة اللغة من أن أحدا إذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الإثبات
إلا مع كل فيلزم أن يكون ما أنا رأيت أحدا ردا على من زعم أنك رأيت كل أحد لأنه الإيجاب فلا يستعمل دون
الثاني أن أحدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع إليه في قوله تعالى لا نفرق بين
أحد من رسله فما منكم من أحد عنه حاجزين ونحو ذلك في قوله تعالى لستن كأحد من النساء بمعنى جماعة
من جماعات النساء وعدم جريان هذه الأحكام في كل نكرة منفية يدل على أن هذا ليس مبنيا
على أنه نكرة وقعت في سياق النفي على ما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح أنه بحسب وضع اللغة
لأنه قال هو اسم لمن يصلح أن يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على أن أحدا
اسم في معنى الواحد لا بمعنى غير الموصوف فيجوز أن يعتبر موصوفه مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا
أي أحد من الأفراد والمثنيات أو الجماعات وإذا كان أحدهما في معنى الجمع يكون المعنى ما أنا رأيت
جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد أما أولا فلأن هذا الامتناع جار في نحو ما أنا رأيت
رجلا وما أنا أكلت شيئا وما أنا قلت شعرا ونحو ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما يشهد به الذوق فلا يكون
لخصوصية لفظ أحد وأما ثانيا فلجواز أن يكون أحد ها مبدل الهمزة من الواو مثله في قوله تعالى قل
هو الله أحد وأن لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما أنا رأيت جمعا من الناس والنفي متوجه إلى الرؤية
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل أن المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل أحد
نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما أنا رأيت أحدا أو رجلا أو نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي
هو السلب الكلي بحسب المتكلم فيقتضي أن لا يكون غيره بهذه الصفة أعني يجب أن لا يصدق على
الغير أنه لم ير أحدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفيه أن يكون رأى أحدا
لأن السلب الكلي يرتفع بالإيجاب الجزئي لا يقال لأنا السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح أن الرؤية
الواقعة على كل أحد منفية ويتم ما ذكره المصنف لأنا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح وإلا لزم امتناع
ما أنا ضربت زيدا لأن نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل أحد ويلزم المحال المذكور
قال العلامة في شرح المفتاح إن المعقول في قولنا ما أنا رأيت أحدا إلا كان عاما لوقوعه في سياق النفي

لزم ان يكون حينئذ المخاطب عالما بذلك وهو ان كل احد في الدنيا لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في
الفاعل فقط كما هو حكم القصر فلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم
والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل فقط
خلافه واعترض عليه بعض المحشين بان الثاني بعد نفس الفاعل هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد
من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في
تعيينه فزعم انه غيرك او انك تشارك الغير فيه وحينئذ في سلب اعني عدم رؤية احد
من الناس اولو اختلف النقلان لكان وسلب لم يكن الخطأ في الفاعل فقط [illegible] من الكلمات الزائدة
في هذا المقام على السفهاء ومشاربهم انهم لم يحافظوا على [illegible] كلام الشيخ ولم [illegible] ان
تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص [illegible] التخصيص
نحو ما انا قلت كذا مثل في نحو انا ما قلت كذا [illegible] كثرت في الكلام [illegible]
مصوك كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بحكم [illegible]
كما [illegible] واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فانك
اذا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما تقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في
الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انك تشارك الغير كان [illegible] في حاجتك انما يقال لمن اعتقد
وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انك تشارك الغير [illegible]
في حاجتك فهو ما ذكره. ان [illegible] العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم
انه انت وحدك او انك تشارك الغير ولا [illegible] ثبوت الفعل مطلقا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما
فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ او اطلت ما انا قلته [illegible] ان يكون الفاعل [illegible] القول
لكان المناط في [illegible] انه مقول [illegible] لم يصح ان يكون المنفي عاما [illegible] القول ان يقول
ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال
كل شعر في الدنيا واكل كل شيء ورأى كل احد من الناس [illegible] كلامه فاذا اعتقد [illegible]

ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم
انه غيرك او انك تشارك الغير فلانه ان يقول انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما [illegible] لم
ار احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون قد قال
شعرا او اكل شيئا او رأى احدا او لا يصلح في هذا المقام ان يقال انا ما قلت شعرا انا ما اكلت شيئا انا ما رأيت
احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص لم يقل احد شيئا
للرد على من اصاب في نفي الفعل او اخطأ فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او انه يشارك المذكور
كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا [illegible] فحينئذ حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشارك الغير [illegible]
ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر
عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي
وغيرهما حيث اطلقوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقدم
الضمير والا [illegible] حرف النفي يقتضي ان يكون ضربه غيري [illegible] امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان الا [illegible]
يقتضي ذلك وجوابه ان [illegible] تقديم المسند اليه والا [illegible] حرف النفي انما يكون اذا كان المذكور
منه [illegible] فيهما وانما يكون المخاطب [illegible] في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في
اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان يكون فاعله انت فقصد رده الى الصواب بقوله
ما انا ضربت الا زيدا لانه ليس ان يكون [illegible] الفاعل لا نفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا
[illegible] لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان [illegible] الضرب المعين الواقع على غير زيد واثبت ضربه ونفيت
ان يكون فاعله فلا يكون [illegible] ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان
[illegible] عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه بعين ذلك الفعل [illegible] ما ضربت الا زيدا كان
الاستثناء الى ضرب معين [illegible] يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد [illegible]
[illegible] بجواز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخرى على زيد

ووقعت المناظرة في فاعل فيكون هو الاول لغناء المتكلم عن نفسه ولعنه لغيره فيلزم ان لا يكون نفي مقصورا
بهذا الحرف الذي نوظ في فاعله ولا يلزم ان لا يكون غيره وبالجملة لانا نقول المنفي بالاصل في القصر
الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال وعندي انه لم
يقصد النفي الا ينفي ان يكون صرت زيدا اخذ زيدا بل عرض عليه فقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل
اصلا بل الى كون الفاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الحرف الذي استثنى به انه
فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من اساس النفي في شيء كما او اوقف لست الذي ضرب
الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا او ان ذلك الانسان فيعتقد ان يكون انت ذلك
الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس فيه محالة لمجرد التحرير بل لظهار شأن كونه لنا ما اما اوان
القرآن الآسودة الفاتحة فانه لا امتناع منه عند المصنف لو اراد ان يكون احد قد قرأ القرآن سوى سورة الفاتحة
وعندهم يمتنع بهذا الاحتساب ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة لما تقدم ويداخ والعطف
على انه لي حرف النفي والمعنى ان انا لي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو لتقديم التخصيص قطعا سواء كان منكرا
او معرفا ظاهرا او مضمرا وان لم يلي حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا كما انا قمت او يكون
لكن قدم المسند اليه على الفعل والنفي جميعا كما انا ما قمت فقد يقدم للتخصيص وقد يقدم للتقوي والاستبداد
يقول فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته
او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري
مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي ونحو ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا وغير
مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل
من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والاول صريحا ومطابقة على دفع الاول كما لا غيري في بطلي
دفع الثاني كوحدي دون العكس وقد يأتي للتقوي للحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي
الجزيل قصدا الى ان يتقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك

بسبب تقويته بتكرر الاسناد كما ذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص كما
سعيت في حاجتك هذا الى التخصيص تقدم الحرف وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا انه يتوجه عليه النفي مثله ومن
تأكيد المسند اليه فانه يحمل الاستثناء بخلاف التخصيص كما انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب في التأكيد
وكذا من لا تكذب اي من ان تأكيد او لوازم ذكره فلفظ كذا لانه لما تأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرر قولنا
لا تكذب نفي الكذب عن المخاطب المسند وان يؤكد به على معنى ان المحكوم عليه في الكذب هو المخاطب لا غير
ومعنى لا غيره ان لا يتوهم ان يحكم الكذب في هذه الحالة التي الحكم فيها مسند الى غير المخاطب واما اسناده الى الغير
على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس منها ان نفي الكذب محصور فيه فلا يناسب ذكره ولما اتاهي
حاشيتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور الفعل من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان او
الزي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
ان يكون عند السامع وجوه في حاجتك مشكل غير مشوب تجوزا او سهوا او نسيانا اي في العامل
منع وانا لم يتوجه لبس التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير
لانه موضع الاستثناء والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان
ما لا يؤخذ كل النظر وفيه على التقوي والحصر ولكن انه قال الكل واقف انما اي من غير علم المخاطب بوجود
مسلك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لسند وهو الشيء مشكل بتجوز من غير ان يكون تجوز
او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا فادة وهو الشيء اولا في الابتداء انا سعيت في
حاجتك فانه لا يفيد الانكار تجوزا او سهوا او نسيانا اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يتقول
لتقوي الخطاب في الفاعل لا لافادة وهو الشيء فانه الاستعمال لافادة وهو الشيء فاما ان يكون باعتبار
انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف او ليس معناه او نسيانا ان
عرف ذلك واما الثاني فلانك لو قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في
الفاعل بان اعتقد انه نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان صدور الفعل الى الغير
لمساهلة كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم

وعلى الناس لبي لمطلب ثم حمل على كلامه هذا ما بني والتحقيق خفي من الثمرة بهذا الذي ذكره من التفصيل او اي التفصيل
سوق وان بني الفعل على منكر افاد التقديم اي البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني
اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ اي فيكون في اللفظ دليل على
امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في
اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب
بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف
ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولعله لا يدل … منه عن
رجل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني … من جنس طوال او جاءني … من جنس قصار
ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين
البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر انما يكون
للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعله … وكلامه عند التحقيق مبني
ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا
كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه اذا كان الاسم نكرة فهو
للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال في قوله تعالى والله يبسط الرزق
والله يقبض … واسناد … المسند اليه … موقف ومذهب السكاكي انه اذا كان نكرة فهو للتخصيص ان
وان كان معرفا فان جاز تقديره في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص او للتقوي ولم يفرق … للفرق بين
النفي وما لا … وصرح … الحكم من الصور الثلث وان قولنا … محمول على الابتداء لكن
سبيل … التقديم وكذا كل فعل … وكلام الشيخ هنا تعسف والى هذا اشار
بقوله الا انه اي السكاكي قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا كما في انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا

يعني وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى هذا اشار بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان اسنادا
نفس المقدر … جواز التقدير كالاسناد … كما في زيد قام … او لم يقدر
او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكر . ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان
لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لكن
او … رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف انت فانه … لا … الا التقوي … مثل زيد قام
استثناه السكاكي اخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل لفظي لكن لا على انه فاعل معنوي فقط
كما في التاكيد بل على انه بدل … من الضمير …
لا بدل من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاء لا فاعل له وانما جعله
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل
على انه فاعل معنى فقط ثم قدم ولولا انه مخصص لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ
من غير اعتبار التخصيص فلا يرتكب الا عند الضرورة وهو في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب اعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا
شر اهر ذا ناب … فانه … التخصيص
اما على التقدير الاول اي تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا او ظهور
للكلب لا ينبح ولا يفزع واما على التقدير الثاني اي تخصيص الافراد فلنبوه … عن
مظان استعماله … لانه لا يستعمل عند قصد ان المهر
شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب
الا شر فالوجه … لقول الائمة بالتخصيص … بوجود المانع من التخصيص … شأن الشر
بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر
ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا

والمانع انما يمنع من التخصيص للجنس والوحدة فمعنى الوصفين من الكلامين بهذا الوجه لا الحصر وجعل السكاكي منه
المقدر المسند من النكرة لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوا بما اهر ذا ناب الا شر
وليس لقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتعظيم ليحصل التوغل لانه من اعتبار كونه في الاصل موخرا على انه فاعل
معنى فقط كما هو مذهبه لنفيد الحصر فمعنى الوصفين النكرة الموصوفة يصح وقوعها مسندا اليها كالمعرف فلا يصح فيها ذلك
ولكن الوجه البعيد كالا يصح في المعرف لصحة وقوعها مسندا اليه ولا مدفع لهذا الا ان يقال انه اشترط اعتبار التقديم
والتأخير في افادة التقديم للحصر والتخصيص فما ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقديم المخصص
عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل جاءني معناه لا امرأة من غير نظر الى كونه موخرا في الاصل بما
اذا قال لا التخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت الا اخوك كما هو في معنى ما ضربت احدا الا اكرم وفيه ان
فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في
امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى
وان لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال
الفاعل اللفظي لم يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل النسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها لانا نقول لا نسلم تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل
واقعا مبتدأ فلا وتجويز النسخ في التابع دون الفاعل تحكم والكلام لا يلوح فاسد لا يمنعه الا عناية
محض هنا كما معتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع
بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله جينت بما قبل
بليلة فكان تجاف كلها وكل الشهر فان كلها تأكيد لكل الشهر والمعطوف عليه في قوله عليك ورحمة الله السلام
على وجه وجب الجامعة لو كان يشكي الى الاموات ما يلقى الاحياء فعدم من شدة الكمد اشتكيت الى الشكائي
وساكنه قبر يسمى او قبر سطى فقد قال فان قوله وساكنه عطف على قبر فهو اتت ومعنى قولنا انا قمت
وانت قائم عند قصد التخصيص ليس مسندا عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والحاصل انه كما
[illegible] الاصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا متفق عليه عند النحاة ولذا جعلوا الطير والمؤمن

العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاء الا اخوك احد ما الرفع على البدل
لامتناع تقديم البدل ومنع بعضهم [illegible] ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ عام فيما
نحن فيه واما قوله فكان مجافا كلها وكل الشهر فبعد تسليم كون البيت مما يستشهد به محتمل ان يكون كلها تأكيدا
للضمير المستتر في كان لو لا انه قوله فيبنى المجاف على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا ولو سلم يكون
شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فهذه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديم
على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة ان كون تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة
الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا
فلم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر المبني على كون رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصول
التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكي في غير هذا الموضع من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير و
والتقليل وغيره ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن كلامه مشعر به
ولكن حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدأ لا يقال التنكير انما يدل على النوع
بالتهويل وغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص بالوصف
يمنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مسندا اليه كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا لوجه
كلامه بل الاولى انما يعتبر التقديم وان حصل في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان
يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا ارجل جاءك ام امرأة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر
شر لا خير او لا [illegible] لا قلّا ولا اعلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهر جنس الشر
لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل
قام فيكون الاسناد مقويا للحكم وقال انما قلنا يقرب دون ان نقول نظير لان قائم لما لم يتغير في التكلم والخطاب
والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير ولهذا لم يحكم بانه جملة ومنه قوله واشتبه
السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة
كما لا يتغير الخالي عنه كو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يتصحف قوله [illegible] محضا ويظن انه [illegible]

على انه مفعول معه اي بمضمة الضمير مع تشبيهه اي مشابهة للخالي من الضمير بمعنى قوله وقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة

في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله لشبهه علة الثاني ولا حاجة الى العطف واراد

به المعنى مطلقا او شبهه بالخالي عطفا على المتضمنة لكونه اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير

جملة ولا هي صلة الموصول لكونه فيهما عدل الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على

صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث لا يقال نحو رجل قايم ورجلان قايما

قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه ذهبت فيه الجهتان اما الاولى فكان حكمه

قريبا من حكم نحو في التقوي واما الثانية فلانه لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل

لو كان الحكم في باب الافراد والاعراب في قايم من زيد قايم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد

والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل بعينه او الفعل لا يستتر عند الاسناد

الى الظاهر فلما حمل ما على المسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في

حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي حمل ما على العارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر

حكما بانه مفرد مثله وقال المصنف معناه اتبع عارف في الافراد اذا اسند الى الظاهر

كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم

لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت

وفي الاثبات نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل

وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عما اضيف اليه لفظ مثل لانه

اثبت الفعل لمن يماثله ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه واراد ان من كان على الصفة التي هو عليها

كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق

الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير لانه اذا نفى عن سلبه عنه في الاول لانه

اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به او لانه

اذا اثبت الانخداع لغيره من غير القصد الى انسان سوى المتكلم مقتضيا للانخداع ولا شك انه نوع م

الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اذا استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد بمثل وغير

الفعل وتعنيه لانسان مماثل ومغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم

فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض

بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير متعلق بحال كون ذلك

القول او الكلام مستعملا من غير ارادة التعريض اي لم يقصد منها ارادة التعريض كان نقول لمن ينتمي عنه غير ذات انك

لم تنتم منه كان فلان غيرك يفعل كذا معناه اما اذا احمله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية

ويلتزم فيه التقديم لكونه اي كون التقديم كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين

لانه اي الكناية المطلوب بهما اثبت للحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما مر والتقديم لكونه مفيدا للتقوي

اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه

انه مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كاللازم لكم

لم نر الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ واذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا

على الفعل واقصد بهما هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم نقدما لو قلت يبخل كذا امثلك وغيرك رات كلاما

عن جهته ومغيرا عن صورته ورات اللفظ قد نبا عن معناه ورات الطبع يابى ان يرضاه وقيل وقد

تقدم المسند المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي

الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد

من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم

يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي

عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل

قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا للعموم

والتاخير مفيدا لنفي العموم لزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان

حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد

أكثر فالحمل عليه راجح فلنا ممنوع لو سلم فلم تعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان في الثاني
يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال لكون الكلام لبيان السبب المناسبة والاقلاعات اللغوية الاستدلال
وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم تقم موجبة مهملة اهمل فيهما ما كنه افراد المحكوم عليه
معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعد بل الموضوع
بين المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا احدث موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود
الموضوع كما في هذه المادة ولهذا يجعلها في قوة السالبة الجزئية والايجاب السالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم تقم موجبة مهملة معدولة المحمول لكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كقولنا لم تقم بعض الانسان
بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون
جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق
نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم تقم صدق لم تقم بعض الانسان وبالعكس اذ
التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجود
الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض
الاخر وعلى كل تقدير يلزم منها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منتفيا عن البعض ثابتا للبعض
الاخر واذا ثبت ان انسان لم تقم دون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى
كل انسان لم تقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون تاسيسا جزء الا تاكيدا للمعنى الاول واما في صورة التاخير
فلان قولنا لم تقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي
عن كل فرد كقولنا لاشيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزم وههنا المقتضية لان السالبة
الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته للبعض فعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد
فاشار بقوله لفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي صريحا نفي الحكم عن كل فرد والمؤكد

ولما كان المؤخر عندهم ان المهملة في قوة السالبة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى ان
اشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة في سياق النفي وكل نكرة
كذلك تفيد العموم النفي وانما قلنا في سياق النفي ملحوظة بلفظ كل لان تفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد
الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي
انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذا اي السالبة المهملة في
قوة السالبة الكلية تكون معنى لم تقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم تقم كل
انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل السلب العموم
فيجب ان يكون نص العموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ
كل لا يخرج عن افادة هذين المعنيين بعد اسناد احدهما ثبت الاخر وفيه نظر لانه على تقدير ان
يكون كل انسان لم تقم لافادة النفي عن الجملة ولم تقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة
المهملة المعدولة كقولنا انسان لم تقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة كقولنا لم تقم انسان
انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا
المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير
ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وههنا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم تقم
وعن كل فرد في لم تقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر فيكون كل للتقوية ولما كان
لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان
يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وجه لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون
التاكيد بهذا المعنى لان الصورة الثانية اي السالبة المهملة كقولنا لم تقم انسان اذا افادت النفي

عن كل فرد افادت النفي عن الجملة فان جعلت كل على اثباتها اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم تقم
كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما تقرر من العشر لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه وان لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم تقم كل انسان لعموم السلب يشمل لم تقم
انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس فيهما اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على
الاخر والحاصل ان لم تقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد وملزومه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل
قبل كل فعلى انهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يتم قول المستدل انه لو حمل على النفي عن الجملة
للزم ترجيح التاكيد على التاسيس لاحتمال دلالة قولنا لم تقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام
ودلالة لم تقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول لا نسلم ان الشرط في التاكيد اتحاد الدلالة
او لا شرط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم تقم كل انسان تاكيدا سواء حمل للنفي عن الجملة او عن كل فرد
وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم تقم عند حمله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا الان ولا له
قولنا الان لم تقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح بطل ما ذكرتم بل الجواب ان
الحكم عن الجملة اما ان يكون نفيا عن كل فرد او ان يكون منفيا عن بعض الافراد وثابتا للبعض الاخر او ان يكون محتملا
للمعنيين والمستفاد من لم تقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو حملنا
لم تقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما لو حملناه للنفي عن جملة الافراد
على الوجه المحتمل يكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت
كان قولنا لم تقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره المصنف بل لا يقال فيه ان الحكم مسلوب عن كل واحد
من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا
نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل بيان كمية افراد الموضوع
اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على
كل افراد الموضوع فظاهر ان الصادق على قولنا لم تقم انسان انه موجبة الكلية دون المهملة وانما
انه لا سور فيها فموضوع اداة النفي مراة بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلانه لهذا البيان من شيء يدل عليه

لا نعني بالسور الا هذا والقوم وان ذكروا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما
بل كل ما دل على العموم فهو سور الكلية كوقوع النكرة في سياق النفي ونحو ذلك كما نص عليه الشيخ في الاشارات
ان ادخال الالف واللام يوجب التعميم وادخال التنوين يوجب التخصيص فلا مهملة في لغة العرب قال عبد
الحكيم ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي
بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولا لاداة او لا وسواء كان الخبر فعلا كقولك ما كل ما يتمنى المرء
يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل كقولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية
او التميمية او معمولا للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون غير فعل عطفا على اخرت
والمعنى لو جعلت معمولا وكلاهما ليس ببدل لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي سابق
لوقوعها معمولا للفعل المنفي فلا يحسن عطفه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم
من ان يقع معمولا نحو ما جاء كل القوم وما جاء كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا تقع نحو ما كل
المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلت
اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وانما كان هذا الكلام لا يخلو من التعسف وانما وقع فيه لتعسر
عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا حتى كان او اعد منها
على الفعل المنفي العامل فانه موخر تقديرا لان رتبة المعمول التاخر عن العامل فلا وجه الحمل
عطفا على اخرت عند المصنف يكون المراد منه اخرت عن اداة النفي اذا لم يدخل اداة النفي على
فعل نفي كل كما يشهد المثال المذكور والمعنى ان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها
او جعلت معمولا للفعل المنفي اما فاعلا نحو او تاكيدا نحو ما جاء القوم كلهم او ما جاء كل القوم والعدم التاكيد
لان كلا اصل فيه او مفعولا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او بعدما نحو كل الدراهم
او الدراهم كلها او معمولا نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا لما
سبق وجعل الفعل صفة بل لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو
وكذا اذا وقع مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما صمت كل الايام ونحو ذلك من

في جميع هذه الصور نوجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافادة الكلام ثبوت الفعل او الوصف
لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي كانت كل علقهما او اعمل فيهما كونها
في الفعل كل القوم لم يقم وما قام كل القوم وفي الوصف وما كل القوم كائنا وما كان كل القوم منطلقا ثبوت
الكينونة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم لتشمل اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن
او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها
او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وما آخذا انا كل الدراهم
فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال
قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضها كان وبعضها
لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله
لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلا
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل جزء مما اضيف اليه كل وافاد
نفي اصل الفعل عن كل جزء كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلوة … لانها فاعل
قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه
عموم النفي وشموله لكل جزء قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله
على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي
النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بأم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت
احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد
ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني
ما روي انه لما قال النبي صلى الله عليه كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان قوله كل ذلك
سلبا كليا لا يناقضه … فكان … لانه اثبات في نفي كل منهما لانتفائهما جميعا او الايجاب الجزئي
رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشاعر فيهما اذ لم يكن الفعل

مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية كقولنا زيدا ضربت … كل ههنا … وسابق كلام
انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل
الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع
اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او
مبتدأ لا تقول جاءني كلهم ولا رايت كلهم ونظيره … ماذكره سيبويه في قولك كلهم فعلت عمدا
ان الرفع في كلهم على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة او للضرورة لتعذر الاعمال لامكان ان
تقول كلهم فعلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لكان مفعولا وهو
جائز لان كلا اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدأ الا ان فيها ان تستعمل تاكيدا
لما قبلها لانها اشتملت على ضمير ولان معناها افادة الشمول والاحاطة في افراد ما اضيفت اليه …
اضيفت الى المضمر كان للجملة تقدم ما ذكرنا او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان الابتداء
… في الصورة … الا ان الامر كله لله بالرفع والنصب …
الامر ان كله لله … **وأما تأخيره** فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا
الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والاطلاق والتقديم والتاخير كله
مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه
فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع
الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
في الذهن ويكون في اللفظ مباشرا للفاعل لا للمخصوص الفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم
فسر بالنكرة … نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي على قول من يجعل
المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير

عائد الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين ونعموا
رجالا الا ... ولفائدة الابهام المقصود في هذا الباب والتزم تفسيره بالنكرة او لا معنى لرجح قلت
قد التزم في هذا الباب كونه مستترا اي يكون من خواص هذا الباب كون ضميره مستترا غير بارز سواء كان للمفرد او المثنى
او المجموع او لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم جامد واما الابهام ثم التفسير فيكون
حاصلا من الزام ما جعل المخصوص في اللفظ الا انه قد اوهم ذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة وايضا يجوز ان يكون
المميز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا كما قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل
كانه في قولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ومحاذيات
بهذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة كقوله هي هند مليحة وفائدتها لا تخفى للاختصار وقصد الى المطابقة
الا انه راجع الى ذلك المؤنث لم يسمع كونه الامر غير فضلة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه
واما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا وما لها قصة وانه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس
من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما بعده اي يعقب ذلك الضمير اي الحي ... عقبه في ذهن
السامع لان السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظر اي انتظر السامع ما بعد الضمير ليفهم منه معنى لما
حصل له الشوق من التشوق طلب الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما حصل
بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في النفس احلى مكانة لا يكون لما حصل بسهولة وهذا الاشتراط
ان يكون مضمون الخبر شيئا عظيما يعتنى به ولا يقال هو الذباب طائر وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير
ليدل على التعظيم والتفخيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو منتهى الزام ما جعل المخصوص في باب
نعم لكنه قد جاء ... كقول الاخطل انا ... وشيء ... وهو قليل
ولا يخفى انا ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظر انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب
نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فضلا عن وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم ما ذكره ليس
بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه
مع من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان كقوله الى الباقي او لادعاء ان هنا الذهن لا يلتفت الى غيره

كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر
اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو
وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت
اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك
الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له
وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
وكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا
كمل العناية بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتميز هو الذي له ذلك الحكم
العجيب والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه
بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كونه ... الحكم ... ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف
على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والبحث كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء
على كمال البلادة بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره
اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير باب المسند اليه
... قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي كي احزن من شجى بكسر الجيم يشجى بفتحها
واما شجي فهو متعد ... وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك لم يقل به لادعاء
ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر
غيره اي غير اسم الاشارة فالزيادة التمكين اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع كقوله قل هو الله احد الله
الصمد اي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج ونظيره من غيره اي نظيره قل هو الله احد الله الصمد
في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما
انزل القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع
في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور اي ما يكون داعيا للمأمور به الى الامتثال والاتيان

ومثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه
اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة
ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه الى التوكل عليه لدلالته
على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة
كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا
حيث لم يقل انا العاصي لما في ذلك على ان يكون العاصي الا ان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس
في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله
فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام من الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون من الحكاية الى الغيبة هو العبارة او تسامح
ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة ما ثم ظهر لا بعض غائب
والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من
الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي
لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان
الغيبة باسم ظاهر او بضمير غائب او بالمجموع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منهما واردا
في الكلام ثم عدل الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا اشارة الى مقصود المصنف
من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله
ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على
العلوم الثلاثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما وخصه في المثال
من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان الكلام من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر

يعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي
بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة
بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف
مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا او بهذا اشعر كلام المصنف في الايضاح وانما
قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر القيد
لدخل في هذا التفسير اشياء ليس من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال
الذي يفعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب
وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا ليبصر خذ بيدي وفي التنزيل أأنت فعلت
هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها الطريق بكر والطريق الملتفت اليه كقوله اياك
نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه
وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق
لي هذه المسألة فان الذي لا نظر له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء
بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد
تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق
الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم ظلم فاحش قال المرزوقي
في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه
لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام
على المعنى لأمنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهاره لرددته
ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير الثاني في كلام هو غلط
لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا بالغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم

ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اشاء ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليزيد ومضمونه [illegible]
ان الالتفات عند الجمهور اخص منه عند السكاكي لانا نقول هذا اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلاث
ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول بل كل التفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى تدمع له العين في الاساس
عنده عوار وعائر اي غمصة تمض منها وبات للاسناد المجازي كصام نهاره فالالتفات
في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل من الابيات الثلاث التفاتا وقول صاحب
الكشاف فقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان مذهبه موافق لمذهب السكاكي فان قيل
يجوز ان يكون احدها في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار
الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك
للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب في ذلك الى التكلم فيصح ان فيه ثلاث التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل ملحوظ وقع عليه اسلوب الكلام وبعد
الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب [illegible]
يكون المعبر عنه [illegible] بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من
من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد
المخاطبون [illegible] والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم [illegible] في الجميع هو المخاطبون
فان قلت قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق
على سنن السابق وهو التكلم مثل التكلم في قوله وما لي [illegible] وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم

ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهو مشعر بالانحصار فيه عند غير السكاكي
وفيه نظر لان مثل ترجعون [illegible] في الالتفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما
انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا ولا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق
انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون [illegible] من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما لعظم المعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا
من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان طروب
قال المرزوقي في معنى طروب في الحسان لطرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين
ولى الشباب وكاد [illegible] عصر حان مشيب اي قرب المشيب واقبل على الهرم يكلفني ليلى فيه الالتفات
من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني وصل
ليلى [illegible] وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شد ابدا فراقها
او على انه خطاب للقلب فيه التفات من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات عند السكاكي
لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي وعادت يجوز ان يكون
فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت
عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه والى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن
الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك
نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المعني
بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فانه [illegible] الكلام وان لم يخاطب الله [illegible]
فهو بمنزلة المخاطب [illegible] العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير [illegible]
ومن عهد للخليفة بالنجاح [illegible] فارس من الالتفات في شيء
لان المخاطب بالبيت الاول [illegible] والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا احسن من تفسير الجمهور وقول [illegible]

هل يخبركم رسالة من سبيل ام ليس ينبغي في اولاك الى التكلم هذا التفات عند الجمهور من الخطاب في يخبركم

الى اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه انصرف عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان ترى من قبيل

الالتفات فليس منه لان المخاطب بقوله يخبركم هو كنانة وبقوله اولاك ايضا وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين

احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق

الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم فهم العز طلبي والفوز

الظهر وفي قول حسن ... كان للشام ... طلوح سقت الغيث ... الشام اخشى ... عارضها

... بالشام والثاني ... ان الى مع ... الكلام ...

ترجع الى مقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه

فلا صرمه يبدو وقيل له وما نفع ... في اليأس راحة ووجه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق

ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع

واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه

العام لطيفة ووجه مختص بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر

يجد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام

قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي

الحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين بطريق الاتساع والمعنى على الظرفية

اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال

عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق

بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق

بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات

لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة

ويكون اياك نستعين بيانا للعبادة لتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في

فالنكتة المختصة بما موقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته

على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف ان حواله ذكر

للحقيق بالحمد واجري عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فخوطب ذلك

المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل اياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة لكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز

الذي لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف منه فكان تعليق العبادة به تعليقا لها بالتميز

ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله

تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك

وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش

والمستعد والآلام المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب اليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي

وضوحه وتميزه فبسبب هذه الصفات خوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا

عن سائر الذوات حاضرا في قلبه يعبده كانه يشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة فانها تستحق ان تكون

عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه وانما ذكر هذا الكلام الى كذا ... من مقتضى الظاهر اورد منه

اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه

على خلاف مراده اي مراد المخاطب في ذكر للسند ... والمراد من خلاف مقتضى الظاهر ان يلقي المتكلم المخاطب الذي

صدر عنه كلام بغير ما يترقبه من بان يحمل كلام المخاطب على خلاف ما اراد تنبيها على انه اي ذلك الغير هو

الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك

على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج

في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب فان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى

ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما

هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان

وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي يعطي المال وهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال

اللجاج لشأنها أنه أي الآدم حديد فقال لأن يكون جديدا أحسن من أن يكون باليا فحمل الجديد أيضا على خلاف مراده
أو السائل عطف على التي طه أي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره أي غير ذلك السؤال تنبيها على
أنه أي غيره ذلك الغير هو الأولى بحاله أو المهم كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج
سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط
ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ولا يكون على حالة واحدة فأجيبوا ببيان
الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من
المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن
الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السبب لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم
الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال
عنها لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للإنفاق ذكره على سبيل التمثيل
القصد ومنه أي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور
فصعق من في السماوات ومن في الأرض بمعنى يصعق هكذا في النسخ لكن الصواب ففزع بمعنى يفزع ومثل هذا
الكلام لكثير في كلام الله تعالى أكثر من أن يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى
وإن الدين لواقع مكان يقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس أي يجمع
لما فيه من الحساب والثواب والعقاب وفي ذلك إيراد على خلاف مقتضى الظاهر فإن قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وقد يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة إلا أن دلالة
الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة إذا كان معناه الاستقبال يكون
واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وإن
شئت فوازن بين قوله إن الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وبين قولك إن الدين ليقع وذلك يوم يجمع له
الناس ليعثر على الفرق بينهما وعلى أن مقتضى الظاهر فما لم يخرج عن الفعل العدول إلى الوصف للتنبيه على التحقق

الوقوع هذا أو الكلام بعد محل نظر ومنه أي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر
والآخر مكانه وهو قسمان أحدهما أن يكون الداعي إلى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون
المعنى تابعا كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف
منك الوداعا أي لا يك موقفا الوداع موقفا منك والثاني أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون
اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لأن المعروض يجب أن يكون ذا إدراك ليميل
إلى المعروض أو يرغب عنه ومنه قولهم أدخلت القلنسوة على الرأس والخاتم في الإصبع ونحو ذلك لأن القلنسوة
والخاتم ظرف والرأس والإصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك
بالمظروف نحو الظرف وههنا الأمر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وأما قوله فإنك لا تبالي بعد حول
أظبي كان أمك أم حمار أي ذهب السودد من الناس فلقوا أصغار اللئام حتى لو بنوا على الهام إنسانا لا تبالي
فيهم أهجينا كان أم غير هجين فقيل قلب من جهة اللفظ بناء على أن ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء
لأن الاستفهام بالفعل أولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا والمذكور
من ما وقع بعد أم ومنها ما وقع بعد الهمزة مما يلزم حذف الفعل لوجود المفسر وبأنه غير مقصود
بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل الواقع بعد أم والحق أن ظبي مبتدأ وكان أمك خبره وصح الابتداء
بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو أرجل في الدار أم امرأة وحمار عطف على ظبي لأن دخول الهمزة في الاسم أكثر
من أن يحصى ويجيء في الاستفهام حسن قولنا أزيد قام على أن يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فحينئذ قلب
من جهة اللفظ لأن اسم كان ضمير والضمير معرفة كما قال رجل شريف كان أباك ثم فيه قلب من جهة المعنى لأن الخبر
في الأصل هو الأم والمعنى أظبيا كان أمك أم حمارا لأن المقصود إثبات الشيء أن يكون أمه ظبيا أو يكون
حمارا فافهم وقبله أي القلب السكاكي مطلقا أينما وقع قال إنه مما يورث الكلام ملاحة وتشجع عليه كمال الملاحة
وأمن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الشعر وفي التنزيل ورده غيره أي غير السكاكي مطلقا والحق أنه إن تضمن
اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله أي قول رؤبة ومهمه أي مفازة
مغبرة أي ملونة بالغبرة أرجاؤه أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون أرضه سماؤه وههنا مضاف محذوف

اى لون ما يظهر منها لون ارضه وفى القلب من المبالغة ما ليس فى تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ
الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر
من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان يعمى بالتوهم عكس المقصود كقوله
اى قول القطامى يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا اى الفدن القصر والسياع
اى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وهو ما بعد قوله امرت بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا والقابل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن
بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع
بالنسبة الى الفدن والثانى ان يعمى بالتوهم عكس المقصود فيكون داخلا فى الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب
جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير فى انصرفت ولم اصب
بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح فوقه ونهايته فالمناسب وصف الرأى والبصيرة بالقروح
ووصف الاقدام والاقتحام فى الحرب بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأى مجرب فلينظر فى هذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير فى لم اصب
لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشىء الفيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت خلافها جذع
الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح ويجدر
منه الدم ولان فحوى كلامه الدال على انه جرح ولم يثبت اعلاما بان الاقدام ليس من الحجام وحبانا
ترك الكر فى الجواب [illegible] كذا فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت
يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تشتيت النظم ولان
الكلام على اثبات الجرح [illegible] وذلك لانه اذا حمل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح
بهذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لا حاجة بمعنى لم الف فالانسب الحمل جذع
سهوا [illegible] لا حاجة الى انه احسن ادبا للمقصود والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى فى ديوان جذع
البصيرة حال من الضمير فى انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التى كان عليها اولا ولم يعرض له

تقدم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب
وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا وانا على بصيرة
الاولى لم يتداخلنى فى الاقدام ولا ضعف اختيار التطرق والاقدام فلا صار [illegible] قارح الطول ممارسته [illegible]

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر فى حذف المسند اليه وانما قال فى المسند اليه حذفه وفى المسند تركه رعاية للطيفة وهى ان المسند اليه
هو الركن الاعظم فى الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا كأنه اتى به لفرط الاحتياج
اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج فيجوز ان يترك لانه اولى كقوله اى قول
ضابئ بن الحارث البرجمى ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب فى الاساس الرحل فى منزل
ومأواه وقيار اسم فرس لفظ الشعر ومبناه على التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثانى
اى لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر
ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر
ان زيدا وعمرو منطلقان وفى ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا
فالعطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين كما فى ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا والثانى
ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تركيب هنا كما فى
قولك لست زيدا قائما وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب
كأنه اثر فى غير ذوى العقول ايضا بيان ذلك انه لو قال انى لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار
فى التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا
مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا
الوجه هو الذى ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون
الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل

لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم
ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا تحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
والرأي مختلف هذا احرى فان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله
رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو حذف
من العطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت والذي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال
المرزوقي في قوله فاني وقيار مثل كنت واثبت جودة وقد كان منه البئر والحجر شرعا ان الحجر يرتفع بالابتداء
على تقدير التاخير والمعنى كان منه البئر شرعا والحجر ايضا شرعا فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان خبر المبتدا في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف
من الثاني منصوبا اى كنت منه بريا والدي ايضا بريا وكان البئر منه شرعا والحجر ايضا شرعا ليكون من
عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اى وعمرو كذلك
فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اى زيد موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال
لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود وقد اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلابد من الذكر
ثم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او
بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة
زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في
اذا هو فاجأت فح يكون مفعولا به لا ظرفا وجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فح لا يكون مضافا الى الجملة
وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اى فبالمكان زيد والزم تقديمه لتضمنها
الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله
اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب
ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر الوفاق قد توغلوا
في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب نحو فالمسند وهو ههنا ظرف قطعا خلاف ما سبق لعدم الاختصاص

والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا
وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو
اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وهو ايضا
ضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان
عمرا قال وعليه ان محلا مشيرا به الى الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه
بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف
تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل
فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من
هذا الكلام تفسير المقدر فلو ظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم
فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف
الفعل اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف
هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس
هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر
يعني ان قولنا انا سعيت في حاجتك هو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة
فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص حال كونه فاعلا وانا ليس بمبتدا بل تاكيد
مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فتوجه عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند
اى فصبر جميل اجمل وحذف المسند اليه اى فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام
على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق
ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للتمدح بحصول الصبر له والاخبار
بان الصبر الجميل الاجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا
وحذف على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدا

وليس في خصوص حذف الخبر اعني جعل قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط للحذف
لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار
هذا المقام مما يؤذن بهذا المعنى بسهولة وانما ترجح حذف المبتدأ بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان
معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المسند اليه التقديم المؤلف فحمل الكلام عليه بان يكون المسند اليه
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل احسن انه احسن من صبر جميل وليس المعنى على
انه احسن من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا الهنا ثلاثة او في الوجود الهة
ثلثة او ثلثة آلهة فحذف المبتدأ الموصوف او الخبر او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي سيئون في استحقاق
العبادة والالهية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة فيقال هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح
وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك
عمرو او ام عمرو عندك لخرج من الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا اوتي بام والهمزة جملتان مستقلتان ... كان ام
... اعني المسند اليه او المسند وتقدير على امتناع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد
لان كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ويكون مع عدم التناسب بين جملتين وازيد عندك ام عمرو عندك او ام
عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر في الاتيان بالمفرد بعد ام وهو افضى الى الاتصال لكون ما قبلها
وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد
احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لابد له من فاعل
فهي متصلة ويكون مع عدم التناسب بين الفعلين اي لكون منقطعة نحو اقام زيد ام عمرو ولابد للحذف من قرينة كوقوع
الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند
لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل
والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل لان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن
الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فيقدر مبتدأ كونها
خلقهن فيقدر المعنى وكذا القرينة انما تدل على تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله

الله خلقهن للظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الظاهر انه مبتدأ والخبر جملة فعلية لمطابقة
السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم ولان الجواب ان جعل الكلام جملة
فاولى ان جمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا
عن سؤال مقدر كقوله ضرار بن نهشل ليبك يزيد كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع اي ذليل
لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل
لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه
ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوّحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا
يقال المطوحات ولا المطيحات وما متعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع
والحوادث ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ...
عود ... اليه استحضار الصور وذلك لان الفاعل وفضله اي فضل كونه ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل مبنيا للمفعول
مسندا للمفعول ورفع المفعول مسندا اليه ثم ذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو
ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد ورفع ضارع بتكرر الاسناد اوقد اسند الفعل اجمالا ثم مفصلا و
للاسناد يكرر علم ان هناك باكيا مسندا اليه هو البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد
اسند الى مفصل لا شك ان الاسنادين اوكد واقوى ان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس
فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا ان السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن نفس الفاعل المعلوم
اسناده اليه على الاجمال لا سواه فقال فقد اسند ... اجمالا وواحد انفصالا ووقوع
نحو يزيد غير فضلة بل جزءا من المسند اليه بخلاف ما اذا بني الفعل للمفعول فانه فضلة ... يكون معرفة الفاعل
كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل على حيث
لا يحتسب وهو الذكر بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ...

بزيد شيئا. الفعل للفاعل على خلافه سلامته عن الحذف والاضمار وشماله على ابهام ثم من التفصيل حسب المقام

لان نصب زيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل مع تقديمه على الفاعل الظاهر يوهم ان الاهتمام

فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطلاع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشوقا اليه فيكون حصوله

اوقع واعز **واما ذكره** اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل

من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للعدول كقولك زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة كقوله

ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن الله العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع كقولك محمد

نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بالهتنا يا

ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان

يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كشمول مبيته وتلطخ ثوبه

وكونه ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعين الكلام الى ما بالذكر

واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم المستغنى عنه في الظاهر

افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا كقولك زيد قام ابوه او مقصودا للتقوي كقولك زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو

زيد قائم فليس بمقصود للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي

الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو

عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده

بالطريق المخصوص كقولك زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما هو لفظ المفتاح ليشمل صورة

التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت هذا فانه لم يقصد التقوي لكنه يفيد ضرورة تكرر

الاسناد وعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واحتج لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت في

حاجتك عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا كما تقدم لا مسند اليه ومسند فيه ولا جملة كما في سعيت انا وعرف ما فيه ووقع

قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون

مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم

بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم بالثبوت

للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او سلبه عنه والقائل ان يقول لا نسلم

صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا نستيقن ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه

هو منطلق وانطلق المسند الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد

لكن هذا غير مسند لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ فقد اسند شيء اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه

بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو انما يثبت له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكوم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد

بمعنى انه متصف بهذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد

الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل

ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي مقتضى افراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح من ان

المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق

بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف انه ابوه منطلق

وهذا خبط ظاهر لان الظاهر مما ذكرتم ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق

وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي الا انه كان

المناسب ان يورد في الفعلي مثالا لا يرد الفعل لانه لجماله اولى بان يمثل له وايضا القول

بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح

ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه وصف سببي وعليه اكثر الفضلاء الحمل نحو زيد منطلق

ابوه مسندا سببيا لكنه لم يمثل به في هذا عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير

المسند الفعلي امثلة منها الكرم من البر يستبين وفي الدار خالد وقال اذا اقدرنا استقر فهما او

على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة

ولحصل التقوي لان خالد ام فوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في

الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني على

مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في الظرف الاعتماد على شيء ثم قال واما قيد المثال الاول
نحو اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا لم يقع التركيب وجميع ذلك خبط
ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا
مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واعراضه فيكون التمثيل ايضاحا ولو اراد
المصنف ايضا ورد عليه ما ذكرناه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم هو في تقديم المسند وكذا
مفهوم انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في حافظ الافراد
ذكر التعليل وكان الصحيح توسط امثلة الافراد بين تفسيريها لا يكون مناسبا وبه احكام للنظر العارف بصناعة
التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى
ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط
ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قولنا هو الله احد
لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد
ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ
اعم من ان يكون قبل دخول العامل او بعده والعائد اعم من الضمير وغيره فعلم ان المسند السببي مجموع
الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بالثبوت
للشيء الذي ثبت عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفيا عنه مطلوب التعلق بغير ما بني عليه ذلك المسند
تعلق اثبات له لذلك الغير بنوع ما او تعلق نفي عنه بنوع ما فيكون المسند فعلا مسندا الى الاسناد الى ما بعده
بالاثبات او بالنفي فيطلب تعلق ذلك المسند على سبيل نوع اثبات او نفي لكون ما بعده ذلك المسند
متعلقا بما قبله فخرج الاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمسند اليه
ابوه لا يطلب تعلقه بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه انه مسند اليه واوقع منطلقا
مثلا خبرا عنه فخرج منه القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان تجدد اسم الفاعل او الفعل ليس

على شيء لما عرفت من تفسيره والسكاكي نحو عمرو مررت اخوه فان مررت فعل اسند الى عمرو وهو اخوه ثم علق
بما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي فيهما ان وقوله او يكون
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله لكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول
وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم
او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اذ لا وجه
للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله
اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو
مررت اخوه هو مررت وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وفي
كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة لان اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي
يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا احق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى
ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عائدا الى المسند السببي اي قوله
اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او ان فيه مفهوم كون المسند
سببيا وقت كونه كذا او حق كون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا واما كونه
المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان
الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة
في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال يعني احضر وجه خلاف الاسم كزيد قائم اي الان او غدا
فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه من افادة التجدد
هو من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يستلزم تجدد الكل وحدوثه وفيه
ان الزمان غير قار الذات لا تجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت
عكاظ هو منسوق للعرب كانوا يجتمعون فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم

عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه وتأملها يحدث منه ذلك الوسم
شيئا فشيئا وتصدر منه لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم
واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض
تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم
المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت للدراهم من غير
اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون
بالاسم وان كان الغرض لا بهذا الاشعار بزمان كما الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم
على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه الى تجدد
والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في الفعل
يقوم ان يعزل زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل و
ما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز و
والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان هاهنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو
المفعول وتقييده كان به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة في كان زيد بدون الخبر اشار الى جوابه
بقوله والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند
حقيقة او الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق
في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر
ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة منتفية لكمال الافعال فمعنى كان زيد قائما
انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وبه اعني بقولهم انها اعطاء الخبر حكم معناها

اي ان الفعل في هذا الباب حكم الاشتغال لانه كالحال التي اشتغل بها وهذا نوع اخر في المعنى من هذه الاخبار منفصل عن
الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها
او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير
ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم متقول لامر فيه عداوة
وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو ان تكرمني اكرمك وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك
التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك
ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه
من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك اياي وان كان
انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه واما نقل صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية
جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما
نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه
ما في حيزه ولا يقع عمروا ان تضرب اضرب واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب في نفسها اي نظرا الى انها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد
بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب لحذف الرقبة فمن قوله في نفسها مستغنى
وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا
ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان
كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود وقولنا جزاء الشرط
وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك في ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك
ووقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا
اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له

ومفهوم القضية ان الوجود ثابت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظهر ان لو انما هي على ما كان عليه من احتمال
والكذب صدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار في الخارج وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه
الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها
بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم
وموضوع للتصديق والتكذيب وقالوا ان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبرين بل الحكم فيها اتصال
احد الطرفين بالآخر خلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومفهومه عندهم ان وجود
النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه حملية فتدبر
مسندة مفعول فيه فكم بين المفهومين فتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من غرائب المباحث ولكن لا نزاع فيهما
في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن
اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية
او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه تشترط في ان عدم الجزم
بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وهو خواصه انما يستعمل في المعاني
المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما
في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك
بينهما فلنا ان نقول ذكر في المفتاح ان الاصل فيهما الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كما ان يكون من الجهل
حيث لا يعلم السائل اكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط وكذا قال
انهما في كونه لم اكن لك ابا كيف تعلى حتى تستعمل في مقام الجزم لكنه ظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا
وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى
التأويل وقد تنبه له الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط [illegible] عالم به
ولذلك اي ولان الاصل في ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لانه
غير مقطوع به في الغالب ولذلك اي ولكون ان واذا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا

لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى
في الاستقبال لان اداة الشرط تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل قوله فاذا جاءتهم اي قوم
موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة
جدب اي قحط وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في
جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت
تعريف الجنس لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وحصر الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا اي لانه دون
اذا فانما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان
عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع
وفرد من الافراد كما هو مقتضى التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما
وفرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق في نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح
اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب
المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على
مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون الكلام اشارة اليها ولو
سلم فحينئذ يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة
وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته
حيث جعل الحسنة المعهودة التي هي اكثر وقوعا كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة
النادرة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر [illegible] كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها فيما بينهم ويكون اقضى
لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وقد اشتغل اذ كره
الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سعة [illegible] لان

لأن الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة وقوعها عندهم بمنزلة المعهود الحاضر وفي تعريف العهد
دلالة على أن هؤلاء الذين يدعون أنهم أحقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون
الله عليها فهم أبخس الناس اعتقادا وأسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس إذ ليس دعوى استحقاق
القليل كدعوى استحقاق الكثير لأنه قد يسلم الأول دون الثانية ولا نرى كالشكر على القليل كتركه على الكثير فإنه
قد يعذر الأول دون الثاني وأما الثاني فلأنه إذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة هو أوفق لمعنى إذا
بخلاف الجنس فإنه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على أنا نقول إنهم إذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم
بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا أوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وعدم يكون
السواد والضياء وقوع جنس الحسنة ليس إلا وقوع أفرادها وأما من حيث هي فممتنع الدخول إذا عليها يكون
ممتنعا لا مرجوحا فإذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المتبادر وح يظهر فساد
ما قيل إنه أقضى لحق البلاغة لكونه أبعد عن الإنكار وأدخل في الإلزام لكونها إشارة إلى حاضر
معهود لا يمكنهم إنكاره والحاصل أن القول بكون المراد الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة
ولكن الجواب أن معنى كونها معهودة أنها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة
أن المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكره في كونه أقضى لحق البلاغة
والسيئة نادرة بالنسبة إليها أي إلى الحسنة المطلقة المضايع مع أن لأن السيئة نادرة الوقوع بالنسبة
إلى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل التنكير على تقليلها فإن قلت جاء استعمال الماضي مع إذا في
السيئة منكرا في قوله تعالى وإذا مس الناس ضر دعوا ربهم وفي قوله تعالى وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض
فما وجهه قلت أما الأول فللنظر إلى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة وإلى تنكير الضر المفيد للتقليل وإلى
الناس المستحق أن يلحقه كل ضرر لعدوله عن الحق وارتكاب الضلالات فيه ملحوظا وأوثر الماضي على
أن مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه أن يكون في حكم المقطوع وأما الثاني فلأن الضمير في مسه للإنسان
المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه فيه ملحوظا أو
والماضي على أن ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشر يجب أن يكون مقطوعا به وقد يستعمل إن في مقام الجزم

بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه
فيها فيقول إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
ويستنطق الملك أن يطلع الصلح فيها أهل كذا فيها أهل توكيدا وتصحيحا أو فرض على هذا أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
إن صدقت فماذا تفعل وهو لا يحتمل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم
كقولك لمن يؤذي أباه إن كان أباك فلا تؤذه مع علمه بأنه أبوه لكن مقتضى العلم أن لا يؤذيه أو التوبيخ أي لتعيير المخاطب
على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه أي فرض الشرط
كما يفرض الشرط المحال لغرض متعلق بفرضه كالتبكيت والإلزام والمبالغة ونحو ذلك نحو أفنضرب عنكم الذكر
أي أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد صفحا أي إعراضا أو للإعراض
أو معرضين أن كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ إن بالكسر فإن الشرط وهو كونهم مسرفين أي مشركين مقطوع به لكن
جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ على الإسراف وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام على الآيات
الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال بحسب مقتضى المقام لا
تمال المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون كله أو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم بمعنى الإيهام
دون أن لأنه لم يرد شرط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا
أن طار الإنسان كان كذا بل يقال لو طار لأنا نقول إن المحال في هذا المقام منزل منزلة ما لا قطع
بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت فيتجه استعمال إن فيه كما ذكره صاحب المفتاح
الكشاف في قوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا إنه من باب التبكيت لأن دين الحق واحد لا مثل
مثل فهي كلام على سبيل الفرض والتقدير أي إن حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد
فقد اهتدوا وفي قوله إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة أي إن كان حقا معاقبا على إنكاره
والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد أنه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل إن كان
للرحمن ولد فأنا أول العابدين أو تغليب غير المتصف به أي بالشرط على المتصف به كما إذا كان القيام قطعي
الحصول بالنسبة إلى البعض غير قطعي بالنسبة إلى الآخرين فتقول للجميع إن قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بأنهم يقومون

الا على من يحصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فان من المرتابين من يعلمها
يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب لظهور ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله وتعليقه على اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون
لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل
الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الجزم يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال
ان لما تقرر لانه لا الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول
ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص
المبرد والزجاج على ان ان لا يقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء
الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك
لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه للدلالة على الحدث المطلق الذي هو مدلول المصدر فلا يستفاد منه الا
الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم
انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا
تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا
قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فلذلك صح
استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا يندفع الاشكال الا بان يقال غلب
على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ثم يكون منهم الارتياب وعلى هذا
معنى الكلام او التغليب غير المقطوع باضافة الشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثم
والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة كـ
المعنى منهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور
القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون

اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بان صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين **ومنه**
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة
لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة **ومنه** الابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا ومعنى ان تغلب الا
الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان الابوين والقمرين من
هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما
الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على المذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا
تأولوا الزيدين المثنى بزيد فلا يطلق قرءان الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت
هو مختلف قال الاندلسي قال العثماني في شرح عن المزان فهم يعتبرون في المثنى والجمع الاتفاق
في اللفظ دون المعنى ولو سلم فلكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع
له لان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على
غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية **ومنه** تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم **ومنه** تغليب
الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب
والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه
لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان ذلك في ملتهم من آمن **ومنه** تغليب المتكلم على المخاطب
او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد فعلنا **ومنه** تغليب المخاطب على الغائب

...وات وإذ جعلها واتبع القوم لعلهم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب
تغليب أنت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين على غيرهم ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب
لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان وأكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع فافهم وقال تعالى فمن تبعك
منهم فإن جهنم جزاؤكم أي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من
قبلكم لعلكم تتقون فإن الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه إليهم الخطاب أولا والذين من قبلكم
الذي ذكر بلفظ الغيبة لأن لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين إذ لا معنى لقولنا
اعبدوه لعلكم تتقون **ومنه** تغليب العقلاء على غيرهم بإطلاق لفظ المختص بالعقلاء على الجميع
كما تقول خلق الله الناس والأنعام ورزقهم فإن لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب
المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من أنفسكم ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه
أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم ومن الأنعام أزواجا أي من جنسكم ذكورا وإناثا وخلق للأنعام أيضا
من أنفسها ذكورا وإناثا يذرؤكم ويكثركم أيها الناس في هذا التدبير والجعل فإنه من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والأنعام المذكورة
بلفظ الغيبة وفيه تغليب المخاطب على الغائب وإلا لما صح ذكر الجميع أعني الناس والأنعام بطريق الخطاب
لأن الأنعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم وإلا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء وفي لفظكم
تغليبان ولولا التغليب لكان القياس يذرؤكم وإياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل
أن يقول جعل الخطاب شاملا للأنعام تكلف لا حاجة إليه لأن الغرض إظهار القدرة وبيان الإنعام
في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم أيها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل
وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والأنعام خلق لكم فيها دفء ومنافع
ومنها تأكلون وجعلها أزواجا لتبقى نسلها وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التدبير وجعل لكم من الأنعام
أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما ذكروه وهو جعل للأنعام من أنفسها أزواجا **ومنه**
تغليب الموجود على ما لم يوجد كما إذا وجد بعض الأشياء وبعضها مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تعالى

والذين يؤمنون بما أنزل إليك المراد المنزل كله وإن لم ينزل البعض **ومنه** تغليب
ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت أيديكم فإن الأيدي لأن أكثر الأعمال
تزاول بالأيدي فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم ليبتني الحكم
من أو المرة معللا لكون إن في الفعل استقبالا لا يكون لما ذكر تعليل بعدم أن يكون إن وإذا لتعليق حصول
مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على
حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق تعليق أمر لأن التعليق إنما هو في زمان الحكم لا في الاستقبال
الآتي لكن أو أفت إن دخلت الدار فأنت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل
كان كل من جملتي كل من إن وإذا أعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية أما الشرط فظاهر لأنه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال
ويمتنع تعلق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ولهذا قيل إن الجزاء يجوز أن يكون
طلبيا نحو إن جاءك زيد فأكرمه لأنه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل يجوز أن يتوقف على أمر
بخلاف الشرط فإنه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة
تطبيقا للفظ بالمعنى وتنبيها على ما يحاوله متضمن الكلام من غير أن يتضمنها بنحو قوله لفظا إشارة إلى أن
المخالفة وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى إن قولنا
إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس معناه إن تعتد بإكرامك إياي الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس
وقوله تعالى وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره فيما لك وقس على
هذا ما يناسب المقام وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لأنه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل
مترتب عليه هذا ولكن قد تستعمل إن في غير الاستقبال قياسا إذا كان الشرط لفظ كان نحو وإن كنتم
في ريب وإن كنتم في شك كذا وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط
ولا يذكر له جزاء نحو زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول

اى العلاء فما وطئنى او قلت قد كبا بى من الدهر فليتهم لسالك البال او قوله ايضا وان ما حلت
اخى صدورها قد المهنى وخدا صدورها حال لظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال وقد يستعمل
للماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله ولكثرة لكونه تعالى
واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة
فى حصوله نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون ما هو للوقوع عطف على قوة الاسباب
لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعد با و لانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل
اى لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت لما سبق من انه نعبر عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه
او التفاؤل او اظهار الرغبة ثم اشار الى ان اظهار الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل
بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه اى تصور الطالب ذلك الامر فربما
يخيل اليه ذلك الامر اى الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى وعليه اى على اظهار الرغبة
فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لم يقل ان يردن على توفر
الرغبة فى ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها
اجيب بوجوه الاول لانم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان
انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشئ فى غاية السقوط لانه
غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوى هو ما يتوقف عليه وجود الشئ بل هو المذكور
بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول
عن معناه اللغوى يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوى
فى الغالب ملزوم والجزاء لازم الثانى انه لا خلاف فى ان التعليق بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه
اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته فى الاية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن
اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او ان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا

الثالث ان لا يكره هو انتفاء بحرمة الاكراه او انتفاء محل الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن
حرمة الاكراه او انتفاء الاكراه لكونه انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نفسه فعند
عدم ارادة التحصن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه
بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكى او
التعريض اى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل الى احد
والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب للنبى
صلى الله عليه وآله وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى ابرازا للاشراك فى معرض الحاصل على
سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله
ان شتمنى الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان فى هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكى والا
فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اى نظير لئن اشركت فى التعريض لا فى استعمال الماضى مقام المضارع
فى الشرط للتعريض قوله تعالى وما لى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون اى وما لكم لا تعبدون الذى
فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب سياق الاية ان يقال واليه ارجع
ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس
هذا من كلام السكاكى بمعنى على وجه يعين على قبوله اى قبول الحق لكونه اى كون ذلك الوجه ادخل فى
امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من
سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة
المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف
الاساليب وقد كثر فى التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت فى قوله تعالى ان يثقفوكم
اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم

بالسوء ان بالضرب والقتل والشتم وودوا لو تكفرون اى يتمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتيب
العداوة والقتال فقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل مضارعة وقد عدل في الثالثة
الى لفظ الماضي فاى نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الوجه
منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان تلحق بهم الدنيا
والدين واتيس المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لودهم ودادتهم ان يرتدوا
كفارا لمصادقتهم واظهارهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمل لزوم الاولين لهما اعني كونهم اعداء وبسطهم
الايدي والالسن اليهم لانهما واضحة اللزوم للمسة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة
ولا احب اليهم من كونهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة
وارتفاع المخاصمة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما
لمصادفة تذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة ومما نشأوا عليه من قولهم او الملك انتج ولهذا
انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهذا وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى
فان قلت واذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل
من المذكورين دون الاخر ويقع موقع جزاء نحو ان تأتني اعطك او اكسك والثاني ان يتوقف
المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين
اى اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان
من الضرب الثاني لكون مجموع جمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب
الاول لم يكن لتقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى
ان يكون قوله وودوا عطفا على جملة الشرطية لا على الجزاء وحينئذ فان عطف الشرطية وغيرها
كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر

عطف على الشرطية اعني قالوا لولا انزل قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر
متفرعا عليها ولا شك انه متوقف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة
ظفروا او لم يظفروا والاظهر ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين كتب كتابا الى مشركي
مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله عليه وآله لقتالهم فقيل للمؤمنين ان المشركين لم يظفروا بهم كفارا امثالهم فلا اعداء
ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فتحقق العداوة وبسط الايدي
والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى مشركي مكة الى المشركين
وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في الاية القصة ان الكتاب لم يصل اليهم واخذ
اصحاب النبي عليه الصلوة والسلام عن الطريق ولو للشرط اى لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجئ
مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق امتناع غيره بامتناع
على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع مجيئ مخاطبك وفيها اشكال
لانه جعل اولا المعلق هو الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه
نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اى انها لتعليق امتناع
ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجئ واظن انه لا حاجة اليه لان تعلق الحكم بالوصف مشعر
بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع و
لطيف شرح السكاكي في هذه العبارة وعلى طبقه لما من مقتضى كتابه فهذه هي لتعليق الامتناع بالامتناع
القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فعلى هذا على الامتناع
الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا
والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو قوله لو لم يأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع
عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ
ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وقد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشئ اسباب

بجملته كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء
السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله لا يطابق دعواه حتى اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان
يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار
موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة لكون جزائها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه
وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي لدلالة انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس
الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا
كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره
جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول وتحقيق القول فيه ان قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ليس انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يدل على انتفاء المسبب
او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله
لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان
وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح عند الاعتراض به على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا عند اهل
في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس
بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها وبالجملة فان ارباب العقول قد جعلوا لو وكونها اداة للاستلزام
على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها
في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء
اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم
كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان
سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشباهه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد
غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا ينتج ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء
الشرط في قوله صلى الله عليه وآله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي
النفي اثبات وهو فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض
ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون
دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو
ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو ولو لم تكرمني لاثنيت
عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم
هذا الشرط بالطريق الاولى وتستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك
على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل
هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تسبب انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط اي الجزاء هو عدم العصيان
المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون فيه ايضا وعدم العصيان المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد
ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما هو لكن من قبل ذكر الشرط والا لكان يغني عن ذكر الشرط
تكرارا او اقلها لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المعنى في قولنا لو جئتني لاكرمتك
هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا

للفعل عند لكم ويكون قد اكد لك النفي وزعم ان لطاحب انه يستقيم فيما وقع لجزا لفظ المثبت دون المنفي
لا عموم للمثبت فيجوز في كو لو اهنتني لاثنيت عليك ان هذا الثنا المنفي عن المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد
العموم فيلزم في كو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت النفي لزم الاثبات
وهنا نقض ويه او هم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزا حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك
ثناء مشروطا باهانتك فليعتبر ذلك في النفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان
مشروطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مشروط بعدم الخوف وان
لم يعتبر لما جرى على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس استثنائي محذوف نتيجه لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانا لا نسلم ان
كبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما يجب ان لو كانا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فالنتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وبه اعلط لان
لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاستثنائي وانما يستعمل فيه القياس الاستثنائي بنقيض التالي
لانها لامتناع الشي لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي كيف يصح ان يعتقد في كلام
الحكيم انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة يكون في ذلك وهل يترتب القياس الا لحصول النتيجة
بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتدا ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم
على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي
منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له
فعلى تقدير عدم اسماع ذلك الشي لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا نفي الانقياد فاني
انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا
لو كانوا من اهل اسماع ثم انقادوا ولم يعرضوا وبه اكمال التفسير فلان لو كان فيه لفعل

المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خير افيه واما قوله تعالى ولو جعلناه
ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة
رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول
المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي
في جملتيها لو افق الوضع والثبوت هنا في التعلق والحصول الزمني والاستقبال هنا في المعنى فلا يعدل
في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته
ثابت كو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء
ولو وضعت في دجلة الهام لم تعقب ... من الجزع الا والعلوق خوالا يصف السيف على مبارقة
بغداد وشوق ركابه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابها الهام
في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع
في كو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا
فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وآله على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم
راي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن
مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا
بعد وقت والاستهزاء هو التحقير والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت
نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد
في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم
فهذا مخالف لما ذكره في المفتاح من ان المعنى امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم وان اراد به امتناع
الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد
الاستمرار مدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول
الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد

أو دخلت عليها ما، فالتمني يكون لتأكيد التمني ونيابة لا لنفي التأكيد والنون ولهذا قالوا إن قوله تعالى وما هم
رد لقولهم إنا آمنا على أبلغ وجه وآكده، وأن قولنا ما أنا ضربت وما زيد مررت للاختصاص النفي لا
الاختصاص إذ بدون النفي يفيد الاختصاص، ولهذا نظائر في كلامهم، ودخول لو على المضارع في
نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام أو لكل من يتأتى منه الرؤية إذ وقفوا على النار أي أروها حتى
يعاينوها أو اطلعوا عليها اطلاعاً هي تحتهم أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا
إذا فهمته وعرفته، وجواب لو محذوف أي لرأيت أمراً فظيعاً، وكذا في قوله ولو ترى إذ الظالمون
موقوفون عند ربهم، ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله أي المضارع منزلة الماضي لصدوره أي المضارع
أو الكلام عمن لا خلاف في إخباره، وهو الله الذي يعلم غيب السموات والأرض، فالمستقبل الذي
أخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع، فهذه الحالة إنما هي في المستقبل لأنها إنما تكون في القيامة لكنها
جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو وإذ وهما مختصان بالماضي، وحق كان المناسب أن يقال ولو
رأيت لكنه عدل إلى لفظ المضارع لأنه كلام من لا خلاف في إخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي
فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل، كأنه قيل قد انقضى الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت
أمراً عجيباً [illegible] المنام، وإن جعلت الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله ولو للتمني فلا استشهاد
لأن لو التمني تدخل على المضارع أيضاً كما في قوله يود الذين كفروا فإنه قد التزم ابن السراج وأبو علي
في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضياً لأنها للتقليل في الماضي وجوّز
أبو علي في غير الإيضاح وقوعه حالاً واستقبالاً بعد قوله تعالى ربما يود من تنزيل المضارع
منزلة الماضي في أحد قولي البصريين، وأما الكوفيون فعلى أنه بتقدير كان أي ربما كان يود، فحذف كان لكثرة استعمال
كان بعد ربما، وأما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفاً أي رب شيء يود الذين كفروا
محقق وثبت فلا كلام أنه من التعسف [illegible] لتقليل النسبة [illegible] تدهشهم أهوال يوم القيامة فيبهتون فإن
وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك، وقد تكون مستعارة للتكثير [illegible] التقليل
إلى التحقيق كأنه قيل [illegible] على المضارع من التقليل إلى التحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة قوله لو كانوا

مسلمين على أن لو للتمني حكاية لودادتهم حتى عطف على لفظ الغيبة لأنهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل
لأفعلن لكان أيضاً سديداً حسناً، وأما من زعم أن لو الواقعة بعد فعل الودادة بمعنى التمني حرف مصدرية ومفعول يود محذوف
موقوف لو كانوا مسلمين، أو لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله، يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا، وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين
بتلك المقالات، كما قال الله تعالى فتثير سحاباً بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي أرسل الرياح استحضاراً
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، أعني إثارة السحاب مسخرات بين السماء والأرض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة، ولكن أن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد كأنه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة
أو نحو ذلك، وهو في الكلام كثير، وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على أن الفعل من الفظاعة بحيث يحترز من أن
يلفظ بالماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة، كما تقول لو أصابتني حوادث الدهر إلى الآن لما بقي مني أثر
ولم يتعرض للعدول إلى الجملة الاسمية في قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لأنه
على ثبات المثوبة واستقرارها لأنه ظاهر، ولأن الجملة الأولى فلا تقع إلا فعلية

وأما تنكيره

أي تنكير المسند فلإرادة عدم الحصر والعهد الدالين على التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر، وقد جاء
ما إذا قصد حكاية المنكر كما إذا قال لك قائل عندي رجل فتقول [illegible] عندك رجل [illegible]
أو للتفخيم نحو هدى للمتقين على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب، والتحقير نحو ما أنا شيئاً فالحاصل
المفتاح أو لكون المسند إليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فإنه يجب تنكير المسند لأن كون المسند إليه نكرة
والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلاً أو لا يمتنع ليس من كلام العرب، ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب [illegible] ليس بصحيح لأنهم جوزوا كون المسند
نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من أبوك وكم درهم مالك، وكذا [illegible] على أن كون المسمى أي الذي صنعت
وقد صرحوا في جميع ذلك بأن اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة خبره، واستدل بعضهم على أن كون المسند
نكرة والمسند إليه معرفة يمتنع عقلاً بوجهين الأول أن الأصل في المسند إليه أن يكون معلوماً لاستلزام الشيء العلم

والاصل في المسند التنكير لعدم المانع في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الى
ان العلم بحكم من احكام شي يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشي بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم
بذلك الشي لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما
لا يستلزم كونه اسما معرفا لما ان النكرة المخصصة معلومة من وجه والحكم على الشي انما يستدعي العلم بوجه ما ولان
لا مانع في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولانه ذكر على هذا بحثه انما يدل على ان الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما
وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشي يستلزم العلم به ممنوع لما يستلزم جواز العلم
وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة
اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييد والوصف يجي في الاسم الذي فيه الشيوع
فيخصصه وفيه نظر لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات
ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال
الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني انه يحتمل
ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا اطلاقه انه يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيره كما في الحال والتمييز
وجميع المعمولات تخصيص لا تقييد الى صحة قوله من تعبير باشد بالوصف واما تركه
اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي السامع باحدى طرق التعريف بامر اخر مثله اشارة الى انه
يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المسند اليه نكرة والخبر معرفة
في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثله في كونه معلوما للسامع
باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقولنا جنس

تعريفه

تعريفه

افاده

اشارة الى ان تغاير المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري
شعري مساو لخلاف المضاف باعتبار حال اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي الموصوف المشهور
بالصفات الكاملة وليس هذا الشرط بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم اذ
لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يتقاوم الاسد فهو هو فاجد العضو من سمعه والآخر يريد
وبه استفيد من عرفا وبل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم
باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفيه اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام
مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما
والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علمهما
لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس و
تمهيد لما سيجيء في بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس فان تكونوا ابرا من جنايته
فان من غير الجاني هو الجاني هو معنى ان الآمر لجاني والجاني سيان على معنى ان هذا اذاكم وذاكم هذا الا
تهمتان في جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى هو كامل في جنايته
المرتبة على كل جان ولم يرد ان من غير الجاني فقد جني جنايته حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف
المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه
وهذا انتزع لفظ الايضاح لكن قوله امر معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل على ان يجب معلومية الطرفين
سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها وتوسع ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد
فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه
والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال
جاء غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام
الكناية نظرا الى اصل الوضع وما في الايضاح اي هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه

مستفيده

نحو الكامل

فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا
وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد وزيد المنطلق والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان
من صفات التعريف وقد عرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين
لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به
وهو كالطالب الحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا
عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك
واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك
يتضح في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغابة اذا قيل في حب السلط
بخوض بحر ابتغه ماؤه ان الصواب ماؤه نبعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد به المنطلق هو و
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد ساعيا على
انه يطلبه على التعيين تقول عين المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا ظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا المتكلم ان انسانا من اهل بلدك كان
ثم استخبرت من هو فصل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني
اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا تحقيقيا مطابقا للواقع كزيد الامير اذا
لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير تحقيقي بل مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس
او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة
عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف باللام
للجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام للحمل على الاستغراق وكثر اما ان

لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة ان الرجل كل الرجل وان
حملت على الجنس والحقيقة فهو ان يعتقد ان زيدا او جنس الامير وعمرا او جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة
ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع اتحاد المتغايرين في الوجود الخارجي على الاطلاق فيجب
ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت
هذا جار في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق
الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هاهنا فرد من افراد الانسان
او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان
المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر
فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس
او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد
او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله تعالى والتفويض الى امر الله والكرم في العرب
والامام من قريش لان الجنس من حيث هو واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن
تحقق واحد منه في ضمن الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا
يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فلنتأمل فان فيه دقة
وبهذا ظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا
فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في ذلك
بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون حينئذ
مخصوصا باعتبار تقييد بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا
او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد والواهب الف
قنطار وقال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة
من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا ولا

كانت هذه ابل او غيرها والبيت امثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص
من المحبة فهو بمنزلة النوع لا الى محبة مخصوصة حتى يكون بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز
وهي قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما
في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة
كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل
بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي
كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك
ولم تعمد الى محبة واحدة من محباتي كما لا يتصور فيه انه في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح مثلها في انت
الحبيب وقوله وقد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله
جوابا للشرط او اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا
بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تحسن بكائه لحسن وتخرجه
من جنس بكاء غيره من القتلى كما اذا قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك فبهذا سقط
ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون قصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره
لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف هنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك
فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد اثبات العبودية
ثم تخيل ظاهر الامر فيها موقفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا ينافي
القول لكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر وانما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي
للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص
حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول والمعهود في

زيد المنطلق بعينه تساوي المسند اليه والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا
عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل
هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر
لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدأ
مسند اليه لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل
لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق
او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي هو صاحب الاسم
كالصفة فقد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي مسندا
وقد سبق الى الوهم انه يأول زيد بصاحب هذا الاسم فلا حاجة اليه عند من لم يشترط في الخبر ان يكون مشتقا
وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك
الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وهو في الكلام انما هو لافادة هذا
واما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويل
بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص **(واما كونه)** اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة
ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه لا بد
ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي
اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر
للمبتدأ انما يكون في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الانشائي والاخباري
الا ترى ان الظرف في اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك مع انه خبر لا يحتمل الصدق
والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيدا فاضربه وزيد كأنه
ونحو نعم الرجل زيد على احد التوجيهات لا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف للتقوي او لكونه
كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي هو الوصف الذي يكون

يكون بحال ما هو سبب للموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقوله به اي بسبب من الكلام متعلق به مرتبط لان
في الاصل هو الحبل وكل ما يتوسل به الى شيء فهو سبب وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ
لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى
نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون
مشابها للخالي عن الضمير كما في نحو زيد عارف صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون
مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا لما سبقت الاشارة اليه
وانما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز هو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد
نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة
للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة
والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد
الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت
هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لشهرة امره وكونه واجبا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض
لصورة التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها
جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد ولهذا قال للتقوي سواء كان على سبيل
التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر
في نحو زيد عرف ان عدم التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل
لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا اظهر فساد
ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم
ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم الطرفين لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك لقصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل

على الاصح لان الاصل في العمل هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع
الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانسب هو ان المفهوم من
قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف
مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف فلم يحذف مع الفعل
ثم يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول والمقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة
انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت
على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف
في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول او الظرف مقدر بالفعل

واما تأخيره

فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه
على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود وكذا
فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه
بل على جزء منه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه بان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبر النفي في جانب
المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في
خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم
مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي
ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم
من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى الخبرية اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا
فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان

ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي
لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليتنظر الى هذا المقام
من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي
هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في
سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقران وانما قال في سائر
كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان المقصود يجب ان يكون حينئذ بل الغالب ان يكون
غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الدنيا لا سائر المشروبات
او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت والنعت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم
في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وآله • له همم لا منتهى لكبارها • وهمته
الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له على المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم
واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل لتصحيح المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح
نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف
فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مختصة فلا
التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد عليه نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم
يكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص انما يحصل بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على غير المخصص
في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل
نحو سعادة لحضرة وجميل الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله
ثلثة هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق لعين متعديا وفاعله

هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي تحسنها اي يصير الدنيا منورة
ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا
او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما
يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه
واهملها المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان
الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات
تفاصيل لها على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يعثر عن خبط واشكال اي يشتمل على نوع
اختلال وذلك لانه قال واما ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم
البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ضمير المبتدا اولا ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى
ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من جهتين احدهما ان الكلام صريح في ان
خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى
المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم
سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الكلام
يقول في الدرجة الاولى لا حال ان الفعل في كل منها متقدم على المسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا
الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتأخر

اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع و
اسناده الى ضمير زيد وثانيها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى
صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق الا بعد تحقق الطرفين
وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق
اتحد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الى الضمير
متقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث
التقوى الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير متقدم على
اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلان قيل فالمدعى ان احد الامرين لازم
اما استلزام كلام الشارح فظ واما اقتضاء كلام التوكيد الاسانيد الثلثة لان قولهم فيه ذلك الضمير الى المبتدا
ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع
الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثانية انه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا
بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن يرد هنا
اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى بعض من الضمير ابتداء الى آخره لا يصح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير و
اوليته اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في
بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى اخلاصه ما اورده
بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون
التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير

وقسم يقتضيه المبتدا فهو اسناد المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقولهم فيه ذلك الضمير الى المبتدا
محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية يقتضيه الفاعل وح لا تناقض
في كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان هذا القول تحقق ثلثة اسانيد واذا ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه
المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد جملة الى المخبر
عنه فهو مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله اذا كان متضمنا لضمير فيه ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشاء الاشكال وفيه خلل فلا يتم المقصود بزيادة لفظ الضمير والاقتصار
وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يتدخل في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذه الامثال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح
تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عن حسرة عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه ١
ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون
الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل
او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت ثم بان ما يكون كذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة
التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه ب ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة
الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما اسناد الفعل الى الضمير لا الى
المبتدا كما زعم ج ان محصل قوله في بحث التقوى صرفه المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير
وبانه يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه و
كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل د ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في
انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل
اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي
الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا

المبتدا و الخبر و لو بعد التحويل و بين الفاعل و عامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما هو انه ان اراد بالا
بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الزاما مع انه المتفق على تحققه و جعل اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستبداع و الاستبعاد و ان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة
اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده
بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا و هو انما لم يذكر الاخير
و لم يلتفت اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا و كلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك و كلام المعارض غير واف بتمام المقصود
فما الذي في تصحيح كلام صاحب المفتاح و في تخمين احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد
قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى و في الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لان المسند اليه الفعل اي عرف من حيث انه فاعل الاسناد في الدرجة الاولى و ان اعتبر من حيث انه
عبارة عن شيء اخر و الاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد اليه لكن الثاني من جهة المعنى و لا تفاوت الا في
اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لانه اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير و هو انما او فعلا
في نحو خلقت على زيد فهام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره و كلامه ههنا صريح في تقدم
الاول على الثاني و كلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة
الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا و هو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه و انما
كان الاعتبار الثاني متاخرا عنه لا عن الاسناد لانه الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا و بعد تحقق الخبر
لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير و كونه عائدا
الى المبتدا و لا يخفى ان كون الخبر متضمنا الضمير او غير متضمن وصف له متاخر من ذاته فهذا الاعتبار
قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى
نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية فهذا الاعتبار
فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير و المتقدم عليه

و على اسناده اليه هو الاعتبار الاول منه و ح لم يستلزم كلامه التناقض و لا اقتضى الاسانيد الثلثة
على الوجه المستبعد المستبدع و اما الثاني فهو ان معنى كلامه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد
دون الثبوت يجعل المسند فعلا و يقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني
على فاعله سواء وجد هناك اسناد اخر كما في زيد عرف و قام ابوه زيد على ان زيدا مبتدا و قام
ابوه خبره مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد دون الثبوت
و لا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى احترز بقوله في الدرجة الاولى
عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية و لا يشترط
في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على المسند اليه و بهذا المعنى الاحتراز عن نحو زيد عرف و انا عرفت
و انت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد **تنبيه** كثيرا ما ذكر في هذا الباب
يعني باب المسند و الذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر و الحذف و غيرهما من
التعريف و التنكير و التقديم و التاخير و الاطلاق و التقييد و غير ذلك مما سبق و الفطن اذا اتقن اعتبار
ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل و الملحقات بها و المضاف اليه
و انما قال كثيرا مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه و المسند و ككون المخرج
فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند ابدا فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية
و اما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال او التمييز و كالتقدم
في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين جريانه في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في
البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها كحذف المفعول و تقديمه على الفعل و تقديم بعض المعمولات

على بعض ثم مهّد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي
كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وفرع ايضا
ان المراد بالمفعول المفعول به لانه المهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان
الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم
ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال
وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا
اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول لم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل
للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في
الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن
عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة
دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما تناوله الا
لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء
وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير
اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار
تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ولم يجعل

مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله
ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر
في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق
فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على
الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام
الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل
دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد وتحقيقه ان معنى يعطي ح يفعل الاعطاء ويوجد
الحقيقة فمصدر الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء او
احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه
فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود عدم
كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح
ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في بحث الاستغراق من ان
نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي
لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيره وهذا الفرق قرينة ما فيهما مزية لما ذكره من الحصر ما لم يشهد به
عقل ولا نقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء
اما انه لا يوجد غيره الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا

عليه فانه هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه
الامامة دون غيره فلا يجدوا وانصب على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده
الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم
اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع
المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه
وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع
الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند
ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضا
يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان
خاصا فخاص ولما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته
او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء تاما من غير
تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول والفرق بين تعميم
افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان تلازما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد
ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه

اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا كقوله فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه
متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط
صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب
فلابد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد
الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه
حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء الفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء
الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني
غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منهما دمع لم اجد منهما
سوى الدمع الفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة
والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي
درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التدبر وقلة التأمل في هذا المقام
ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل انما حذف لغرض آخر لاحتمال ان يريد اني قد ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على
بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا
فيكون من قبيل لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكري
يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على
ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه
يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر مع حسن ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول لكو

للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم
وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله للبيان بعد الابهام لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بتوهم توهم كقوله اي كقول البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان
علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادثة اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد ف
الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم
النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم
اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض
اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم
حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى كانه لا يرضى ان يوقعه على ضميره
وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا
لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده
وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل
هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول
في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك كما في الاول
ويجوز ان يكون السبب في حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة
في التادب معه لان طلب المثل له كانه يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم
اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه
يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعو
العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص

بالبعض

ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا
من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان
الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام وكذا جعل صاحب المفتاح
نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم
في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة
ليلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل
ما يجب فيه من تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون
عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم
فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار وكذا
فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق
في قوله يجب التقدير بحسب القرائن لا حاجة اليه وربما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة
على ان الحذف لمجرد الاختصار وليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص
بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك
وقد اعترض على هذا البحث بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على
اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما
اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف
المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لامكن ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه قلت اولا تقييد التعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما هو مزيد اختصاص بالحذف اعني
دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا الاستعمال مخصوص

قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام فما قصد فيه التعميم والاستغراق حينئذ اذ التذكر لا يوجد خا[رج عن المقصود]
بل الحق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار
قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية يتعدى الى مفعولين اي سموه الله
او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك
ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن او لزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان
صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه
لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين لان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما
تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين وجماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما
الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي
بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا
للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار
والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب
الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة
ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير
مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل
في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى
والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف لان فواصل الآي على
الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب

الكشاف

الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل الذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكرا[ته]
واما للاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عليه الصلوة والسلام
ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او
تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا والتعيين ولان
الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده
اي تأكيد الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن
اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول للتأكيد زيدا عرفت وحده وكان على المصنف
ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها
الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف
ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على المفعول
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد
وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه نعم اذا كان من
قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا انما قلت في اولا غيره وكذا
يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام
ليس على ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه
زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل
المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله
فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب نحو



في الجميع وراء التخصيص اي بجوز اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل
الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في غيره بان يقال
انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله موخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل
ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي
هو بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء
من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني على انه مفعول به و
الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول
والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن
والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح
وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم
بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي
للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه
عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي
ان لا يفصل بينهما بغيره والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني
لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول
المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له

ثم المفعول

اي عطفا على التقديم مفيد للاختصاص والاهتمام

قوله لانها اول سورة نزلت وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة قال الزمخشري اول نزل سورة اقرأ الى ما لم يعلم حشي

والمفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم وقد جعل الاهمية
ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند
اليه وكلام الشارح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب
اعتناء المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان تقديم
المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد
ممن لا يقدر فيه ان يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل
او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم
فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف والسبب في
تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث انه لو اخر
خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم
للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو
التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى
غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك
وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن في انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما
لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله
تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اهل
القرية الرسل فكان المقام مقام ان يقبل السامع بالامام حديث يذكر القرية هل فيها مثبت خير ام
كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة

فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرض في التأخير مانع مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف
اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو والدنو يتعدى بمن ومثل
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هارون وموسى حق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه
احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله شركاء الا
باعتبار تعلقه بشركاء او لا ينكر ان يكون جعل متعلقا بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا
ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما على الآخر اذا تقدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه
بالعناية والجواب عنه انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا لله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه
ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد عليه
ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه
وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب ما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه
بالدنيا على تقدير تأخيره وان صح من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول
المعنى اذ لا معنى لقولك اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة الدنيا التي دنت من قوم نوح الا على وجه بعيد
ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها ورابعها ان الاعتراض وان كان
في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بان تقديم وجه الحبيب على التمني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض و
كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بل لانه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ
على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم فيهما للفائدة وقد يجاب بانه جنس
ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم
الفاعل انما جاز التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

القصر وهو في اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه
الى غيره اصلا وهو حقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى
انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي
والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولم يصرح صاحب المفتاح بالحقيقي
وغير الحقيقي لقلة جدواه فتوهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع
الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان
او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه
ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير
الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان
زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة
في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب فان كلامه لا يخلو
عن اشارة ظاهرة الى الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غيره وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما
زيد الا عمرا واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف
المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء او
قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فينتفي ولا ينفي ثبوته لذلك فمتى قلت
الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة
لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر
وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره



في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا
الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة المذكورة والثاني
المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس
اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اى المخاطب
بالثالث اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران يعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف
واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه
اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو
من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل
ان التخصيص بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون
تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم
تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي
فقد خصصته بالقيام منها دون القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء
دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب
فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احد الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم
لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي
اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى
منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه

اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان نفيها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين
وهي صادقة على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل حقيقة تخصيصه بصفة يصدق
عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات
الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان
يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه
اذا اعتقد المخاطب اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة
مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء دون آخر لان قولك
ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيجب ان
يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين فلا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة
بل اما من يعتقد الشركة او من تساوى عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال في كلامه حذف واضمار
وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده والثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده
الذي يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين ولكن ذلك لا يساعده
ما في كلام المفتاح وكان كلامه اي هذا الكلام انه نشأ من الحكايات ولعله هفوة صدرت عنه من غير
قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما
في الموصوف حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع
الشعر والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما
اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به
بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا
بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لانه لا يتوقف على تنافيهما لان

اثباتها طريق القصر مشعر بانتفاء الغير وهو القعود صريحة كما في قصر الافراد والتعيين بل يصرح
بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي
نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها ومن الى انتفاء ما اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون معه عكس
الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح
المخاطب به ويقول لا زيد الا قاعد وايضا يخرج قولنا ما زيد الا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي
بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن
في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من انه اشترط حسن قصر القلب لا يفهم من اللفظ بل
لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا
لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب اذ لا يجتمع فيه الوصفان لان في اشتراط
ح يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي
ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف
انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما علم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي
الوصفين فيبتني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين
او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل ما يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس
وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو
زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص
يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن
ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند والتوضيح فيما سبق بخلاف العطف والتقديم
فانهما وان كانا يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف
منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف

الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت
هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل
دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا
للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان
علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة
على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر
الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد
لكن يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل
وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل فكذا اذا لم يعمل ايضا لان اصل العمل وانما
ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال
الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه
افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان
مثال كل منهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء
كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا
زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا
انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في
دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بنحوهم
اي لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انما تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا
ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو
بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءا ثم ان
هذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان ينفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل نفي المجيء الذي

انه ليس لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم انه عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعم ان المنفي
جاء من بني القوم زيد وحده فانه يكلف الكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده
السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان
ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات
وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم
وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كأنهما
لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس
كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى
الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي
هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقريره ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي
فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر
والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت
ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف
والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان نحو
المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع
كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود
ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تأويل انما
حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهوره فالوجه الصحيح هو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة
خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب التأويل واما على قراءة حرم

مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة
وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل
ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما
زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات
قيام زيد ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص للظهور
انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الحكم لما بعده من الموصوف او لاثبات ما بعده
على صفة مع نفي ما سواه وفيه تكلف ثم اشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك
انما يقوم انا كما يقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه
التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا
سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى لا يقوم الا انا واستشهد لصحة الانفصال
ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد وليس
لمجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار
وهو العهد وفي الاساس الحامي الذمار اذا ذمر لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع
عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم
وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه
كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا
خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والذي ادافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ
من الى لفظ ما وهو الاظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم
قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم

إلّا أنا أو أنت لا يكون غايبا ولو سلّم فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يدلّ
على تضمّنه معنى ما وإلّا باعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرّح به بعض النحاة نحو انّما قائم ابواك مثل ما قائم إلّا
ابواك وقد نقل في تضمّنه معنى ما وإلّا مناسبة تمكّن علي بن عيسى الربعي وهو انّه لمّا كانت كلمة انّ لتأكيد اثبات
المسند للمسند إليه ثمّ اتصلت بها ما المؤكّدة ناسب ان تضمّن معنى القصر لانّ القصر ليس إلّا تأكيد الحكم على
تأكيد لانّ نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن تردّد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد وضمنا في قولك
لا عمرو ولانّ نفس المجيء لمّا كان مسلّم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا
اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد قلت امّا الثاني اعني اثبات الضمني فتأكيد قطعا وامّا الاول فتأكيد ايضا
بالنسبة الى نفس الحكم لانّه كان مسلّم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم انّ هذه مناسبة ذكرت لوضع انّما متضمّنا
معنى ما وإلّا فلا يلزم اطّرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل انّ زيدا القائم ومنها
اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقّه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل نحو تميمي انا في قصره اي قصر
الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لانّ هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لانّ التميمية والقيسية
ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد وإلّا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمّك افرادا لمن اعتقد انّك
والغير كفيتماه وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر
معمولات الفعل ممّا يصحّ تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في انّ المخاطب بها يجب ان يكون
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه امّا في قصر الافراد فحكمه صواب
في بعض وهو ما يثبته المتكلّم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه وامّا في قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه وامّا في قصر التعيين فالصواب ايضا
كونه لاحدهما والخطاء تجويز كلّ منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى
اي بمفهوم الكلام بمعنى انّه اذا تأمّل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان
لم يعرف انّه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لانّ الواضع وضع لا وبل للنفي وإلّا
وانّما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف انّ الاصل في الاول اي

طريق العطف النصّ على المثبت والمنفي كما مرّ من الامثلة فانّ في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو
هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النصّ عليهما إلّا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف
والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير
امّا الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض وامّا في الثاني فمعناه لا غير
زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضمّ تشبيها بالغايات من جهة
الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة انّ لا في هذه ليست عاطفة وانّما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه
اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثّل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير
وليس إلّا واعترض عليه بانّ هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لانّ المعنى زيد يعلم
النحو ليس معلومه إلّا النحو او ليس العالم بالنحو إلّا زيدا واجيب بانّ ترك النصّ على المثبت والمنفي في
العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه متناول له ويكون العطف بحاله
نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف عليه جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر تؤدّي معناهما
مثل ليس غير وليس إلّا ونحو لا ينفي العطف فليتأمّل فالاصل في العطف النصّ وفي الثلاثة الباقية
النصّ على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد إلّا قائم وانّما هو قائم وقائم هو فانّه لا نصّ فيه على المنفي اي
القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف انّ النفي بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ
لا دليل على امتناع ما زيد إلّا قائم ليس هو بقاعد ولمّا لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لانّ الحكم
يختصّ بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد إلّا قائم لا قاعد وما يقوم إلّا زيد لا عمرو
وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنّفين لا في تراكيب البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لانّ شرط المنفي بلا العاطفة
على ما صرّح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانّها
موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في
النفي والاستثناء لانّك اذا قلت ما زيد إلّا قائم فقد نفيت عنه كلّ صفة وقع فيها التنازع حتى كانّك
قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما

وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا او بكرا او غيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا
لما هو منفي قبلها بلا العاطفة الاخرى فان قلت ما فائدة قوله غيرها وكأنه يجوز كون منفيها منفيا قبلها
العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون
منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او شيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف
وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من
كلمات النفي واما ما ذكره من الوهم فهو مرتبط بالمثال في قوله دائما الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم
منه ان لا يؤذي غيره سواء كان الغير كريما او غير كريم لان الغير لم يكن التخصيص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة
التي تأتي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان
بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو انه
قائم لا قاعد على ان يكون الثاني تأكيدا او نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا عمرو بناء على
ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتي
لا عمرو والتمسك بنحو زيدا ضربت لا عمرا واحسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به كما في النفي
والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به بوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخراج عما
في النفي فلا بد ان يكون في الايجاب فيكون نفيا لا لكلمة المنفي الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها
وقد استدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما من احد الا
وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحدا لعموم
لا يقع الا فيه ومما يشكل ما قال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ولا تردد وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا يقال
وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء لا يكون لا نافية في قولك لا عمرو نفيا عما اوجبه للاول كما
ما جاء زيد لا عمرو فان صرح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب يخرج عن وضعها فالتشبيه في قوله امتنع زيد
عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفيا قبلها
الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اولا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فلنا

ثم قال كلامهم يقتضي جواز قولنا اي زيدا لا الفئام بلا العود وقوله الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا
ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء يشعر بان المنفي الضمني ايضا
في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا الفئام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعة
النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص
نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن
يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن
المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد
التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا امكان دلالة على القصر مع
من انما قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاء زيد وانما جاء عمرو ويتأخر اخرى
نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والاولى
على امتناع نحو ما جاء زيد لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور
ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع
من وجوه الاختلاف ان اصل النوع الثاني الاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها
المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح
وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل
منزلته وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم
يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكأن مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك
مع مخاطب في مقام لا يصر على خطابه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصلين منزلة الاخر كما نزل
لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد
مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني

اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى
التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة
والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي
الهلاك فاستعمل النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف
على قوله افرادا اي واستعمل له اي للقلب حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما
كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا
منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول يعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي
الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم
وعكسوا وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما
كان هنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء
الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة
الخصم اي المماشاة معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم
السلام كانهم قالوا ان ما ادعيتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا
وبهذا اصلح هذا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما
دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء
مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق لما اسلفنا قبلهم وقد اشتمل على تنزيل المعلوم

بالرسالة

منزلة

منزلة المجهول او قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية خطابا لرسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على قياس ما الآن وكذا قوله ان انتم الا
تكذبون على الظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا ويشكون
كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على ان
الكفار يرون المخاطبين في شأنهم على ان علمهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غايته ان يرهم
ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب
قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا
على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لم
يشفق على اخيه فكانه اخطأ وزعم انه ليس باخيه لكنه عبر مصنفو عليه ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
اي منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له انما
اي انما كقوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لاعادة الحصر وتصدير
الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم بعث الكلام
بما دل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان هذه الطرق الاربعة مشاركة رابعتها كما مر
ولامته كاشتراك الثلثة الاولى في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تقتضي محالا
على المثبت والمنفي عنه بالنص لفظا وتفارقه كاشتراك الاستثناء بمجامعة لا العاطفة
ومرة اما على العطف اذ لا يجتمع معها اي مع انما الحكمان اي الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا فلا
العطف فانه ينتهي او لا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد
لكن منها ارجح او لا ينبغي ان يذهب الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها

اي يتعظ انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر اي التأمل
منهم اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب
اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناها ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض
من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم
من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت
زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد
وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما
ضربته الا تأديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو
ما جاءني رجل الا فاضل وما جاء الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل
المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر
الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك
وقل تقديمهما بحالهما اي بحالي ما هما عليه قبل تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور
عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه نحو ما ضرب الا
عمروا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب الا زيد عمروا
في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمروا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها
باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كأن لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح
وكذا اسماء الموصولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على
عمرو في الاول هو الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو
لا مطلق الضرب فلا بد في تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز ذلك

لانها

قوله ثم ما ذكر الشيخ انما هو قول الشيخ استقريت اي اذا استقريت مواقع انما وتصفحت [illegible] وجدتها [illegible] اذا كان [illegible] معنى [illegible] وما في [illegible] اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى [illegible] المفعول الاول والمفعول الثاني [illegible] انما [illegible] اذا اريد بالكلام [illegible] وجدت اقوى [illegible] اذا اريد به التعريض

لانها في الصفة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر
اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما قال في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب عمروا الا زيد بتقديم الاداة
والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمروا الا زيد ما ضرب زيد الا عمروا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه يمتنع ذلك لما فيه من اختلال المعنى
وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يكون يلي اداة الاستثناء سواء كان متأخرا
عن المقصور كما هو في الشائع او مقدما عليه كما هو في القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه
بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا بخلاف المقصود لان التقدير في ما ضرب الا
زيد ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمروا ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وهذا
عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا
والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء
اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان متعددان بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يحمل الا استثناء
متعددا ويحمل المنصوب في البيت مقدرا ويحمل على فعل لا ضماره بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة
على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء الا زيد احد وما عاب المستثنى
نحو ما جاء الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان
ضاحكا معمول رأيت والعامل في الموت لم يبق والطلب مثال ذلك من كتبهم وقالوا في
قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا
الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي ناحت النوائح
وفيه بحث لان الفعل الاول من باب الفاعل واعتبار الاضمار لا يخرجه عن حقيقته نعم يصح ما ذكر اذا قدم
المرفوع واخر المنصوب ونزع اقبل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا عمروا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع
واما اذا قدم الا مع المنصوب على المرفوع لا يجوز تقديمه [illegible]
ضرب الا من تقديم فقيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب زيد عمروا واقال المصنف وفيه نظر لاقتضائه الحصر
في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب للابهام استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك

اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فلو قيل الا كون عمرو
في المثال المذكور مضروبا للزيد ولم يقع ضرب الامير فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد جرى على بعضهم
هذا اللسان فيعتوا ذلك لا اقتضاء فالحق ان الفعل المقصر ليس فيه اداة القصر فمن اين لزم القصر في المفعول نعم يمكن
ان يقال انما يلزم اقتضاء وه القصر في الفاعل والمفعول جميعا ويمنع صحة هذا الكلام في عرف المقام
ووجه الجميع ان السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول ان
النفي في الاستثناء المفرغ الذي ترك فيه المستثنى منه فرع الفعل الى ما بعد الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور
الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما لتناول المستثنى وغيره
فيتحقق الاخراج واللا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراها في علم النحو
يناسب الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن
فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع
للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه ادا مرجع
الفاعل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه ولا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال في تأنيث الفعل كما
في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر
والا لكان مسند الفعل المثبت الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام
وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن
عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اوتوا بمفازة فان فاعله ضمير عائد الى حاسب قال صاحب المفتاح
فلا يبعد ان يكون هذا مثلا فاقام الاهتداء لا من الضمير العائد الى احد لكن الترم في هذا القسم الابدال
ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه لفظا بالكلية والاضمار الى الضمير العائد الى ما ليس للفظ وافراد
العامل لما المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته
والمراد بالمستثنى ان يكون المستثنى منه بحيث يصح وقوع ... المستثنى
الا جبة لباسا وفي جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات
وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا تتوجه المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى

عمر

بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المعتبر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة
المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير
ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقام العام المناسب في جنسه وصفته فاذا اوجب المستثنى
منه شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على النفي على صفة الاستغراق واعلم انه قد
يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني رجل الا يقوم
او يقعد او حال نحو ما جاء زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته
الا اتاني وفي الحديث وما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
تعقيب ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال مما لا يقع المضمون حاله على دليل العزم والتقدير
انما ايس الشيطان من بني ادم غير النساء الا غارا ما على اتيانهم من قبلهن كقولهم حسبي الامير معقدا
انما ايس الشيطان من بني ادم ... على اتيانهم ...
صائدا به غدا جعل المعزوم المجزوم به كالواقع للحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد
عمروا فالقيد الاخير فما وقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي
تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس فانه يعلم
ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا المذكور في الكلام
مقصورا عليه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمروا انما ضرب عمروا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب
زيد الا عمروا ما ضرب الا عمروا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر
وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان بغير التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه
لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي وانما ذكرناها
ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وههنا ليس كذلك
وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا
وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد
بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعتها لا العاطفة لا تقول زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد

عبر زيد لا عمرو ولا سفار شرطها لكون منفيا فلها غيرها من كلمات النفي والله اعلم بالصواب

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم انه ينبغي ان يكون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود ذكر الانشاءات فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبارات هو الطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة ومنها على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر ومنها التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى لما ذكر ان موضوع التمني ليت اشار الى انه يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع

تعلم ان لا شفيع لانه يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه وهو الحكم واستدعاء الاستفهام وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمني وكان هو الواقع وانما كان كذلك لان طلب ليت ونوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي في نحو قد يحب الحمني كقوله تعالى ودوا لو تدهن فهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها كما لو كان ليت قال فافوز اي او ود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا اطلاع من جهة التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان تطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يصرح في لفظ المفتاح لكن يحصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا اشبه بما وقع في بعض النسخ لتضمينهما بالباء على ما عني وكذا قوله ليتولد ايضا محصل كلام المفتاح حيث قال او افعل هلا اكرمت زيدا اكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم واما لم يحمل تركيبهما من اول الامر لتضمن معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وهو معنى يناسب التنديم وما يستعمل السؤال والتحضيض وايراد كون هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب

فان التمني في الوقوف مما ماله كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع

اضمار ان كو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات

التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال وممكن لا طمع في وقوعها لان الرجاء

انه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق

فالطمع ارتقاب المحبوب كو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه او ترقب المكروه كو لعلي اموت

الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول

صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق

والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان

بعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين ولهذا الا

صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وهو

الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كو اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب

او بالسلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كو في طلب تصور المسند اليه ادبس

في الاناء ام عسل فانك تعلم في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك

ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب تعيين ذلك والمطلوب

في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وطالب الاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب

تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا

عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو

محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت

والما في ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه يحتمل ذلك

على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ولكن

على انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه محض لطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه

ان الذي يسال عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر

الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه

اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما

فمثل هذا الاحتمال ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويوفق بينهما بحسب القرائن ونحو قولك

افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن

نفس المسند وبهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان الشك

في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول

من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو في الدار صليت وايوم الجمعة سرت

وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز فما يوكد ذلك انك تقول اقلت

شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح اانت قلت شعرا قط اانت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى

للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذاك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص

لجواز ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما

قول شعر على الجملة وروية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسال

عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب

التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام

ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم

بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب

التصديق فبينهما تدافع ممتنع بخلاف ما اذا لم يكن ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه قبيح لا ممتنع

فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة في

نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تعيين

احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيد ضرب لان

لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون
مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم استعمال المفسر بالفتح وقيل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام من غير تخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه حينئذ لان الغالب في التقديم
هو الاختصاص فيوجب ان يحمل عليه حتى يقوم دليل على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربته
ان لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد اي هل ضربت زيدا ضربته بل هو الارجح لان الاصل تقديم العامل
على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسب وذكر بعض المحققين من النحاة امتناع
وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يكون اختيار هل زيدا
ضربته بل لا تدخل الا نادرا لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب اذ اصله عرف
رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان
يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس
للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر من انه يجوز تقديمه للتقوى وما ذكره صاحب المفتاح
من انه يقبح هل زيد عرف على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم
لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب
انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح
هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله وأهل عرف الدار بالعجز
وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد
من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يقبح او يمتنع دخولها على الجملة الاسمية
التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والايضاح الوفي عنه ومن ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام
قلت الوفي انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تتسلى عنه ذاهلة وحتى اي هل

تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب
زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان
يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع
في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال لا الاستفهام
عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك فقال لان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم انه
الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت
القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك اتضرب اباك
واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموضع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل
المستقبل لا يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل واشارة ما ههنا ممنوع
الا يرى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل عني العار
بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب منه انه يتعجب
من قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال بما ستذكره في بحث الحال ويتوهم منه
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييده هل بالحال وان قول
النحاة دليل على كلامه وهو بناء على خطاء ولم ينبه على جواز امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال و
ان التوهم لا منشأ له المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به كما يخاف على القاصر من ان يتعرض فيها
عن تأمل وماخذها ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق
وعدم مجيئها لغير التصديق كما مر في بحث كلمة العادة بمعنى لا تعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما هو موصول وكونه مسندا جزءا اظهر وزمانا متأخرا الكون
اي الشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث
يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون
فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء





والمفعول وغيرهما بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بمعنى الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية
بما يسأل بها عنه نحو كم آتيناهم من آية بينة وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتلته ونحو ذلك (والانكار كذلك)
نحو اغير الله تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها فان صح مجيئه للانكار
لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك وابغي لك لو فعلت كذا او متى افعل كذا او كم تدعوني وكيف تؤذون
اباك ومتى اين تذهب الى العراق من الرزق وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار وما يليها كالفعل في قوله
ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منافيا للفعل فلو كان الانكار للفاعل وانه ليس ممن
يتصور منه الفعل لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة
ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان
المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الاصنام
فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراكبا تسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو
ازيدا ضربته يحمل الانكار على المفعول على نحو ما تقدم في التقرير نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا
نتبعه لانكار المفعول فقدم المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل
بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب
المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان الخطاب
للرسول صلى الله عليه وآله لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من
قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه الصلوة والسلام لفرط شغفه بايمانهم وتهالكه حرصا على ذلك كانه
يعتقد قدرته على ذلك لا بمعنى ان همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص
فلما كان مختار السكاكي هو التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك
فالسكاكي لم يرتب يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتخصيص والتقوي ان كان مضمرا ومتعينا
للتخصيص ان كان مظهرا منكرا او للتقوي معرفا وقد اشار هنا الى ذكر هذا التفصيل ثم قال
فلا تحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن

اذ لم يرد على الابتداء مراد منه تقوية حكم الانكار وهذا ايضا يوهم ان شائع التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل
اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكأنه
مبني هذا على مذهب القوم (ومنه) اي من مجيء الهمزة للانكار (اليس الله بكاف عبده) اي الله كاف لان انكار النفي
نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله
النفي وهو الله كاف لا النفي وهو ليس الله بكاف وكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه
ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن واعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون
بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
فان الهمزة فيه للتقرير بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك ان سبق
ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان لانكار الفعل صورة اخرى لا يلي الفعل الهمزة اشار اليها
بقول (ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما) من غير ان
يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به (وعليه قوله تعالى
قل آلذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين) فان الغرض انكار التحريم من اصله
وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افي الليل
كان هذا ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد (والانكار اما للتوبيخ اي ما كان
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك) فان العصيان واقع وهذا الاستفهام
بمعنى التثبت والانكار بمعنى انه لا ينبغي ان يقع وعليه قوله [illegible] للتقرير مع [illegible]
من الانكار (او لا ينبغي ان يكون) اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه
الهمزة وذلك في المستقبل (نحو اتعصي ربك) يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان (او للتكذيب) في الماضي اي لم يكن (نحو
افاصفاكم ربكم بالبنين) اي لم يفعل ذلك (او) في المستقبل اي لا يكون (نحو انلزمكموها) اي انلزمكم تلك الهداية
والحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها (وانتم لها كارهون) اي لا يكون هذا الالزام
وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدع الضرغام قوما يبومه

اذا اخبر النمل الطعام لعيانه وقد يكون الاستفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى
ماذا عليهم اي اي تبعة ووبال عليهم في الايمان او في ترك النفاق ونحو اللازم والتوبيخ والاكل مصلحة فيه والتهكم
عطف على الاستبطاء نحو اصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن
عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون
ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا
عنه الكلام وكل حاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات
فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا
ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية
والله الهادي ومنها اي ومن انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز
بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء
والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان حقيقة الامر ماذا
فقيل للوجوب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا
وقيل بالتوقف بين كونه للقدر المشترك او بين الاشتراك اللفظي وقيل هو مشترك للوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في
الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل
لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام الجازمة وغيرها نحو ليحضر بالفاعل المخاطب والاشياء
ما يصح ان يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل
وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل
الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا
اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل
استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة

الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء وتبادر الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح
واتفاق اهل اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر
وفيه نظر لانا لا نم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم
حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون
ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالها فليتأمل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم
نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمد ذلك بالجملة وان لم تنتهض دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر
لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل
اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء والى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة
فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك
لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون
منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية
نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس
يجوز الاتيان بالفعل فأبيح له [illegible] الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اي الاصباح والانجلاء الانكشاف
تقول لم يزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي الهموم نهارا كما اقاسيها ليلا
ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم على قلبي فالغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على
ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق واستطالة تلك الليلة

كأنه لا يتوقعها لجلاء ما وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الكلام اعني ان يكون طلب الفعل
لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والا
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا فالتماس ولكن الالتماس في الوقت انما
يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر
من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى
تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له
ان تقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين
القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس
مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي موقوف الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على
شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد
وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل في عرف النحاة وتسمى هذه الصيغة نهيا فان معنى يستعمل كالامر
افعل اذ هو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار
اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى
الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع
كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل
في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا في
ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والاول اختيار
تشار بان نفي الملاذ قد يستعمل في غير معناه وذلك بان يستعمل لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد
لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر في ان ليس المراد طلب كف عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي الاعداء او على
سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي للطلب الدوام

والثبات

والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا الآية
ذم وانبت على ذلك هذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها و
ايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه
وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك
وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه
الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل يستلزم
عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلول للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة
لعلية العلة الفاعلية وهذا قالوا ان الغاية يتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه و
معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك كناية عن كون وجود السبب الحامل متسببا عن الطلب في الخارج
فهو ما في ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنى هذه القرينة عن ذكر
حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب
الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على
الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره يعني توقف
ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح
توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب
على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا فلذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من بهذا جوابا وقصد به السببية
بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق
واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة
لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان تأتني تعلم
واما لم يقصد السببية بين المضارع على نحو ما لا ذرهم في خوضهم يلعبون او وسعنا نحو الكرم اجلا

يقبل او اسيئنا فا اى جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله كانه قيل واما الوثن وان عد من النحاة احد الا
يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا
قوله من الاستفهام اى ليس مركبا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفى والمعنى حملها
على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه
بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهمزة في التحضيض همزة انكار اى لا ينبغى لك ان لا تنزل
وانكار النفى اثبات فلهذا اتفق تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل تصب فان الشرط المقدر بعد هذه
الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يقع تقدير المنفى بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار
او اسلم تدخل النار يعنى ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائى فانه يجوز تعويلا على القرينة و
يجوز تقدير الشرط في غيرها اى في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولى
اى ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولى الذى يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام
اتخذوا انكار لكل ولى سواه فان قلت لا شك ان الانكار توبيخ بمعنى لا ينبغى ان يتخذ من دون الله اولياء
وح يترتب عليه قوله فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى ان يعبد غير الله فالله هو المستحق
للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا
فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك
لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكارى بمعنى النفى لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الطبع
يجد من نفسه التفاوت واذ يمنع وقوع احدهما حيث لا يمنع وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير
وستقف على بحث الا ان شاء الله ومنها اى ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما
او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذى تناديه يعنى انه يبلغ من علو الشأن الى حيث ان المخاطب
لا يفى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واى والهمزة للقريب
وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا

بانكم في ربع قلبى سكان ۰ واما يا فتستعمل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد
واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعى نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على
عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع ما كان عليه من الاشتغال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبى بلغ
ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد
عن التنبه نحو ايحج يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته
اى صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم
فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص
في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك
ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في
التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختص بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر
ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نتزود ايها القوم وكل منهما اسورته صورة النداء وليس
لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز
اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولنا ايها الرجل فاى مضموم
والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره
اى متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى
الناس للضيف او مضاف نحو انا معشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب
قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل
منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون
منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقى في قوله انا بنى نهشل لا ندعى لاب عن الرجل
ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وليس الا رفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده



لما توهم نفسه عند المخاطب كأن فعله لولا كذلك الخ عن حصول ... وجهل من المخاطب بشأنهم واذا انقضب ...
تعال ... او كذا ... لا تفعل كذا وكذا وما يستعمل فيه الندا الاستغاثة نحو يا لله من ...
الوا ومنها التعجب نحو يا للما ويا للدواهي كأنه تراه بعيدا فيدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التوجع و
والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك
وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحزن كقوله
فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح
ومنها الندبة كقولك يا محمداه كأنك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه كثيرة
في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي
على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار
الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله
يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز
عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر الي لصورة الامر وان كان
دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه
على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في
الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال ومنها
القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب
المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **تنبيه** الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر
في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر

اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء والخبر الفاطن المتأمل في الاعتبارات ولطائف الاعتبارات
فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم
او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره
والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة والاسناد وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم
والملكة وتقديم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل
لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل
الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور
على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن
الاسناد سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة
لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست
بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب
او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى
في حكمه اي في حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية
عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه في كونه فاعلا
او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع
المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى
مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة

على المفرد

والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر و
ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة
نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر ان المراد به نحو الواو من حروف العطف
الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم
وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب
فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من
جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم
ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف
على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط
فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك
عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاول زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب
القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم
والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف
التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب
على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل
لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه
حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها اي ربط الثانية
على الاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط امر
اخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف تفيد
مع الاشتراك معاني مفصلة وهو مفصل لكن حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو واما وام

لعطف الجمل مثلها في عطف المفردات ليستا في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف
او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف لعدم الاعراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها
في المفردات الا انها قد تكون لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول
بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما
الفاء وثم فان الفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما
مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للتعقيب
بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم
في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجئ لاستبعاد
مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها نحو ثم انشأناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم
العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة
والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجئ لمجرد الترتيب والتدرج في
درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد
مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يبقى الاشكال فان قلنا الواو ايضا تفيد
الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول قلنا لانك اذا قلت يضر زيد ويمنع من عمرو احتمل ان يكون مولك

منع رجوعا عن قولك يفضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا العذر مشترك بين الواو والفاء وثم
المشترك في مجرد الحصول غير مناسبة فيتميز بجنس هذا العطف عما الاختص هو الذي نسب عنه الجرات والا
وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل
واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم كو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف كما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان يخذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا
الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم المسؤل ان العامل فيه اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد
الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على تقييد يوجب تقييد
المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت
قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار
ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات
فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية كقوله ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا
للمعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت فخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت
خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك
استهزء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه
لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن
عليهم مؤاخذة كذا ذكره في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه

للثانية

للثانية ~~[illegible]~~ بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام
خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان
لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك
ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي المناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه
والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام والثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع
شبه كمال الاتصال والخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين
الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني
والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة
فقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى
والاخرى انشاء لفظا ومعنى كقوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد
الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان
موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة
وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه
لم يحمل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس
يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على تقدير ان
لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب
على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما من الاعراب كمال
الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما بين الجملتين اللتين يكون للاولى منهما محل
من الاعراب او لا يكون فقد امثال الجزء كمال الانقطاع بين الجملتين فرجان ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع

في كلام الزاهد والجلنار في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يتخيل فيه من الغضب لان المثال لما هو مع
المصراع وللجلنار فيه محل من الاعراب لهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزءون مما له محل من الاعراب
في عامر او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والآخر انشاء معنى
وان كانا انشائيين او خبريين لفظا كمات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه
في مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والتصغير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح
زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا
منها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه و
والبيان بالعكس في المعنى حال الحقيقة لو في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم
جعل الثانية مؤكدة للاولى لكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى
منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد اللفظي في
اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب في تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او
طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا
وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب الباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه
في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف
الخبر باللام وذلك لما مر من ان توسيط المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل
بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او
مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص
وانه الذي يستأهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله
ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول
والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي لما جاز ان
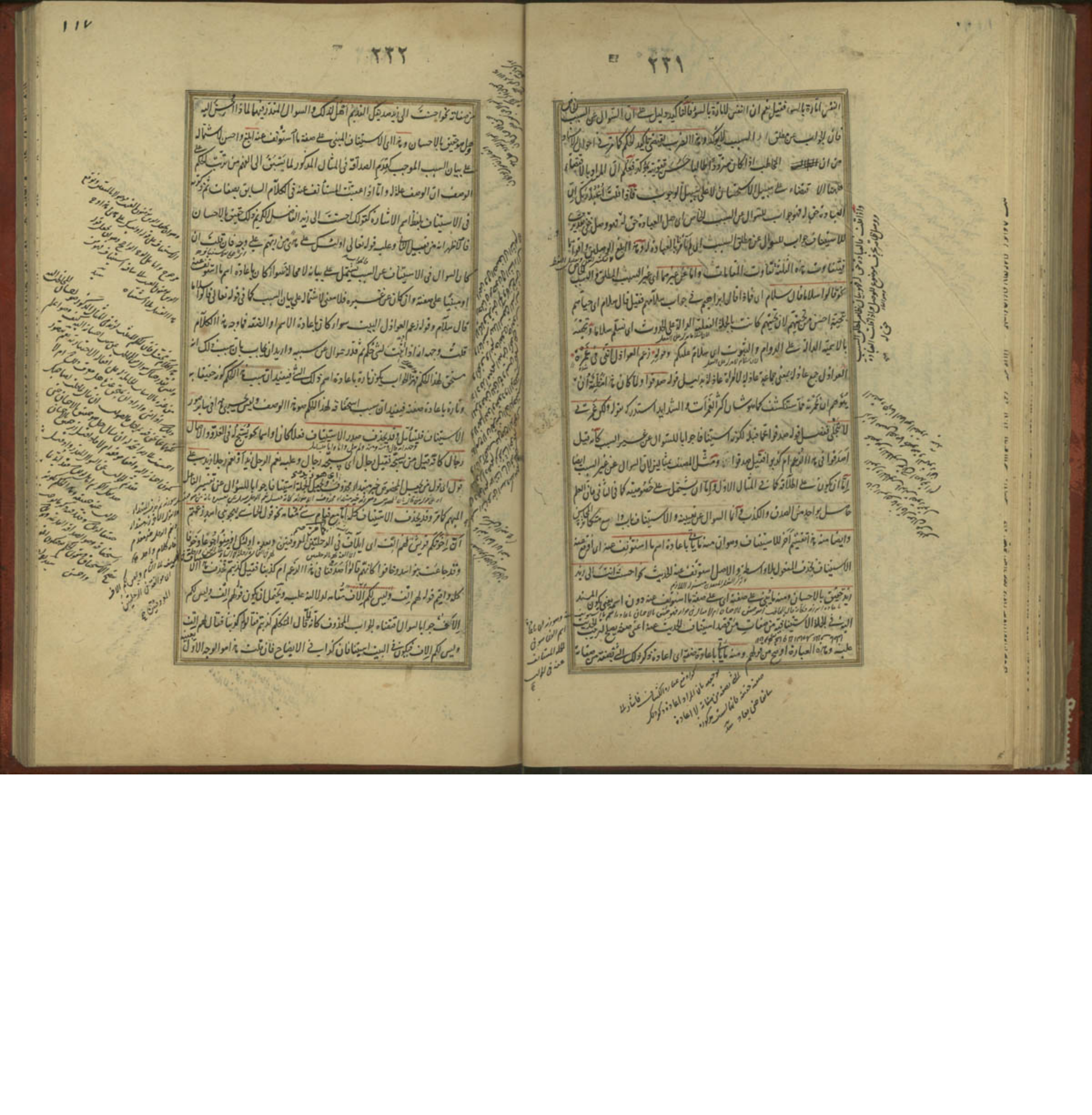
يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم
فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى للمتقين
اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من
الابهام والتعظيم وكمال الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل و
للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان
الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية [illegible] بحسب ذلك اي على قدره وعدده
وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها
فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب
باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوازنه اي وزان
هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما
في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التأكيد
المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا
عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى
لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية [illegible]
الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي بشأن المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام
المراد وهذا انما يكون فيما يقتضي بشأنه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا
او عجيبا او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف
عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه
لفظ متبوعه وان المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي
لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون

امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه
لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي بتادية المراد
لدلالته اي لدلالة الثاني عليها اي على نعم الله بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه
وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات
وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في
السر والجهر مسلما اي لم ارحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به
اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته
اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
مع التاكيد الحاصل بالنون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف
عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة النهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه بالالتزام
دون المطابقة قلت نعم ولكن قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره
حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون
دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقد
يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا كالا
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل
انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره
بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل
على هذا المراد بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد تضمن
ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهة منها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل
حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل
يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي

لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا
لقوله ارحل او [illegible] بدل كل وغير داخل فيه [illegible] الى عدم الاقامة غير
داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال
والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول لقول كما مر في ارتسوا انزلوا اولها وقوله في
كلا المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية
بتمام المراد لكنها كغير الوافية [illegible] اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما
في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال
ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح
فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته
نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فانه وزانه اي وزان قوله
قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس
اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا
اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد يعطف
الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم
العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو وحيث طرح الواو جعل يذبحون بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة
كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا للمزيد من جزائه كقوله تعالى عذاب
يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان
عليه انه ما اراد من عذابكم فلما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبهي الكمال وقال او
ان تكون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلا يكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها [illegible] مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا شبه كمال الانقطاع

يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا او المتفقين اللذين لا جامع
بينهما تشتمل على مانع كنوع ادوية لان المانع في الخارجي انما يكون بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك
قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين بينا اعني قوله وتظن
سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى
محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي
وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف
تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومنه اي القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن
الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على
جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في البيت
لا كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير
الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا
جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني
استهزاء الله بهم وقولهم انما نحن مستهزئون بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين
المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن
جملة قالوا او جملة انا معكم بانه لا يعدم الجامع بينهما فليتهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى
فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة
عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال
لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثامن الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق
بفحواه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني
وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة

كاغناء السامع ان يسأل او ان لا يسمع منه شيء او مثل ان لا ينقطع من السامع شيء تحقيرا له
وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى
تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف نظرا الى ان قطع الثانية عن الاولى
مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها
منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب
كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال واما قطع قصة الكفار يعني قوله ان
الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين
والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت
اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما ان ادعى الابتداء وبنيت الكلام على صفة المؤمنين
ثم عقبته بكلام في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام
المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين
وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون
الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافا كما تسمى
مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا
نحو قال لي كيف انت قلت عليل • سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب
علتك وذلك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال
هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما
ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق واما عن السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا
مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل



لان قولهم اف بالنسبة الى كذبتم المحذوف للجمل هو كان يكون استئنافا جوابا او بيانا لسبب قائم
السبب مقام المسبب قلت بل يحتمل التأكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب
المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه كقوله فنعم الماجدون اي لحسن على قول
اي نحن نحبل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ او للترجيعا من غير ان يقوم شيء
مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما
الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك
فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله
لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية
على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع كونه مشتملا على نكتة
دفعا للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال
وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد
علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول
اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط بان يكون بينهما جامع واما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن
بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما ذكرنا ... ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا
والاتفاق المذكور اما يتحقق اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كانت الجملتان
خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او
كانت كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية
او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله
تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتناسبتين اسمية وفعلية او المتناسبتين

وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر الا مثالا واحدا
اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال
للاتفاق معنى فقط فقال كقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان
لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر
وهو ابلغ من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد
له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا او
عطف على لا تعبدون فيكون مثال القسم آخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين
لفظا او تقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله
تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على
تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب
بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام وهما وان كانا
متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف
نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها
الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر نيال بشرته فابشر اي صار مسرورا
ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله
واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان
لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر في معنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ حاصل
من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون ~~الجملة~~ الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان

فلا بد من تحصيل شيء صورة له يتميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئيات لانه لا
يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لا يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم
ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكمه فان في اللون غيره الطعم
ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يعدد جواهر
كلية حاصلة في العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت
اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل
وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعضها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يعرف صحة قولنا
زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان
لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا
بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل احدهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة ومنه اخفى الجمع بينهما
كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل احدهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح
العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين
ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول
ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الآخرين ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى
تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة
وبالعكس مع ان المفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز
ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنار والحرارة فانهما محسوسان وان اراد
ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين والاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله

عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال
في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلون
بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد
في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو
اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين حسن الجمع
بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق
والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت
بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض
هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل
بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل الملكة والعدم لان الايمان
هو تصديق النبي عليه الصلوة والسلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك
والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان
والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه
وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد
مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين هو السواد والبياض
والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد
او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان
احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من
الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا

فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وان كان حسنا لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا تسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف مدلول عليه بما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية لكانه امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام للفائدة فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ... لغلامك وقد صرح به زيد قل لزيد اما تستحيي ان تقرب غلامي واما المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ونحو يعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك ... بسبب من الاخر ... بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين ... قول المصنف

كلام السكاكي ونقر فيه ما جعله مختلا ... اصلاح له ونحن نشرع اولا في تطبيقها لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكم بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الابيض هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي ابدا لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة واذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك والظاهر انه اراد بالتصور الامر المتصور وكثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل يجرد ولا يدرك لذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صار الكلي فيكون حصول احدهما في المفكرة حصول الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل

بواحد فقط فاشبه المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزءان من مفهومهما بخلاف السماء والارض فانهما لازمان خارجان وكذا الاول والثاني وان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على قوله وهمي ونعني بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا تقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا المثل حكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه

وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها بالوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على هذا اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وهذا فاسد واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق والشمس ومرارة الارنب وألف باذنجانة محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيما قبل بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان الكلام بيان الجامع بهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل وتضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما متصوريهما بجعل

يكون له وجه صحة واما ما يقال من ان المراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو
بعينه فهو غلط لانه قد ارتد بهذا الكلام على السكاكي وحمله على انه منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه
على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور عرفا كما لا يخفى على من له مرور باساليب
الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق

ومن محسنات الوصل

بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة و
نحو ذلك لكونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت
في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فان صاحب المفتاح و
زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان
يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين
لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان تقدر احديهما فعلية و
الاخرى اسمية ولعمري ان هذا الكلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في
كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب
رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا تحصل المناسبة بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا
على ما ذكره السيرافي من ان تقديمه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من ان الاولى نصب عمرو فالجملة عطف على الجملة الا
ولى وانما انتصب بتقدير الفعل في عطفا على الفعلية التي هي خبر المبتدأ او الضمير محذوف اي واكرمت عمرا
عنده او في داره وانما ترك سيبويه ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال
لا لانه يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في نحو
هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه
في الوجهين واحد واختلاف الاعراب باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف
لطف هذا الوجه ودقته ولكن غفل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد

وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة
مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر

تذنيب

شبه تعقيب باب الفصل والوصل
بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة
للشيء فكأن هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها
لتقرير مضمون جملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست
تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها
بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة والتسمية دائمة او ثابتة وبالجملة فالحال
المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول
اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما
للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عاملها
فيكون مغنيا عن تعلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي للحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك
في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به
لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف
الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف
لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف
حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول
هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع كو

الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا اشتمال فيها نعتا لا حالا
كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان
مع الواو ايضا اما الخبر ففي باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما
الواقع بعد الا كقوله ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر
بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله تعالى سبعة
وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال
ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب
حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما تكون معرفة تكون نكرة مخصوصة وجعله
الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو واصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف
هذا الاصل اذا كانت جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد وانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة
من غير ان يتوقف على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء
بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير
والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد
للربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فقد ربط الجملة التي
اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق
على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام و
بخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه فاكتفى في الجميع
بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا من الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو

وقد يكون

وقد يكون بالضمير والكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فكل
جملة تقع حالا اذا خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب فيها الواو لتكون مرتبطة غير منقطعة عنه
فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على انه ولما تبين ان اي جملة تجوز
ان تقع حالا بالواو وبين اي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال فكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب
حال عنه وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة
وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ ونحوه يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز
ان ينتصب عنه حال بالواو اذا كانت تلك الجملة مع الواو وانما لم يقل الحكم له لانه وقوع الجملة حالا عنه لم
يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه
الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما
يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا
للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو
جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط
مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة لعمومه شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح
ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان
قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم
ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال
هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء
قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن
الخبر يجذب الى نفسه ما وقع بعد تمامه ادنى ملوح لذلك والنعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد

المعنوي حتى كأنهما شيء واحد بخلاف الحال فإنها فضلة تنقطع عن صاحبها وأما الواو الداخلة على الشرط
المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أولى باللزوم لذلك الكلام
السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك أكرمه وإن شتمني واطلبوا العلم ولو
بالصين فذهب صاحب الكشاف إلى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمها من الكلام وعليه الجمهور
وقال الجنبري إنها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمه إن لم يشتمني وإن شتمني
واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة إنها اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله فأنت طلاق والطلاق ألية وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله
عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله إن خلت أي وإن لم تخل
الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فإما أن تكون فعلية أو اسمية والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعا
أو ماضيا والمضارع إما أن يكون مثبتا أو منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي
فيه الأمران وبعضها يترجح فيه أحدهما فأشار إلى تفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله فإن كانت فعلية
والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها أي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر
أي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد
في الإعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي أي المفردة تدل على حصول صفة لأنها لبيان
الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لأن الكلام
في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لأن الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك أي المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في
المفردة أما الحصول أي أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على
التجدد وعدم الثبوت والإثبات يدل على الحصول وأما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما

يصلح للحال أيضا إما على أن يكون مشتركا بينهما أو يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال و
وهو أن الحال الذي هو مدلول المضارع إنما هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر
الماضي وأوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب أن يكون مقارنا لزمان وقوع الفعل المقيد
بالحال وقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والأولى
أن يقال إن المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه
مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أنه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر
أشار إلى جوابه بقوله وأما ما جاء من قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقوله أي قول عبد الله
بن همام السلولي فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ أي
وأنا أصك وأنا أرهنهم فتكون جملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول
الله إليكم أي وأنتم قد تعلمون وقيل الأول أي قمت وأصك وجهه شاذ والثاني أي نجوت وأرهنهم ضرورة
وقال عبد القاهر هي أي الواو فيهما أي في قوله وأصك وقوله وأرهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى
قمت صاككا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والأصل قمت وصككت ونجوت
ورهنت عدل عن لفظ الماضي إلى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها أن يفرض أنه كان في زمان
واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني بمعنى مررت ثم إذا
الفعل في الجملة الفعلية مضارعا منفيا وإن كان الفعل مضارعا منفيا فالأمران جائزان يعني دخول
الواو وتركها من غير ترجيح وأما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف
أي بتخفيف النون فإن لا حينئذ للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون إخبارا
فلا يصح عطفه على الأمر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف القراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون
فإنه نهي معطوف على الأمر قبله والنون للتأكيد وأما مجيئه بغير الواو فكما أشار إليه بقوله ونحو وما لنا
لا نؤمن بالله أي أي شيء ثبت لنا والمعنى نمتنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم
إيماننا وإنما جاز في المضارع المنفي الأمران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا

والمنفي من حيث إنه منفي إنما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وإن جاز أن يدل بالالتزام على [illegible]
المنفية لكن الأصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بلا وما دون لن لأنها حرف
استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لأن
[illegible] الحال والحال التي تقابل الاستقبال وإن تباينا [illegible] نحو يأتي زيد غدا [illegible]
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لأنه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة أن الجملة
بلفظه فما يجب أن يكون بدون الواو لأن المضارع المجرد يصلح للحال فكيف إذا انضم إليه
ما يؤكد بظاهره من الحال وهو ما وجوابه أن فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ إنما
في قول مالك بن رفيع أتاني وأدني من دمي وتوعدني وكنت وما ينهنهني الوعيد إن كان تامة والجملة
عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة
الواو مرجح وكذلك يجوز الأمران أعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير إن كان الفعل في الجملة ماضيا
لفظا أو معنى كقوله تعالى إخبارا أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله أو جاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو وفيما هو ماض لفظا وأما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم أو لما فإن كلا منهما
ينقل معنى المضارع إلى الماضي وأشار إلى أمثلته بقوله وقوله أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا
من قبلكم وأهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لأنه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم أشار إلى
جواز الأمرين في الماضي مثبتا كان أو منفيا بقوله أما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير
ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا أي ولعدم دلالته على
المقارنة شرط في الماضي المثبت أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة لأن قد تقرب الماضي للحال ويرد هنا
الإشكال المذكور وهو أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها بحصول العامل لا لزمان التكلم
وإذا كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين كما إذا كانا مضارعين وأيضا النظر إذا تم

إنما هي الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم وربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنة مضمون
العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام
أن حالية الماضي وإن كان بالنظر إلى عامله ولفظة قد إنما تقربه إلى حال التكلم فقط والحالان
متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظة قد
الظاهرة للحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال
فظهر أن تقدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم
بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر من سورة الاستبعاد كقولك في الثلاثاء اعتدت
في جزئية وقد أشرت لصحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب أن يعلم أن الحال التي هي بيان الهيئة
لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وأنهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان
ما قال السخاوي من أنك إذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا لأن الكتابة
قد انقضت ويجوز أن يكون حالا إذا كان شرع في الكتابة وقد انقضى منها جزء إلا أنه متلبس بها
مستديم لها فلانقضاء جزء منها صح بالماضي وتلبسه بها ودوامه عليها صح أن يكون حالا
بالحال وأما الماضي المنفي فلما جاز فيه الأمران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج
في تحقيق المقارنة فيه إلى زيادة بيان فقال وأما المنفي أي وأما جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالته
على المقارنة دون الحصول أما الأول أي دلالته على المقارنة فلأن لما للاستغراق أي لامتداد النفي
من حين الانتفاء إلى حين التكلم كندم زيد ولما ينفعه الندم أي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها
أي غير لما مثل لم ولا لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع أن الأصل استمراره أي استمرار ذلك
الانتفاء وإن جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم فيحصل به أي
أو بأن الأصل فيه الاستمرار الدلالة عليها أي على المقارنة عند الإطلاق أي عند عدم التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد أمس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت
فإن وضع الفعل على إفادة التجدد من غير أن يكون الأصل استمراره فإذا قلت ضرب مثلا

لكنه في صلاحيته لوقوع العطف في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء
الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي
كالاثبات مقيدا بجزء من اجزاء الماضي لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واطول من استمرار الترك
ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحوهما
وتحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم
لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجود والوجود للحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج
الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم
لا يفتقر الى سبب موجود مؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهو امر عدمي قال ابن العدم
لا يعلل فانه اولى بالممكن من الوجود فالحاصل ان الاصل في النفي الاستمرار وحصلت من اطلاقه الدلالة
على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثالث اي عدم دلالته على الحصول لكونه منفيا فلان الدال اي جملة الحال
فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة
الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو
كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فقيل ارجع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ابتدائه
ان البدء مصدر بمعنى المفعول واي دخولها اي الواو والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها
لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط
نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون ما بينه وبينها
من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر
ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو
يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل

اليه في الاثبات وتقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع نحو جاء زيد
وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا
في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون
حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى
ان تقول جاء زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل
والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله
بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا
في طريقه الذي جاء فيه واما قوله اذا اتيته ابا بر وان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه
تقديم الخبر قريب في المعنى من قولك وجدته حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم بتنزيله منزلة غيره وليس
بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون حسن ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز
والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه
اولى منه في نحو جاءني وهو يسرع او هو مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه
او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاء وهو متقلد سيفه وخرج
وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات ولكنه لم يرد جاء كذلك كما جاء وهو كذلك كما
فهم منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وهذا مشعر ب
كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال
حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل كقولك
جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو
انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضهم بعضا فاولوه بتنزيله منزلة المفرد وهذا الكلام يعني جاءني زيد
هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا احكم بانه خبيث والذي يتبين لي كما ذكره الشيخ في
دلائل الاعجاز من ان قولك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا اي انك تثبت مجيئا فيه اسراع

وتقيل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كما انك اذا قلت جاء زيد يسرع الفينة واذا قلت جاء زيد وهو
يسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا
وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال فلهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى بالواو كما يجيء بها في نحو
زيد منطلق وعمرو ذاهب وشبههما والواو للحال لا لخروجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب
الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني
زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني وهو يسرع او
وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ
وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا
انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت
منهم وفارقتهم مستصحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح
فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيه الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده علي ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا اسم فاعل خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه
الى الاصل في الحال وهو الافراد ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي في الحال مع الواو وبدونها
كقوله وان امرأ امست تنائي اليك ذاهب من الارض موماة وبيداء سملق واما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه
لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت
فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم
ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي او الاسم
اذا اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو لان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع وقيل ان
نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في
نحو في الدار زيد وان قائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير

اسم الفاعل والاول اي كونها مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه ترك الواو ومن اجل هذا كثر فيه الواو
ثم اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاء رجل فارس
وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا ويحسن الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي قول الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني
كأنما بنيّ حواليّ الاسود الحوارد من جرّدا اغضب فقوله بنيّ الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
ولولا دخول كأن عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حواليّ اي في اكنافي وجانبي حال
التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن
الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تعظيم وتبجيل فقوله برداك حال وقوله فقدمها قوله سالما فيها الواو
الواو ولولا ان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة
واحد كالكاف في يبقيك هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال الثانية
الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل برداك تعظيم حالا من الضمير في سالما وقال
بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير ههنا صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو
فوه الى فيّ واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا مقدما نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يكثر
لكون الرابط في اول الجملة وفيه ان النسيان من غير التعلل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن الايجاز والاطناب

والمساواة قال السكاكي الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين اي من الامور التي يكون تعقلهما بالقياس
الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة
الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين اي لا يمكن ان يقال في التعيين والتحقيق
ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام
يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق التحديد ان ما ايجاز وذاك

والبناء على امر عرفي اي والّا بالبناء على امر عرفي وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم
فصاحة وبلاغة ولا عيّ وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو
اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم
لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع
فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه وترجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا
بابسط مما ذكر اي بابسط من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق
الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به
لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل
الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولك يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى
ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية
البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ لكن فيه نظر لان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف
والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف
ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول
بدون الثاني كما في قوله قال لي كيف انت قلت عليل بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو انا
عليل وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام للضيق يقتضي حذف المبتدأ كما مر وصدق الثاني بدون الاول
كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه ترك لانه يلزم
الوهم اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني
وبين الاطناب بالمعنى الاول فقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز
ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي صرح
باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا ثم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على

لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية
قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه
لا يمكن ان يحقق ويعين ان أي قدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على حدة وكم افرد
انه لا يمكن ان يبين شيء منهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تقريب لهما بالبناء على المتعارف والبسط
الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بالكلام
ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف
طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور
وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والمقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر
والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسط بين الجهال و
فلهم شيء في تفهيم الحاجة معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية نزل بحسب الوضع على
المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة
الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان أي مقام يقتضي البسط وان لكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط
بحسب من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال
التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون
وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فقد خرج من هذا التقسيم ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما
المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون
اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال
وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري
والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا

اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق
في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد
لعيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقاء دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فيجعل مطلق العيش
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف وجه
الى ان العيش في ظلال الجهل لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العقلاء حتى انه
لو ذكر الناعم في ظلال العقل كان كالتكرار وتنبيه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو
ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كقوله اي قول عدي بن الابرش يذكر غدر
الزباء بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى
واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه و
في الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة
لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو
المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى
لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث واثام فيها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة
في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر
دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من
الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء الروح هان عليه الصبر
على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال
هب ان لي صبر ايوب فمن لي بعمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال
لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل في مثل ان
والهم اكلك فلا الا كل ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق
لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شأنها الاهلاك وهذا

بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن
شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي الحشو غير المفسد
كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت
قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل ذلك من الحشو لوقوعه في التنزيل كقوله يقولون
قلت انما يحسن ذلك في مقام يفتقر الى التأكيد كما تقول لمن ينكر معرفتك الكتابة يا هذا انا كتبته بيميني واما قوله تعالى
قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي
اجراس لا معاني لها وذلك ان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول
بالفم لا غير وكذا قال تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل المقيس عليه
نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت
ان المنتأى اي اسم الموضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال
سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في
جميع الآفاق مطيعا لامره يرده الى بابه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه
وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي لرعاية القواعد النحوية من غير
ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة لا يكون لفظ الاية
والبيت ناقصا عن اصل المراد وممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجواب
والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد
ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص
كثير من قتل الانسان بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس قد حذف الفعل
الذي يتعلق به الظرف قلت لا تقدير الظرف مستقر وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد
اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا مع ان ما ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو
مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان

على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بتقليل حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر
القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة فما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان ولكم لا مدخل له في
لانه زائد على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا
فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير
حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم
الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة
للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل لارتداعهما عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل
فعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي كون قوله ولكم في القصاص
حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل هو ما يكون على وجه
القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة
عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان
ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في
التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من حيث التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر
وفي الايجاز رجحان للخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار
بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي باستغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف وعن
الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا بما فيه من الغرابة وهي ان القصاص قتل وتفويت
للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلامة الكلام
قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر
وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة مخجنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة
وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر

وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان
او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول
الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي
ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل
ان الصفة ان كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او في
كقوله تعالى ومنهم دون ذلك كقولك في القوم دون هذا وفي غيره نادر كما هنا او الوزن اساعة غير الكرام
سابلوا فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل
ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل
الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل
سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء
او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم
من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف
جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه
ربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه
من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ
اذا رايتني شابا وسكت جالت الافكار فيما لم تجل به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه
لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها الا

او غير ذلك عطف على جواب الشرط اي والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في
الابواب السابقة كالحال نحو الا اكثر بسنتين اي منه والمستثنى نحو جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي
وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وكالمعطوف مع حرف العطف نحو قوله
تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق
ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه
على الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها
فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله تعالى فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة
واحدة فبعث الله النبيين اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز
ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة شرطية كقوله تعالى فالله هو الولي اي
ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف
ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وكلام الشارح على العكس وقيل انها
فصيحة على التقديرين والمشهور في تسميتها قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا
او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر
على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي المحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله
فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه
بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن وما لي الى ان قال فكادت تكسها وهي
لا تمكن ثم اعاودها وتدافعني الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين احدهما
ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن
واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يقع جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم
مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة ومنها ان يدل العقل عليه اي على الحذف

والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام
انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول
لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها
فانه ايضا حرام وقولهم ان يدل فيه تسامح لان ان لا يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة
ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان
العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب ومنها
ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه
محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص وانما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل
ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شانه
حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه
عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يقع اي لا يقدر في حبه
ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة
تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما
الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تقرر في القواعد
النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع
في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها
اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان
هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء
الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفأه اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب اما
بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير
من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما

ثم تبيين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان
عنه الم فاذا حصل الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا حصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به
واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى لكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لانه تعالى يشعرهن ولكن بشربان وتماثل كما فى قوله تعالى
هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة
ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان ابر
فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولهذا كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع
الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب
شرح لشئ ما للطالب وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشئ وهو ايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام
يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه
الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت

ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فانه قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان المبهم
فيه الفاعل ولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من
الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد
والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذى هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التى تظهر فى النفس عند
وجدانها تأثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحد ومتنافيان
يمتنع اجتماعهما فى زمان واحد من جهة واحدة وهو محال **ومنه** اى من الايضاح

بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب
ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل
لكنه ابهم اولا ثم اوضح ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد
بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الابهام ويعنى بذكره بعده ان يكون على سبيل العطف دون الوصف او الابدال ولوضوحه اما بعطف
الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص كانه ليس من جنسه اى جنس العام
تنزيلا للتغاير فى الوصف بمنزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف
الشريفة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص
والتصريح به وذلك قد يكون فى مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اى الوسطى
من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى
قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل وقد يكون فى كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا والان المصابرة باب من الصبر
ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون الاطناب لا تطويلا كتأكيد الانذار فى كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه
وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه
اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفى تكريره تأكيد للردع والانذار وفى الاتيان بلفظ ثم دلالة
على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل
ثم للدلالة على التراخى فى الزمان لكنه قد يجئ لمجرد التدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى
والتبعيد فى ذلك التدرج ولان الثانى بعد الاول فى الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله
وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفى التهمة
والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى وقال الذى امن يا قوم اتبعون

اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما فى قوله فيا قبر معن انت اول
حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تكرير لعامل بعد
بسبب طول فى الكلام ومنها التكرير قد يكون بجودة اعن الطية كما فى قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما فى قول الشاعر لقد علم الحى اليمانون
اننى اذا قلت اما بعد انى خطيبها وقد يكون مع رابط كما فى قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان
يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون بعده
من المفعول الثانى واما بالايغال من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اى تقتدى
الهداة به كانه علم اى جبل مرتفع فى راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف
فى الهداية لكنها اتت بقولها فى راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق التشبيه اى وكتحقيق التشبيه فى
قوله اى قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا الجزع الذى لم يثقب شبه
عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض يشبه به عيون الكنه اتى بقوله لم يثقب
ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعى الظبى والبقر اذا كانا
حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد
كثرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس وبهذا تبين بطلان ما قيل
ان المراد به قد طالت مسايرتهم فى المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا توهم غير المقصود
فى بيت السقط فتبدا الكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهم بتقبيله خال فانه لا يجعل الفم كانما
شيئا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا ما يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه يتقبله ودفع ذلك
بان وصفه بانه لم يهم بتقبيله ملك بتكبر فكيف غيره وقيل لا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو
ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم
اجرا وهم مهتدون فان قوله تعالى وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة

حث على الاتباع وترغيب فى الرسل اى لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير
الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو اخص من التعقيب
والتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير
الجملة وبغير التأكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل
يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازى
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان جازى الجزاء اعلم فكل مكافاة
يستعمل تارة فى معنى المعاقبة واخرى فى معنى الاثابة فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله جزيناهم بما كفروا
عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازى الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثانى لاستقلاله بافادة
المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال
فى الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت من الضرب
الثانى وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا جنبه على ان هذا التقسيم
للتذييل مطلقا يعنى وقد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بعبارة اخرى الى قسمين اخرين وكلا وقوله ايضا
لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثانى كما توهمه نظرا الى امثلته من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذى يجب
ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق
الباطل واما لتأكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث اى من خالص بودة
فى سياق النفى او عن غير الطلب فى لست وهذا الحسن من ان يكون صفة لاخا لان وقوع الحال عن النكرة
على الاستغناء مودة اخ حال كونك لم تلمه ولا تصلحه على شعث اى تفرق وذميم خصال اى الرجال
المهذب اى المنقح الفعال المرضى الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وعجزه
تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب فى الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس

الخ هو النوع والاحتراز عن الشيء وقد يوتى فيما يوهم خلاف المقصود وهو ان يوتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما
اى بامر يدفعه اى يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في
آخره فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اى غير متسبب للديار وهو حال من فاعل سقى
اعنى قوله صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اى تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا
لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بقوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم
ان ذلك لضعفهم فالحق على سبيل التكميل قوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين
ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومنه
قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت يزين الحلم لاهله وهو ما لا يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة
فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبا به والذى يخطر بالبال ان معنى
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك ان كونه حليما في حال يحسن فيه
الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك
الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو
لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اى يطعمونه
مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اى يطعمونه على حب الله تعالى فهو لا يكون مما نحن فيه لانه

اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا
بالليل للدلالة على تقليل وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء كلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو
المسند اليه والمسند فقط بل جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني
بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على
قوله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اى كالدعاء في قول عوف بن
محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اى مفسر ومكرر فقوله اذ
فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها فالواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية
كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض
لا محل لها من الاعراب نحو الاهل اما ما والحوادث جمة فانه تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلها عطفا
على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض
بين قوله تعالى انى وضعتها انثى وقوله تعالى انى سميتها مريم ومما في الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال
والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون
ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اى وانتم
قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اى كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما
قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدور آت البتة وان وقع فيه تاخير وفيه تسلية وتسهيل
للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومعموليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية
ومما جاء اى من الاعتراض الذى وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة نحو
قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى اشار الى اتصالهما بقوله فان

فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى الذى امركم به هو مكان الحرث
لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض و
النكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا
وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه
يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر
فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان يكون
هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اى في
الاعتراض غير ما ذكر مما سبق دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم
وقوعه يعنى ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم
وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها
جملة غير متصلة بها معنى وهو اصح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يوتى في اثناء الكلام او في
آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يكونوا الا في جواز
كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا تليها جملة متصلة فيشمل اى ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الا
عتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي
وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه
بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامه هنا دال على ان
الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وتمام تفسيره يشعر بجواز ان يكون جملة ذات محل
من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها موسرة باسرارها بدلا منها او توكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاول في
اللهم الا ان يقال انه اعتمد في ذلك على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب

وبعضهم كونه اى جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون
الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يوتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل
الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
وتوجيه كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال ومنهم من لا يشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموضعين
اى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين لا محل له من الاعراب جملة
كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب
او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب فلم يشمل شيئا من
التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله لا محل له من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان
يقال ان الاعتراض لو كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب الا ان قوله جملة كان
او اقل من جملة او اكثر مشعر بان ما هو اقل من جملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة لا يخلو كلامه عن خبط
واما بغير ذلك عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا اى واما بغير ذلك كقوله الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به
حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل
فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعينى وقوله تعالى يقولون بافواههم
وكذلك فيه نظر لانه داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على انه
قول يجرى في السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة
بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو جاءت للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا

وفيه نظر لانه يجوز ان يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة الحروف وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة بدونها يصفه بالميل الى المعالي فان المصراع الثاني ايجاز بالنسبة الى البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل ذلك الايجاز يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل ذلك الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول ان نغير ما نريد تغييره من قول الغير واحكامه ولا يجسر احد على الاعتراض علينا انقيادا لنا وامتثالا لامرنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشمل كل فاعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال

تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه

فنحمد الله على جزيل آلائه ونصلي على محمد وآله ونسأله التوفيق في اتمام القسمين الآخرين بمنه وجوده

الفن الثاني في علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد على قياس ما مر في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي يؤدى به المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب واللام في المعنى الواحد والطرق العهد الذهني لا الاستغراق والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة من بعض عليه فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من علم البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل ما هو اوضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد خرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرناه اولى من تعريفه بعلم ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني انما يتعرض لذكر الدلالة ولم يتكلم كل الدلالة لانه يتمسك بالوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ثم الدلالة

الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيد بالوضعية ليحصل الاحتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية كدلالة لفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي الدلالة التي يكون للوضع مدخل فيه لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافها باختلاف الطباع والافهام فترك التقييد لوضوحه وكون مدار كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم حصروا الدلالة الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهي صفة السامع وان كان بمعنى المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه واجاب الاتم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى على ما هو في الباب ان الدلالة صفة وتصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال فهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بالرابطة مثل ان يقال اللفظ مفهم منه المعنى الا ترى ان لا يحمده لنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل او الوقوف وذلك لان دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اي الدلالة على ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له اعني الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول

الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب ان المصنف لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو يراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزؤه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة

عليها مطابقة لا تضمنا ولا التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يدل
واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك
لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يعلم انه مطابقة
ام تضمن وانما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد
مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث
يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والامارات
نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره
يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب لعرف او غيره اي ولو كان اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات
وما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب مشعر في اصوله بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجه العلامة
في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم
اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك
تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك فظاهر انه لو اشترط مثل
هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن للالتزام
ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضع
اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع
مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون
كلام مؤد لهذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا
مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المراد فا
ذلك المعنى اصلا واما ثانيا فلانه لم يكن كل واحد منها دالا الا ان المفهوم المقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ

بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا اي ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهو اعم من ان لا يكون عالما
بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين
لا يكون كل واحد منها دالا وتحقيق انه يكون بعض منها دالا فليتأمل وانما كان لا يجري فيها الوضوح فان
قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع
نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع
هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال
ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في
الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون
بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة
وقرب العهد بها وبعضها يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يعسر في استنباط المعاني
المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر
اللفظ على الحس او الخاطر العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك
بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون
كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان
فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع واما سرعة بعض المعاني
المطابقية في العقل وبطؤه فانما هي بحسب تذكر السامع للوضع وتكرره وهذا يختلف باختلاف الاشخاص
والاوقات ويتأتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف
مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في
الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض
بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم
المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض

فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام
هاهنا ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او وسائط
متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد
مدلول عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأديته بجميع
تلك العبارات بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون المعنى
جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الذي ذلك المعنى جزؤه عليه اوضح من دلالة الذي ذلك
جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح
من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل
فالجسم يفهم من الانسان اولا ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم قد صرحوا بان التضمن تابع
للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء ملاحظا
بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الشيء
ربما يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما فيه لحال انه يمكن ان يغيب عن الذهن ويجوز ان
النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام
المطابقي فمعنى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت من الامثلة بالعبارات المختلفة انما هو
في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد وما يترتب عليه من مباحث البيان كثيرا من امثلة الكناية انما هي في
المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي
يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على جزء من ذلك المعنى التركيبي مما عبر
عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذه المادة للمعنى الواحد
بطرق مختلفة في الوضوح بل هذا غاية ما يتيسر من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ
المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني اللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا كما

في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة
ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية
كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم واما ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى
الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى
لا على ملزومه ثم ظاهر كلامه يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يتم الا في
قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا و
الجزء مقدم على الكل بالطبع اي لا يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق
الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر
المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه
الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان
قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصودا براسه
دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه وهذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما ذكره
السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن.
التشبيه اي باب التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد
الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه
اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك فلذا اعاد
المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فان اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان
المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك شبهت فلانا

لفظا او تقديرا ايعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به
وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا او جاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي التشبيه
المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو
رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو
لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر
في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت
بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة
امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وبعضهم زاد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا او جاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في
المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي
على ما سيجيء انشاء الله فدخل فيه اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه
نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى على المختار
وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكره
او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على
انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام ويجيء لهذا زيادة
وتفصيل في اخر باب التشبيه انشاء الله والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد اما عن
اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة

المذكورة

المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه
الشبه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان
اي المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس
في المسموعات المراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمعه الا من هو قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس فان الهمس هو
الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات
والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر ما فيه نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة ونحو ذلك
لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة
الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال
ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم
والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما يجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس
العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه والسبع حسي والثاني
مثل العطر وخلق كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة
عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك
قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا
للاصل فرعا والفرع اصلا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك
بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في
الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة
فيصح التشبيه حينئذ ولما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل
الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يجعلهما في الحسي والعقلي تقليلا للانتشار وتسهيلا على
الطالب لانه كلما قل الانتشار قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله
والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه

اي بسبب قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما
في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد وقطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد
وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى العلو
اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية
المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك
على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل
منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه
اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي
كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس: أيقتلني والمشرفي مضاجعي * ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول
أيقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي ... منسوب الى مشارف اليمن وسهام
محددة النصال نال من الميت اي احددها ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة
فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب
التنبيه لرفع الغلط ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس
ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم من غير ان تتأدى اليه من الحواس ... الا
اعلام الياقوتية ليس مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يحس بها احساس قط ولان انياب الاغوال
ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل
اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لا يحس كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام
ان من قوى الادراك ما تسمى متخيلة ومتفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع
اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان اولا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها
منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة

او بواسطة

او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى متفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته
المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان
الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما
يدرك بالوجدان اي دخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وتسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المراد
من اللذة والالم الحسيين بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحلم
وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند
المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية والشهوية ما هو خير عندها كالكيف
الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة
بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهي مستندة الى الحس واما العقلي فلاشك ان للقوة العاقلة كمالا وهو
ادراكها الجواهر اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وبه ظهر ان اللذة والالم الحسيين
كليهما باعتبارين من الادراك الحسي المذكور ومن الادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالقرينة
فيما المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل
من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك
ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا
والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان
شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال
الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة
كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على
سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها
جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه التشبيه فيه

أي في التشبيه المذكور في البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود فهي أي
تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخييل وذلك أي بيان وجوده في المشبه على طريق التخييل
أنه أي الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق
ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها أي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق
العكس أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لأن السنة والعلم مقابل البدعة والجهل كما أن النور مقابل الظلمة
وشاع ذلك أي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل أن الثاني أي السنة
وكل ما هو علم مما له بياض وإشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والأول على خلاف ذلك أي وتخيل أن البدعة
وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار أي بسبب تخيل أن
الثاني مما له بياض وإشراق والأول مما له سواد وإظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها أي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب أي أبيضه في أسوده فيما سواده متحقق
أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلقة بالنقاق أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده يجب الأبصار
فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق
وهو تخييل أي ليس في تلوين ملونا وعلم أن في ذكر السنن إيهام أن الابتداع من باب اللف والعكس
بين الابتداع وكأن اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوه
التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله أي جعل وجه التشبيه النحو في الكلام كالملح في الطعام في كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة لأنه إذا كان من حكمه الرفع
ونصب المفعول مثلا فإن وجد ذلك في الكلام فقد حصل فيه النحو وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه
وإن لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو فكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كالطعام
الكلام الفاسد بخلاف الملح فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر فالحق
أن وجه التشبيه هو كون استعمالهما مصلحا وإهمالهما مفسدا والمعنى أن الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه
التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا

يحصل

ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح وأما من جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير
مفسدا فكأنه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والأقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو أي
وجه التشبيه إما غير خارج عن حقيقتهما أي حقيقة الطرفين وذلك بأن يكون تمام ماهيتهما النوعية أو جزءا
منها مشتركا بينها وبين ماهية أخرى أو مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن أو خارج عن حقيقة الطرفين ولا يجيء يكون معنى
قائما بهما ولهذا أي ذلك الصفة إما حقيقية أي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية إما حسية
أي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية أي المختصة بالأجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مودعة في العصبتين المجوفتين
متلاقيتان فتفترقان إلى العينين من الألوان والأشكال والشكل هيئة إحاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
أو نهايتين كشكل نصف الدائرة أو ثلاث نهايات كالمثلث أو أربع كالمربع إلى غير ذلك والمقادير والقدر
كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال أن يكون للأجزاء حد مشترك تتلاقى عنده
وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات أن يكون لأجزائه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقادير
جسم تعليمي إن قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح إن قبلها في الطول والعرض فقط وخط إن قبلها في الطول
فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني أنها عبارة عن مجموع الحصولين
وهي المخصوص بالحركة الأينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير
والحركات من الكيفيات نظر لأن المقدار هو بعينه الكم وهي التي تقتضي القسمة لذاته والحركة من الكم النسبية
والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والعرض واللون والوسط
وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما وما يتصل بها أي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك أو بالسمع عطف على قوله بالبصر وهو
قوة رتبت في العصب المفروش على سطح الصماخين تدرك بها الأصوات من الأصوات الضعيفة والقوية والتي بين
ومن الأصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف

والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف الصوت بحسب المقاومة وضعفها
قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع أو ملاسته كما في الأوتار والأغاني الممتدة أو في ضيق المنفذ أو
أو سعته المتوالي كما في المزامير الملونة تختلف حدة وثقلا أو بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على
جرم اللسان من الطعوم وأصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة
والحلاوة والتفاهة أو بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح
لا أنواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة أو المخالفة كرائحة طيبة أو منتنة أو من جهة الإضافة إلى محلها كرائحة
المسك أو إلى مجاورها كرائحة الحلاوة أو باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الأربعة هي أوائل الملموسات التي بها تتفاعل الأجسام العنصرية
وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والأوليان منها فعليتان لأن الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والأخريان انفعاليتان
لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة
وهي كيفية تحصل من كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الأجزاء
واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه
ولا يمتد كثيرا بسهولة وإنما يكون قبوله الغمز إلى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي
اللين وكون هذه الأربعة من الملموسات على مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم أن يتحرك
إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق
وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجد الإنسان من الحجر إذا أسكنه في الجو قسرا
فإنه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه إذا حبسه من تحت الماء قسرا
فإنه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها أي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة و
الهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن أو عقلية عطف على
حسية أي الصفة الحقيقية إما حسية كما مر أو عقلية كالكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس من الذكاء

أي حدة الفؤاد وهي شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو أن يكون سرعة إنتاج القضايا
وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم
العلم قد يقال على الإدراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق
الثابت وعلى إدراك الكلي وعلى إدراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو
غرض من الأغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها والغضب وهو حركة
النفس مبدؤها إرادة الانتقام والحلم وهو أن يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة و
عند إصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بأنها ملكة تصدر عنها صفات
ذاتية وتقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير روية وقد يقال الاعتياد مع خلافي
للتي دون الغريزة وذلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما أشبه ذلك
وإما إضافية عطف على قوله إما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الإضافية التي لا تكون متقررا
في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فإنها ليست هيئة متقررة في
ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتبارية التي لا تحقق لها إلا بحسب
اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية وإلى كليهما أشار صاحب المفتاح
حيث قال إن الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء
بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم أن أمثال هذه التقسيمات
التي لا تتفرع على أقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى وكأن هذا ابتهاج من السكاكي بالاطلاع
على اصطلاحات المتكلمين فلله در الإمام عبد القاهر وإحاطته بأسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء
فإنه لم يزد في هذا المقام على الكثير من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق اللطائف المودعة التي فيها وأيضا أي
واحد وما هو بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد إما تركيبا حقيقيا بأن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من أمور
مختلفة أو تركيبا اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور وكل منهما أي من الواحد
وما هو بمنزلته حسي أو عقلي وإما متعدد عطف على إما بمنزلة الواحد أي وجه التشبيه إما واحد أو غير

اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ... المركب
المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور ... الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة والمتعدد
المتعدد كذلك اي اما حسي وعقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه
بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل
من الاجزاء لم يلتفت الى تعيينه والجمع فاحتمال ان يكون وجه التشبيه سواء كان واحدا حسيا
او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا
لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل
يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون
الا اجساما او قائما بالجسم والعقلي اعم بجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع
في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس فان قيل هو اي وجه التشبيه
مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل
مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مستطيلا مرقوبة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما مر في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى
بليل مقمر ويجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي
يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الا
والاستدارة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة
غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال
اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه
على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في
كوجه الشبه الذي في قول ابي النجم او ابن المعتز والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة
حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط
فان الشمس اذا احدّ الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل
والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط يعني كما لا بد في
الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى
جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل
ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف
حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا
وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في
الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات
الجسم في حركاته اذا لم تتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان تعز وتندر وكلما كان التفاوت في الجهات
التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر

في صفة الرياحين حيث يقول وكالقيان [illegible] * تهتز بالريح على قوام معتدل * فكلما انقاد الريح جاء
تثني النعاس ثم ينبهها الخجل * وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب
في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس البدوي المصطلي * باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة
الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان فوجه الشبه المنقول من البيت الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب
في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك
صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب
كانه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل * او قائم من نعاس فيه لوثته * مواصل لتمطيه
شبهه بالمتمطي المواصل لتمطيه مع التوثب لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث ولطف
بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب
لكونه امرا اجماليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب
فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار
التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ
لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم ببرق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح هنا شيء من
هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت
لك وتعرضت فالمعنى هنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما
راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة
في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين باتصال اي بواسطة اتصال
يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه المقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل

لمن يظهر للمضطر الى شيء انه يدرك حاجته اليه امارة وجوده ثم تفوته وتبقى حسرته وزيادة ترحه فالباء في قوله
باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لانه المشترك بين الطرفين فالمشبه به ظهور الغمامة ثم
انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل فان قيل فيلزم ان يكون بعض التشبيهات
المجتمعة كقولهم زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يخل بالغرض من الكلام
لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الغرض منهما ان الوصف في البيت
ان تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون ذلك الابتداء اخرا مرادا على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو
ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو
ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر
ثم يصفو للافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف وقد نقل من اسرار البلاغة
ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما سنحققه ان شاء الله
تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق تشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه
لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف
فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه
بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم
وقد ظهر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد وكل من الاولين يتنوع في الثالث
وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي
كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب
في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان
اي شرفه واشتهاره الذي هو العقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه
اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى المشبه بالسكون ... ههنا ما به التشابه
وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد

منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء
فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم فكل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما
بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء او سخرية فتمليح
والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر
وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم
البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من
ابي انس وعيد * فسل لغيظة الضحاك جسمي * ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح فان قلت
ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة
وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد
للاخر لا يكون فيه امر من الملاحة والتهكم [illegible] لا حاجة الى ان ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له
قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو الاسد وللبخيل هو حاتم واوردنا التصريح بوجه الشبه لم يتات
لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم
ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجود والجراءة بواسطة التمليح
او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان
اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه
الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على
حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير
يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه قد قال كذا
وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها

والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو
ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما
تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب
فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع
وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف
لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح
فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء
بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مذكورا او مقدرا فهو من قبيل ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين
من انصاري الى الله [illegible] ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به كون
للحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل في او كصيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه او لا يلي اذ ليس المراد تشبيه
كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وقال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فقد توهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجعل الحواريين
المؤمنين بل الحواريين او ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول
هذا البعض بان الاية ح لا يكون نظير قوله او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط
لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام
ح ان المراد بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وتتمة لعيسى كما هو صرح في الكتاب
فالمشبه به محذوف مضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ القول
كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد

او بين كون الحواريين انصارا [illegible] وقولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام
صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما بينا وان يكون
قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين
في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذ حواري
الرجل صفيه وخلصانه وقد يليه اي نحو الكاف غيره اي غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا
لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة
الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما
تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها
في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح فان قلت فليعتبر ههنا
ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب قلت
هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون
اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت
مستغنيا عن تقدير مثل ذوي صيب لان المراعى الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى التشبيه به ام
لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع
لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم
عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل حيث ان طلب مرجع الضمير اخرجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى
تقدير مثل قلنا لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل
والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي صيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا

كما بل الجواب انه لما كان في باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي
لانه ادل على المقصود واشد ملاءمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر
بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه لم يل الكاف لكونه محذوفا
فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعي
انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت زيدا اسدا
ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد
ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم
والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه
سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان
اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه
يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله
اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول
ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر
كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا
وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك احد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم
الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال المسك ولنسم مثل هذا التشبيه تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا
عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف
كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لكان لبيان الحال لانها متضمنة
او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه

اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها بالرفع معطوف على بيان امكانه اي
تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء
فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات
لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا آخر له لا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك
المزاهر وكذا اذا قلت في وصف بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم
ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب واذا قلت فلان
اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه
من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا
وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه
اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به
بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه ويجعله دليلا على امكانه لكن لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله
لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد ولان الغرض مجرد الاخبار بانه
اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي الاتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد
ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة
والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر
فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين
والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي المليح بالسواد لمجرد ان يتزين مع
ان السواد فيها ليس اتم منه في وجه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين وجه المجدور والسلحة الجامدة
المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اغرب واخفى
كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به

ان يكون اعرف بوجه التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا منها والا لم يصح ان ذكر المشبه به لبيان مقدار
ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من
موج الذهب بعلة الامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف في الواقع وهو الفحم المذكور للاستطراف المشبه
لغير [illegible] كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخر اي بعلة الندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا
او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اي للاستطراف استطراف النوادر كما ذكره الشارح العلامة وعليه اكثر [illegible]
عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى حالا بناء على التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر
المجهول بالمجهول [illegible] المشبه بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على كون المشبه به اقوى
حالا من وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لابد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض والثاني التشبيه الذي
الهيئة المشتركة فلا وجه لايبعد ان يكون مراد السكاكي بوجه التشبيه المقصود الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر
الذي لاجله التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان
الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به على
حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه
اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل وزيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما قصد
من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي
او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه
في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة
وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور [illegible]

كما في قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو فقال الطاهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وتيه
انحى حكاها ابن دريد زهاء بزهو زهوا يزهو فيها بين الرياض على حمر اليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال
الشبه باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال
النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند
صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه اخر اذا اراك شبها
لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهيب في جسم يستولي عليه اليبس وتبني الطباع على ان الشيء
اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفس اليه اكثر وهو بالشغف اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه
المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان
يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح
كان غرته هي باهس في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الفرس التي اعزه واكرمه وجه الخليفة حين يمتدح
فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في
الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع
وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع
من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد
الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه
الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وبه الكلام محل النظر لانه ليس [illegible]
فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فما يبين فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور
من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد
فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح
احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس [illegible]

فوالله لا ادري ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد
وليست بزيادة في ما ذهبا جفوني ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد
احد هما زائدا في الحمرة والاخر ناقصا فيها حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين
شيئين في امر التشبيه كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير
مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط
اللالاء ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك توجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه اريد في ذلك قال
الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ايهام
الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه
من الوجوه على حدة او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم
فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض
وسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه
كان الحسن ترك التشبيه للتحقيق الاغلب حتى ان احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه به تمام الكلام
في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان تقسيمها باعتبار الطرفين واخر باعتبار
وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكرها الاربعة على الترتيب السابق والاول
الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد
وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس للاخر في
قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان
كل احد منهما يستر صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت المرء
لكم ولهن قيد في المشبه به قلت لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان
كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه

على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكونه رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على
هذين القيدين ثم التشبيه قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فالمشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به
وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد
واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب
ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال الغرض تشبيه الهيئة باخذ اشياء فرادى معزول بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها ولكنه تشبيه كيفية حاصلة
من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب قد يكون بحيث
يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق حسن لكن اين هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء
زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل
عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا
يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد
شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلابد من تكلف وهو ان يقال شبه
في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني
شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق
وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد
بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح الزبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب
من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه النهار المشمس بليل مقمر في قوله يا صاحبي تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض كيف تصور تريا نهارا مشمسا قد شابه زهر الربى فكانما هو مقمر [illegible]

والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل كالتشبيه في قولنا هو كالراقم على الماء اذ هو كالراقم في انه
لا يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشيئين او الشيء بالهيئة المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منهما
وجعل صاحب المفتاح تشبيه الثريا بالعنقود المنور من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا
بالعنقود والمنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل يحتمل التشبيه في كونه قوله والشمس من مشرقها قد بدت
مشرقة ليس لها حاجب ۞ كأنها بوتقة احميت ۞ يجول فيها ذهب ذائب ۞ وقوله كان مثار النقع فوق
رؤوسنا ۞ واسيافنا ليل تهاوى كواكبه وكأن اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من هذه الامور ولم يفرق بين تشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره
اقرب فان الفرق بين تشبيه الشيئين وتشبيه الشيء بالهيئة المقصودة في الثاني ان يدخل فيه الامور المتعددة
بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي كقول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي اجتهدا
في النظر يقال تقصى في المسألة وتقصاها اذا بلغ اقصاها تريا وجوه الارض كيف تصور
اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا واشمس لم يستره غيم قد شابه
اي خالطه زهر الربا خصها لانها انضر واشد خضرة فكأنما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر
شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب
الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى على احد انه ساع وايضا تقسيم آخر باعتبار الطرفين
ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله
قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى
وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في
اسرار البلاغة هذا البيت انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب لا لان للجمع فائدة
في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي المرقش الاكبر يصف نساء
الطيب والرائحة نشر الوجوه دنانير واطراف الاكف عنم ۞ وروي اطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين وان
تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كـ

كاللآلي فان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي كقول البحتري بات نديما لي حتى الصباح
اغيد مجدول مكان الوشاح ۞ كانما يبسم اي ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو
او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر من لؤلؤ رطب ومن
برد ۞ ومن اقاح ومن طلع ومن حبب تشبيه خمسة وفي كونه من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر
غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا انه كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وبين
هذا الكلام ان شاء الله ومن تشبيه الجمع قول صاحب بن العباد في وصف ابيات لعبد الله المعتز بالامس
تعلك روحي بروح الجنان ۞ كبرد الشباب وبرد الشراب ۞ وظل الامان ونيل الاماني ۞ وعهد الصبا
وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه
ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اما
الاول فقوله اما تمثيل وهو اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا
في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدر المصطلى والتشبيه
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
الى غيره وكذلك قيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير
حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو
حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد
الى التوهم وكذا ما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل عنده اخص منه عند الجمهور واما
صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع
من امور اذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه تخييل التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا
جاز اطلاق التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والعلم والحياة
واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما
لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي

وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فيه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه
فمن الوجه الظاهر المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الافراغ منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان
هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب
وقيس الحافظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف
بني المهلب للحجاج لما سأله ايهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار
بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهو اعطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي من المجمل
ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد اسد فاضل اسد
يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة كما ذكره البني ان يعمم ومنه اي من المجمل ما ذكر
فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة
بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب ۞
اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ۞ ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام
صدفت عنه ولم تصدف مواهبه ۞ عني وعاوده ظني فلم يخب ۞ كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله
في روق شبابه وريقه اي اوله وافضله اي ريق المطر وان ترحلت عنه لج في الطلب ۞
وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه
وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض
ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الاذى ولو وصل مواهبه الي طلبت ضدا ولم اجب

كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره
في صفاء وادمعي كاللآلي وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكان وجه الشبه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه تابعا له لازما
كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة
وهو ميل الطبع لانه المشترك بين الكلام والعسل لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي
في هذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع واراد المجاب في التشبيه ان يكون تركهم
التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من كلامهم هذا ايضا
من هذا التسامح مبني على هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه ههنا هو
الحلاوة وهو امر حسي قطعا جاز لهم ذلك في ان يتسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي فيصح قولهم وجه الشبه
ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كما ذكره العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في
التسامح هو الحلاوة لا يترتب عليه جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من
المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح ترك التحقيق مع ان ذلك الذي خطر بالبال ان معنى كلام
السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم
وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو حمرة المشترك الكلية اللازمة للحمرة المحسوسة
المختصة بهما في الوجود ان يكون جزئية محسوسة فالحسية للازمها فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في ذلك حسيا
فليتأمل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل
من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدأ الامر
يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي يكون للامرين اما لكونه امرا جمليا فان الاجمال قبل التفصيل
فان ادراك الشيء للنفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم
من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وزيادة ولهذا كان
العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الواحد فان الرؤية تحصل اولا

سببا للاحتياج الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم ينعم النظر ولم يروّ فيه وكم ادرك من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لم يدرك في المرة الاولى (او قليل) عطف على قوله اجمالي اي كون وجه الشبه قليل التفصيل
مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه
اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكنه
المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (او مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في
الذهن مطلقا تكون (لتكرره) اي المشبه به (على الحس) اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) اي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة) في الاستدارة والاستنارة فان في
وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل) اي انما
كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره
المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على
الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به
فيصير وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول (واما بعيد غريب) عطف على
قوله اما قريب مبتذل وهو كلام اه اي التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر ودقة نظر لعدم
الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين (اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل)
فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس
الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا (او ندور) اي او لندور (حضور المشبه به
اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه
وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا (كمثل الحمار
يحمل اسفارا كما مر) اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة (او لقلة تكرره) اي المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة في
كف الاشل) ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما ينقضي عمر الرجل ولم يتفق ان يرى مرآة في كف الاشل وانما كان
ندور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه في الطرفين منها ينتقل اليه لكونه المشترك الجامع بينهما فلا يتحقق

او كما تم يطلب ما يشترك فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من جهتين احدهما كثرة التفصيل والثانية
قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف
وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او اكثر
فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي
تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قول امرئ القيس حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب
لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا
التفصيل عبارة جامعة محتاجة الى تقسيم وان تحصيل حصل يقع على وجوه احدها ان تأخذ وصفا واحدا وتفصل بالنفي
بعضها عن بعض واقل ذلك في الجملة حاجة الى ان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجهين
احدهما ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان
تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الابيض المنور
والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك مثل ذلك في العنقود ثم الثالث
مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصية في الجنس كما في رأس الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة
ثم قال ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان
التركيب خياليا او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا
الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي
من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا
مستوجبا ملل العناء لا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه
الذ وموقعه في النفس الطف بالمسرة اولى وهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء
ونعني بعدم الظهور في بادي الرأي يكون بسببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني
الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فتحتاج الى نظر وتأمل وهل يجلى من الفكر اذا
صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخاطر المردود والمعدود

هو للخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعاني المذكورة الى المعاني المقصودة
وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء اخرجه من الابتذال الى
الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح
وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه
حياء ومثل قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي قول
الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط
المذكور فيه اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او
كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي كانت
البدر لو سكن الارض وهذه العبارة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا وتمام التفريع من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته
مثل هي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث
بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء
والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة الاصيل
او شمس الاصيل كالذهب فيلزم اذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر وذهب نهار للغراب
ووجه كل منهما مناسب وجعل الريح بالغصون عبارة عن التفاتها ايابا وذهابا وقت الاصيل لا في
الاوقات كالنحو قال الابيوردي كيالي المحار وفيه سواحر كا حظك والشمس شمس الجمال
بكذا يجب ان يعتقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام القاصرة للبصائر
الناقدة من ان اللجين هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان
الاصيل هو الشجر الذي راسخ عرقه وذهبه صفرة الورق الذي اصفر برد الخريف وسقط منه على وجه الماء فجعل
من تشبيه الوجهين ابرد من الآخر او مرسل عطف على مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد

المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها
اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادة اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف
شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او
كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه
اي يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحتمل الموضع
خاتمة
في
تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه
اربعة فاعلم ان مراتب التشبيه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا ومع ذلك اما ان يكون المشبه محذوفا او مذكورا
وعلى التقديرين فوجه الشبه اما محذوف او مذكور وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة
يصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او
كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها
والا فمتوسطة وهذا هو المقصود في المقام واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه
قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب
مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام
الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه
او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو
زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان
الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان
متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك
لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر

فما اشتمل عليهما كالاربعين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى
المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيت اسدا يرمي ونحو
لقيت اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني
وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة دالة بقرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان
لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في انه استعارة
والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر
كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم
المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا
قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على
انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها
لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه
لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا
في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق فناسب ان يفرق
بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة
لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين ثم اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك كقولك رأيت بزيد اسدا او
لقيت منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارة له لا باستعماله فيه
كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان
الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في

الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ
في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم نحو زيد اسد فان حسن
دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو
شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام
كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به
نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه
فانه لا يحسن دخول الكاف في نحو شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل
تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد
الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت
لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي
هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون
جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه اراد ان يثبت للممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف
للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل
لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت ولم يقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا
بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح
بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول
كان وحسب لان مقتضاهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم
الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة
فدخول كأن وحسب عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن وانما المثبت تحققت بشره وجدت بموله

اعني تحقق حدوث شيء هو الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى
دم الاسد الهزبر خضابه مختص بصفة عجيبة بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى
لتقدير التشبيه في محصول كلامه وذهب صاحب المفتاح الى انه اذا كان المشبه مقدرا او مذكورا فهو تشبيه لا استعارة
ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في بحث الاستعارة

الحقيقة والمجاز

اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة
بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على
استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة على القول
الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان
باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل
للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يعرف انه في الاسناد والمطلق على غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا
الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او
المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين اما على الاول
فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا كرجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني
فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى المفعول انما يستوي فيه المذكر
والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس
نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان والاظهر ان فيه تكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت تلك الكلمة في اصطلاح به
يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل واحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل
الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني احد قسمي المجاز اعني ما
لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت

موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب
عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع
انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان
الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع
المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد
والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون
موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان
دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على
المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
بذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين
من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف
الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد اذ لو سكتنا
لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز
لا المشترك لانه وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه
وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك
كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا
مادام منسوبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر امارة الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين
كما اذا اطلقت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير و
تحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض فقولنا بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين معنى اخر

وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان قال الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فهموا احدهما غير مجموع بينهما كذا قيل فيما ذكره صاحب المفتاح وعلى هذا الحمل
اعتراض للمصنف بانا لا نسلم ان معناه للحيض لا يجاوز الطهر والحيض بل الدليل على انه عند الاطلاق يدل
عليه وبان قول القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض ان نصه على الطهر والحيض منوط لان كلا من قوله بمعنى الطهر
وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية قد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بل قوله دون المشترك
دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اراد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيه موضوعة كالمجاز ايضا
كذلك لان اسدا في قولك رأيت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اراد انه موضوع بالنسبة
الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية فنفساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او هي غير قرينة لفظية لانا نقول الاول
يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظ حتى كانت الحيثية
معنوية كان المجاز اطلاق الحقيقة فان قيل في كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها
حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت لان الموضوع
مع جواز ارادة اللزوم ومجرد جواز ارادة اللزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وهو لجواز ارادته
والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من الجانب في المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وهذا ان العبد
وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم انه اشارة الى اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بانه لا فيصلها
يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي
اراد بان لا اختصاصها تحصل بذات الالفاظ ذاتية فلا يحصل لاحد ان يبطل كلام الغير بحمله على معنى فاسد
بري منه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بري منه والعجب انه لم يتنبه
ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي وورده المذهب وابطله
ثم تاول كما اليس بهذا الكلام قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فتنوع الابتداء هذا بمعنى ان دلالة اللفظ

على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع والمخصص
لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من
انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك
الجسم واحدا او جماعة من الناس بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة
يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاصه ودلالة اللفظ على ذلك المعنى وانه يجوز على ان الاول
فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة النار على الالفاظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف
الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كان كل احد يفهم من كل
لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا
يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان
والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات المتنافيين او المتضادين
لانه ممنوع وقد تاول السكاكي القول بدلالة اللفظ لذاته اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم
الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك تلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى ان
لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم
بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان للهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بتحريك
العين كالنزوان والحيدى لما فيه حركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة
وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على معنى جاز المكان سلكه

فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء نحو تسمية
ذي حمرة بأحمر ووصفه بأحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه
اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق وهذا اشتراط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة
لا يقع وصفه بأحمر حقيقة وتصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل للاولوية ولذلك
وترجيح تسميتهما بغيرهما من الاسماء فالترجيح في اعتبار تناسب التسمية لا يختص بوجود ذلك المعنى في المسمى
فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة
عما لم يستعمل لان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان
او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له
في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما
وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في اصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا ولا بد من العلاقة للمعتبر نوعها لانه اسمي فولد على وجه يصح
وهو متعلق بالمستعملة فخرج الغلط عن تعريف المجاز كما في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت
مع جواز ارادته فالمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضعت له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
وقد يكون منقولا والمنقول قسم ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في
المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول عن الدعاء الى الاركان المخصوصة
المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوص
الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا لانه من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية
الدبيب لتمام الجبر والمناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة

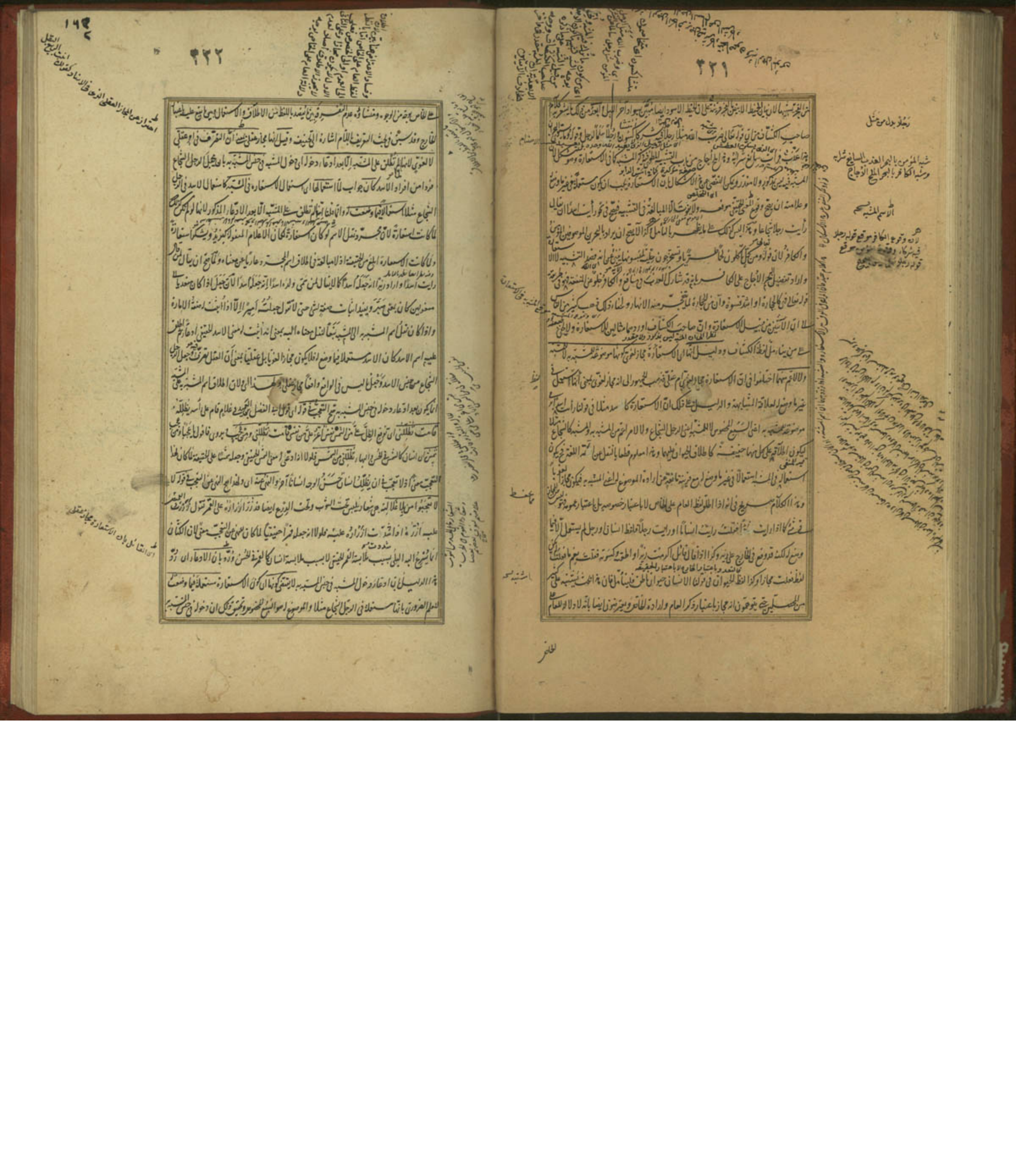
على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى للتسمية به انما هو لصحة اطلاق اللفظ
على كل ما يوجد فيه لانه ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في
العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز
لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي او عرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فهي شرعية والا فعرفية عامة او خاصة
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي يقع به التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع
في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص
كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة
لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ
الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب
بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام
حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفين مثال لهما
والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا
هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة
على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وحينئذ يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم
مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى الاستعارة
فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي اللفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس
طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة
للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها ما ليد الجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية
لها ومنها اي ولا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك
واليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة

من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك وأما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم
ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة
فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في
تعاضدهم في الشرك لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة
فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان محذوف اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه
يحمل من القبول وههنا كذلك اذ الحس ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي المزود الذي يجعل فيه
الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها وذكر
للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون
مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون
في اطلاق المجازي على ان ينقل عن العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا
يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات
المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة مما ذكروه خمسة وعشرين والمصنف قد اورد
ههنا ستة غير ما سبق والاولى اطلاق اليد على النعمة والقدرة وهو اطلاق الراوية على المزادة ومنه اي ومن المجاز
المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه
على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز في العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين
جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان ما عداها من الاعضاء مما لا يغني شيئا
صارت العين كأنها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد
بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور
يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع
شيئا من الصاعقة وتسميته ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث

او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في
امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وفي شرح انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اي
الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم
كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ
او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء
باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهله الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في
ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو
واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير نوع
خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى
اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت معتبر في جميعها اللزوم بوجه
اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه
فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا للابخر وعلى الخصوص لانه ينتقل الذهن من الاسد الى الشجاعة
واما في غيرها فيظهر بادنى تأمل ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك
الغير مما يتصف بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او
بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا لم يكن ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في حال فالذهن ينتقل
من المعنى الحقيقي في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يراد باللفظ معنى لازم المعنى الحقيقي
اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما عقلي محض كالملكة
البصير على الاعمى او منضم الى اللزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع واما ان يكون احدهما جزء الاخر
كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الاخر كالحال والمحل
او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او كون احدهما شرطا للاخر فيجري كل منهما في اللزوم وهذا الشرط
في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد

فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين في الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب
لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر
في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ
فاستعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة ويجوز ان يكون مجازا مرسلا باعتبارين
وقد تقيد بالتحقيقية ليتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت
هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية
فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه
الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاكي السلاح
وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به
فصار له جسامة ونبالة وتمامه له لبد اظفاره لم تقلم لهذا الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم
هو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله تعالى اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في
قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع اي الطعم اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل انه
يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره
ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية
وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد به انتقاع اللون
ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنه فتوهم كونه
تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني

باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا خرج ... وقولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له
وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له
لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة
تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر
لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة
في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير
زيد كاسد فان قيل قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بان في قولنا زيد اسد او نحو ذلك
ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب
المصير الى ذلك انما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على
زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد
اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد انه
رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه
في مثال النعام كثير التعلق بالجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ صائل
والتقدير لقرينة عليه اي كقوله عليه السلام وهم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول
اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد
او اذا ترك المشبه بالكلية لكن اشار بوجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة وكقوله ولا عيب فيهم غير ان
يزورها ... اراد التشبيه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه ينبغي ان يكون
هذا استعارة وذكر وجه الشبه ينفي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولا حجة من قصور
مثل بروج البدر في البعد فيهما اذ ذكر صدر الاول فاجراء الشيء والطاهر ... المشبه
لان المراد يكون المشبه متروكا ان لا يكون محذوفا ... كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي ان يكون في الكلام ما يقتضي
تقديره كما في قوله اسد نجاعة برسل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط

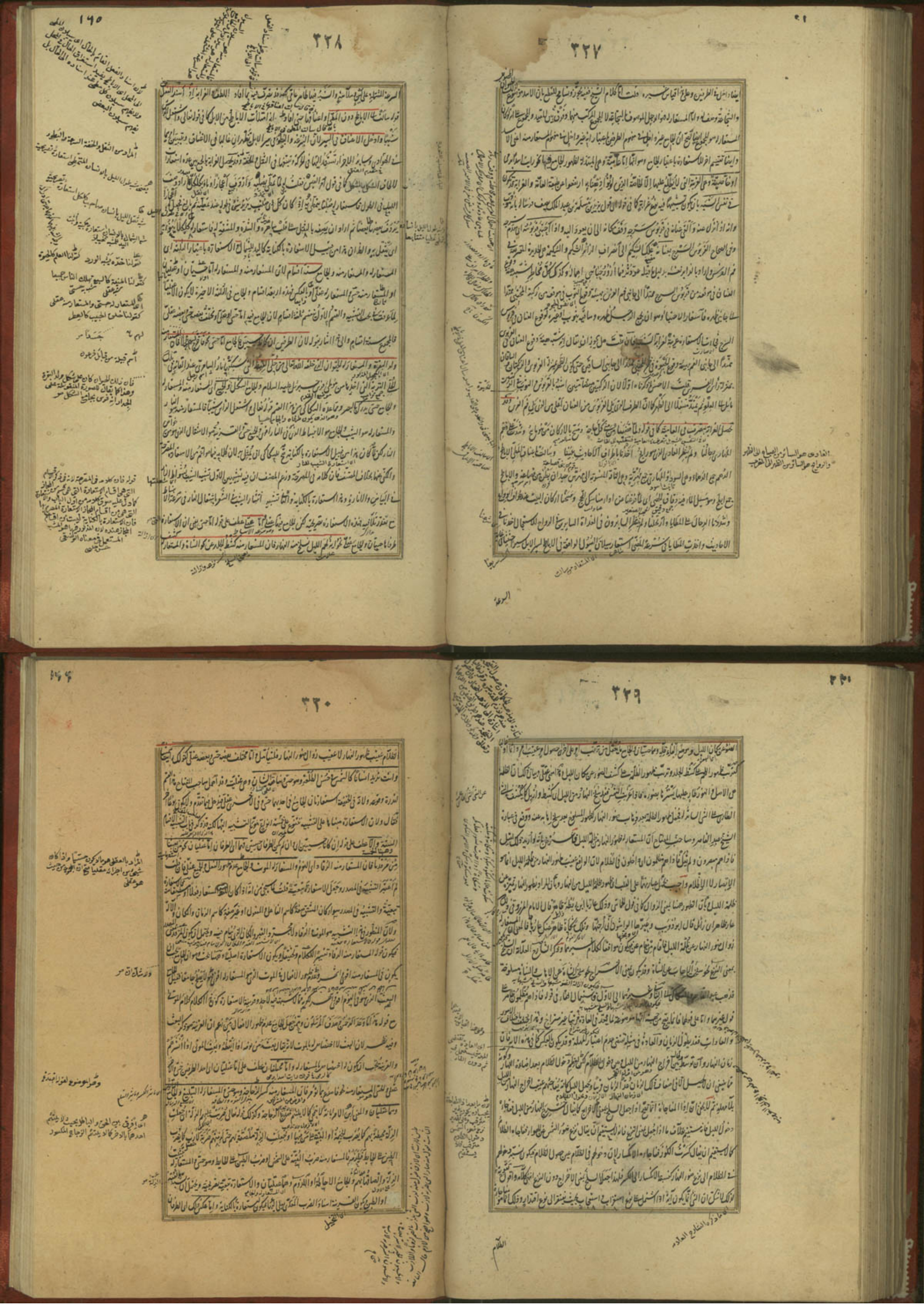


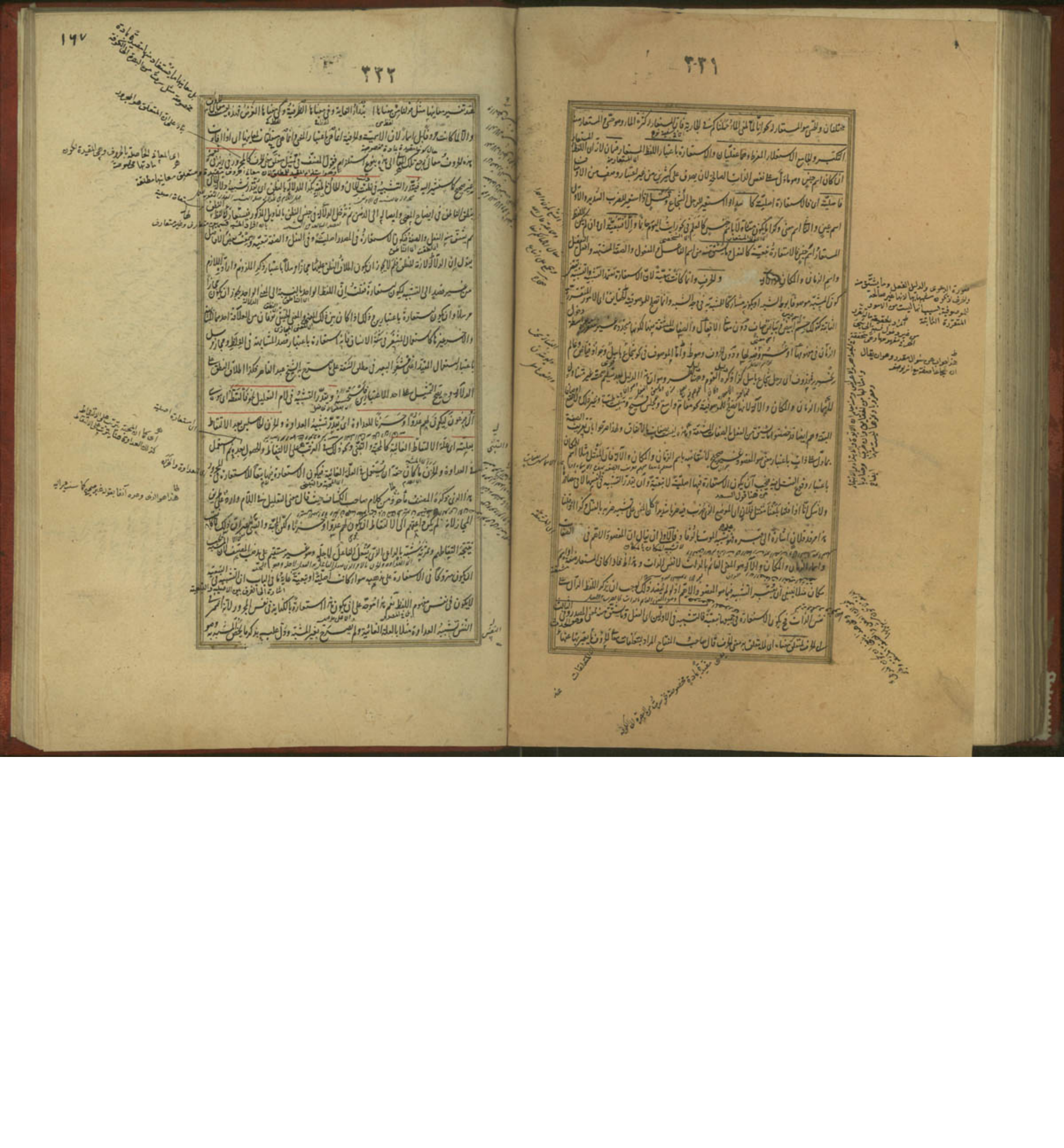
ت على ان جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك
وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والاخر غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة
لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة من ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان
الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في
البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز
من المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق
الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى
دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على التأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد
للاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا نصب
فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى
الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر
والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيرهما
الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي وسيجيء فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل
الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع
بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار ولكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما
لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم
لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية
باشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يقتضي الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان في الفصاحة وباقل في
الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود

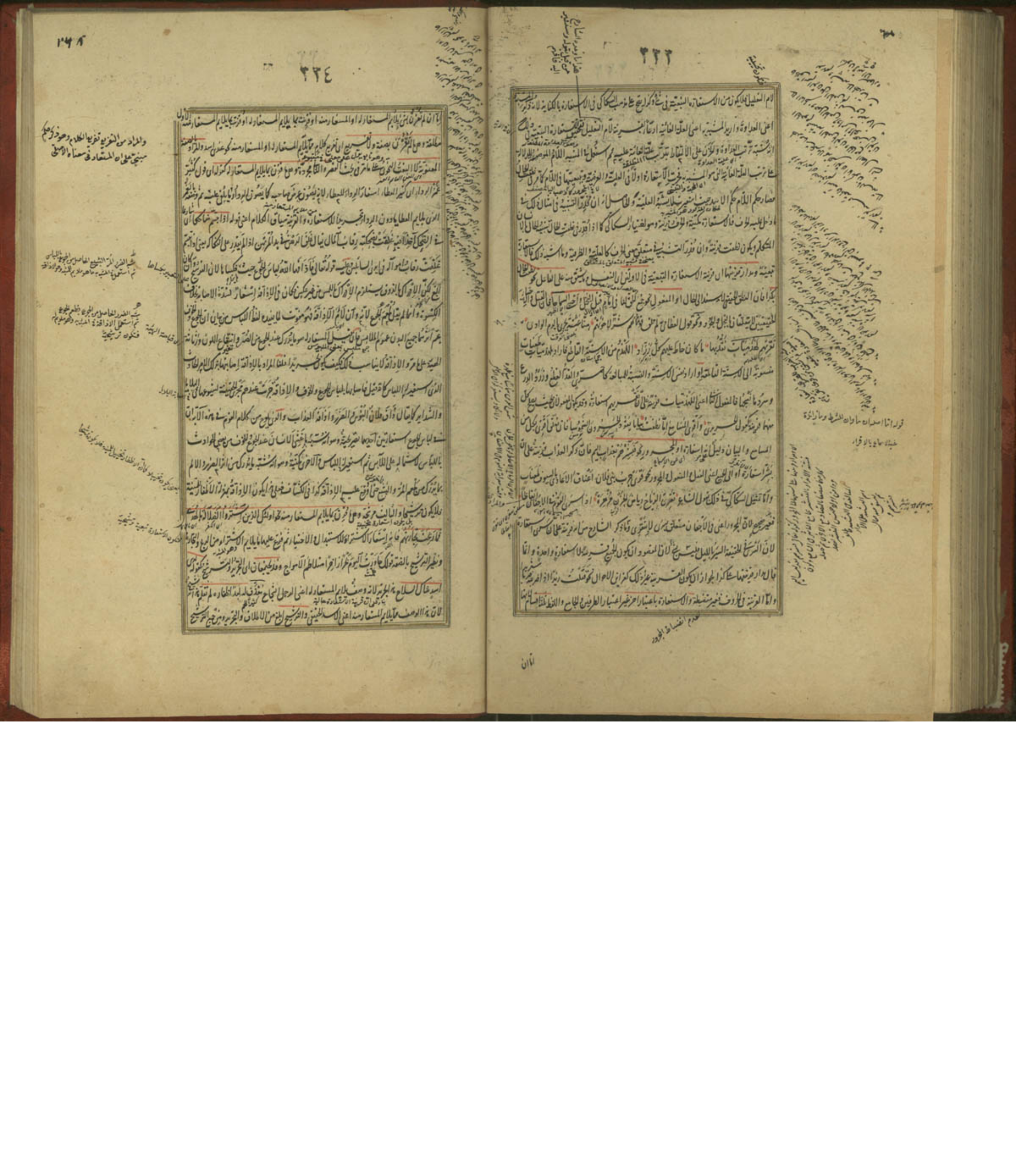
من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد
المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في
غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل
واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران
فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا
الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل
واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر اشارة ان الواو رب وبالرفع
انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من الانكفاء اي تنقلب الباء في
بها للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود
وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح
لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين
انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك
انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين يعني المستعار له والمستعار منه قسمان
لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى أومن كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية
مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت
للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في أومن كان ميتا فاحييناه
ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله
اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه وهو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم
ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي

ذكره وذخيرته في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما
قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك
اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوة لان الافعال المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان
الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد
فكل من كان اكثر علما واشرف كان اولى بان يقال له انه حي في الكلام ولا يخفى ما فيه من الاختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف
هما العلم والجهل او القدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر
قابل للشدة والضعف فكل ما كان ذلك المعنى فيه اشد كان الاطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك
ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل
التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم
استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكما
تقول رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد
اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين
المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او
رجل في شعفة في غنيمة له حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا
جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في رأس جبل في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت
استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه
في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك ههنا في صفة
توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة

وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران
للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان لكل من المرسن والطيران خصوصية وصف يكون في الانف والعدو ان
خصوص الوصف الكائن في الطائر مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والاصل ان التشبيه ههنا
منظور في كلامه ثم وكذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب
ان لا اطلق اسم الاستعارة على نحو المرسن من الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها
في الاستعارات وخلطوها بها فقد ذهب بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة
ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف في المجانسة والمشابهة من واد
واحد وفي الاخلاف في اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في الاستعارة
يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا تختلف
بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في
الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما هو جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد
المفهومين اشد واقوى الا ترى ان كون استعارة الطيران للعدو من قبيل الخطر لان الطيران هو قطع المسافة
بالجناح وليس السرعة داخلا فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع
الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق جماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى
وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع فالجامع الضم الداخل في مفهومهما
في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس
للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في
تلك الجثة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا







والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بالملائم
تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء
شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة
يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وفي البيت مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في
السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى
السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اي مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت
تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه
وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب
اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه
وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل
هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ولانه مخالف
لما ذكره في المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع
كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا وهو الصبر
اي فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزولا وحيث تقيم
القرينة على المقصود كما سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على
الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا
عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه واما المجاز المركب فهو
اللفظ المستعمل فيما اي في معنى شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل

وما ذكرنا مرجع في الايضاح هو

وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى ان
الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب واحدة اي التشبيه اعلى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم ادعى
ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة
المشبه بها كما يقال للمتردد في امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن
محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايهما شئت والسلام شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام
تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا اي المجاز المركب يسمى التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على
سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى
التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي
وفي هذا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة قد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع
المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في
نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع
الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحسر والتحزن فهو مجاز مركب ليس
في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل
تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به
في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك
ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك



فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

فيلقيه هو ابن لك الوقع على كنانة يكون شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد ... وهو صريح
ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة
بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجي
الكلام في ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية والتخييلية واما ... في ان قولنا
اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت كلمة ما ليس لها بناء على تشبيهها بالسبع ... الاظفار وهو السبع ... ذكره
المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على ضربين احدهما ان تنقل الاسم عن مسماه الى
امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته فيوضع موضعا
لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال
جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى شيء يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت مثل اليد للشمال
كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يأتي لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال و
لها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريفها على حكمه فبعد ان شبه المنتزع من المستعار لقي بل ما يضاف اليه
لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم
من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة ثم انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى
انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا القلب عن سلمى وا...
خلاف الكر ... القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فيل هو على القلب
اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله
بين الشاعر الاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما لا يحتمل ان يكون تحقيقية ...
سماه السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند جعلها في التخييلية يثبت الاستعارة بالكناية ضرورة فقال
اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته
فبطلت الاته اي الآت ما كان يرتكبه وكذا المسير فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير
كالحج والتجارة قضي منها الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك

الصبا

الغي فيه غير مبال بالنكير ولا محترز عن موكبه فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له
بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل ... جهة المسير
والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا بالكسر بمعنى الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا ... يقال صباه
مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل
دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ في
اتباع الغي الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال الاعوان والاخوان فيكون الاستعارة
اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب
اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها والى ما عليها فوضع لذلك فصلا وقال

فصل

عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير
تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين ...
فانه لا ان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على
قول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل
فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل هو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده قسمين متعارفا
وغير متعارف فجرد قوله المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقوله من غير تأويل
به اهو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا
القيد ليحترز به عن الاستعارة فان الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة
بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل انتهى كلامه فان قوله على اصح القولين
متعلق بقوله فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو

كونها مجازاً لغوياً أم عقلياً لأن كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له
ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس بصحيح على القولين لو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل بل تأمل وعرف السكاكي المجاز اللغوي
بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له
في اللغة او الشرع او العرف غيراً بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في
غير معناها اللغوي فتكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع انه اوضح واول بالمقصود اقام المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله
ما وضعت له بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له
هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا
لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم
وقال ايضاً وقولي استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له
لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازاً او صاحب الشرع
لفظ الصلوة في الدعاء مجازاً او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازاً وهذا ايضاً في الظاهر فاسد
لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق
او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع
بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة
الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد فان اراد ذلك
فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع

بالتأويل

بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء وضرب القرينة انما هو لتعيين المراد لا لانه دخيل في الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي
ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف وضرب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير
المتعارف لا لنفي الاسد مطلقاً والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف الكلام
ويرد ايضاً ما ذكره بان التقييد في اصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه
نحو لفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضاً ليخرج
عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا التأويل في هذا الوضع
لما عرفت من معنى التأويل انه مختص بالاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان
اعتبار هذا القيد في تعريفهما انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح
اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالاً فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في
تعريف الحقيقة لكنه اكتفى من ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في كلام
ان يقتضيه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول
المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع به التخاطب والا
لدار عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضاً حتى تقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب
ايضاً والتعريف سوى في ابل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفاتها
من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيراً ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم
بكونه اضافياً كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث
ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضاً قد تكون حقيقة ومجازاً لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان تعليق الحكم
بالوصف كثيراً ما يقصد هذا المعنى مثل قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد

التعريف نحو الصلوة اذا استعمل الشارع في الدعاء لان استعمالها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة
للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انه لازم للموضوع له لاشتمال الصلوة على الدعاء فلا بد ان يترك القيد في تعريف المجاز
ايضا لانا نقول لولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز
لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له
ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا
جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من
التقييد بقولنا على وجه يصح فاجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على
ارادة الموضوع له وفيه اغلاط لانه اشارة الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال كتبت الفرس وقسم السكاكي
المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه
فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف المذكور
الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت
تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم
الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس اسم المنية فقد تورث من الاظفار في تعرض السبع منها في انه كذلك يبني كما
هو شان العارية فان المستعير يتزين بالعارية في تعرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها
والاخر ليس مالكا ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا
ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له في هذا الكلام وهو الاسد في المثال الاول مستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع
والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة الفنية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار
مثلا وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها الى

لان المشار اليها القسم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما
ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما اي باستعارة يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل
الاستعارة كما في قولك اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة
المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم
من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة
وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة
التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا
مفردا كما تقول الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وتمام ما يتعلق بهذا
لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف
المجاز المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى الكلمة قسمان
خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب
بوجوه الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا ككلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ
ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية ولا يقع في التعريف
من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وسلمنا لكنا نقول بعدما اريد بالكلمة
ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد
ما هو اعم من النوعي والشخصي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا
على ما تبين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه
التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر
لانه لو ثبت ان شيئا من المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى الاستلزام

التركيب ولا يصح توجيه كلام السكاكي لانه قد مر في التحقيق مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
عبارة عن المشبه به بجزء ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي
فالحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وفيه الكلام في الاعتراض الثالث ان
اضافة الكلمة للشيء او تقييدها او اقترانها بالشيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم
للرجل المقترن بتاخر اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط
وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي
والمجاز انما هو استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له شكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة
التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او
الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي اذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ
الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية
وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال النفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار ثم اطلق
عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة
والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو
اظفار المنية الشبيهة بالسبع [illegible] فصرح بالتشبيه ليكون
الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في
الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للكناية ههنا وذلك
بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل فيه لجواز ان يكون
قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون
قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء

وعلى التقدير يكون مستهجنا ايضا لانه كان لا ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة
وفيها اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها
دليل ولا تدعو اليها حاجة وقد يقال ان المصنف فيه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية
لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه و
هي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال
الوهم متخيلة ويخالف تفسيره اي تفسير التخييلية بما ذكره تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال
وجعل الاظفار للمنية للقطع بان في تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناها الموضوع له وكذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف
في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى انه شبه شيئا
باليد بل المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي
دون المصنف لان الاستعارة في نفسه تقتضي تشبيه معنى بما وضع له اللفظ المستعار للتحقيق لا تجوز
الغي بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما بين من تفسير الاستعارة وان خصوص التفسير المذكور
بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام
المجاز اللغوي لانا نقول قد ذكرت معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو للاستعارة التي هي من اقسام
المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه
استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي فيكون
حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار فيكون مجازا لغويا وقسما من الا
ستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على
ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويفتقر ذكر السكاكي في

في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية
فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت
في التخييلية للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية
شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة
والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به
كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار
والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان قال انها
اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير
لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المشبه الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا
على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هاهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة التي هي المشبه بها
وهو مفهوم من ان الفرق لا يتضح وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتبار
في احدهما دون الآخر تحكم وتمايدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة الفرق بين التخييلية
والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حمل
على المجاز وجعل عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى
ذلك لان جعل المشبه به هو هو المشبه مع لوازمه فاذا قلت رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا
يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليتيح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا الا يكون الترشيح خارجا عن
الاستعارة زايدا عليها قلت الفرق بين المشبه والمجرع والمشبه به هو الموصوف بالصفة خارجة عنه لا المجموع

المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعني بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني
عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله
اذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار
التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة
بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة
ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لا ذكر
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر
في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع ومنه كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي
فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما
يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له
من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا
اعتراف بحقيقته التي الحكم من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل هنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة
المصرح بها في المشبه فكما ندعي هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى تهيأ لنا التفصي
عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هاهنا
اسم المشبه اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في
التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تخيل على سبيل التخييل ان الواضع كيف
يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا
الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ
المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف

الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق
الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هنا
هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما يقال ان لفظ المنية
بعد ما جعل مرادفا للسبع كان استعماله في الموت استعمالا فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا
بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق
من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولكن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية
اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد
السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له
مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع مجازا
كما في اظفار المنية فالاستعمال باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم فانه غاية ما يمكن في توجيه كلام
وفيه تأمل والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه والمنية مستعار له والحيوان المفترس
مستعار منه على ما سيجيء واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما
يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة
التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية
استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة
عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكونها قرينة الاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن
المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قوله نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية

عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليها قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع مستعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة
بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي
بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي
لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون
مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى
عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال بكذا بدون التخييلية ح ووجود الملزوم
بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية
التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا [illegible]
العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا يخفى ان الاستعارة تصريحية فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية
مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر
الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزم ان
يعده استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة
لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق [illegible]
ممنوع [illegible] وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم
ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال فانه جعلها
لسانا وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية اي التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا العكس كما
فهم المصنف فان قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان
للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال لانها استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال
فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها قسم من اقسام المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال

وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية مر

لانهم اتفقوا على استلزام الاستعارة بالكناية الاستعارة التبعية

ولا يشتبه ان كلام السكاكي والتعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظر فان قيل

ان اراد بالاتفاق في استلزام المكني عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد

الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في الكلام استعارة بالكناية

وتشبيها للعهد بالحبل النقض استعارة لابطال العهد وهذا ايضا تحقيقا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية

لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن

التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكرنا في اظفار المنية الشبيهة

بالسبع وقد توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي

كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم في

هزم الامير الجند قلت هذا ايضا ابطال لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت

من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة

نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني

عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها

استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهب في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة

التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما ان التخييلية عندهم كيد الشمال واظفار المنية

فصل في شرائط حسن الاستعارة

حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه

وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لانهما مبنيان على التشبيه فتتبعانه

في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ وهذا

قلنا بان يكون راجعا الى النفي تشبيه لا الاستعارة وذلك لان ابناء الاستعارة على تناسي التشبيه ونقل الوهم عن

الاستعارة الى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وادعاء التشبيه من الدالة على كون المشبه

اقوى في وجه الشبه كذا الملكي فانه تشبيه مذعنا بالمشبه بقاعدة التشبيه فضلا عن المحكي ومن هنا ان من شرائط

هذا الفصل في شرح قول المصنف مخالف
تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء

حن

حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير مقترنة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن

انواع الاستعارة ثم المجردة فاقتضت لحسن النسبة الى المرشحة كما مر ولذلك كان ولان شرط حسنه ان لا يشم

رائحة التشبيه لفظا نوصي ان يكون التشبيه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح

خاص لئلا يصير كل منهما الغازا ان تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز وجمعه الغاز

مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو لم يشم رائحة

التشبيه فلا يصير الغازا ولكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي

التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه الصلوة والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها

راحلة وفي الفائق تجدون الناس كابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او

ناقة يعني ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل الكاف صنوان لن تجدون

وليست مما نحن فيه في محل النصب على الحال كما قيل كالابل المائة غير موجود فيها راحلة او

حال مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يعني ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يجوز ان يكون

وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر

من انه اذا اخفى التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين

حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه

فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت

في ظلمة ولا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن

التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة لها

عندها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح

فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن

الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن اللام وقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة

مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها

فصل

يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه
يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي الى غيره كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي
وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهو الظاهر للزوم كالنصب في
والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف والمراد المجاز بالزيادة فلا يتحقق في كل الامثال فيه وهو
بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه جاء على التنبيه على المعنى الثاني
اقتداء بالسلف واحتذاء بصنيع الشارح عن الاول عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد
يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان ويشير لفظ المفتاح
اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية
والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان
المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف ههنا لا يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون
كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا
ومعتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك
وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب
حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف لان المقصود ههنا ان لا يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان
لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما ان يكون نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ
هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ
هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله
اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل
عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون

نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله

على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق
بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على
معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد
ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود حتى لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك
يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشابها به
لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكره في تعريف المجاز لكن تبعت
في ذلك السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع فيه لنفي الاتفاق
سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر
بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له
مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما هي موضوعة له
في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه
الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا وانما تسميتهم المجاز الى هذا النوع وغيره بمعنى انه
يطلق عليهما كما في المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي ههنا ان يتفرد به والله تعالى اعلم

الكناية

في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح
وفي الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار
اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى
مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد
ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع
ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا
في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي

فعلى هذا يكون مجازا على سبيل الكناية لا كناية حرفية لان المعنى الحقيقي لا يمكن اعتباره هنا نظرا ان الكناية قسمان قسم يمكن اعتبار المعنى الحقيقي وقسم لا يمكن فالاول كناية حرفية والثاني مجاز على سبيل الكناية هذا هو المستفاد من كلام السيد

فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وبهذا ينتفى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة
وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لصدق الملزوم بدون اللازم وهما باطلان وهو ان المفهوم من
التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى مع ارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قول صاحب
المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع طول
قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة
قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل وان لم يكن له كلب
ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد بالكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد
بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة
والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح
وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه
وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما فهم من قولنا جاء زيد مع عمرو وكذا ايضا قال
فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان يحمل قوله من جهة ارادة
المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز
من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى
من اللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق السكاكي
وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال
من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال
من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم للشجاع الى الشجاع ورد
هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز
ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما
فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا

وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا
معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح
بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون
المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده باللازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان
فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز
قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت والنبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى المطلوب
الاولى والثانية باعتبار كونهم عبارة عن الكناية يعني الاولى من اقسام الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي
الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل
بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع
والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهي ان تؤخذ صفة فتضم
الى لازم آخر وآخر فيصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة
عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اي ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال
المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثالث بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون
الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة
لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب
ان القرب هنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما او
في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من
الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال

من الكناية الى المطلوبة بواسطة قريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة
طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وطويل النجاد بقوله والاولى
كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة
احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند
طويل نجاده والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها
مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد
فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف
... المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا
... المعنى ... على ... في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كقولنا زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن
بحسن وجهه او كانت غيرها كقولنا ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي ... بخلاف زيد احمر ثوبه و اسود
ثوبه فانه تتبع فيه الاضافة وكذا ابيض هند فاتة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم
اتيها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت
القطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى الموصوف انما هو لامر لفظي وهو امتناع خلو
الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل و
اعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به
على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه
كل احد وليس ينتقل منه الى نوع اخر ومنه الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا ببادي
النظر وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية رتبة خفية بعرض القفا من الكناية
اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عرض
القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة

بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية
قد لا يكون هو الوصف المقصود بالتصريح وقد يكون ما هو كناية عنه ... ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال
من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد
الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثرة الاحراق الى كثرة الطبائخ ومنها الى الكثرة ...
الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى
المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء و
بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر
لآخر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف فان لم يرد بالتخصيص الحصر
او لا وجه لها كما ذكر كقول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية والندى اي العطاء في قبة ضربت على ابن
الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر
ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول او منصوب
القول او منصوب معطوف على منقول لان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة
على هذا المعنى كالاضافة وسيبايها والاسناد ومثلها مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج
او تجمع ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف يصرح به ... اشتمال الكلام
الكلام باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره ... لان قولنا طويل النجاد مضاف الى ضمير
في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وكذا في المفتاح ... يعرف
انه ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك
الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن
الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له
لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح

لثبوت الجود والكرم لم يكن عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذه الاشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد
بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني كقولهم طويل النجاد بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة
النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة
فلو صرح باضافة النجاد الى ضميره كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة
الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن هو له والضمير واشباه هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت
ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية
اليه قلت ليس هو كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية
المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني
والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول
في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر
مع انه قد كني عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر لكن لا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في هذه الكناية
المقصود التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال
وعرض الكلام ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه من عرض بالضم اي من جانب وناحية قال السكاكي
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم
لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض
اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال
عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه
المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام

كنايتان

اذا كانت الكناية في النسبة يجوز ان تكون الصفة كناية او صريحة ويجوز ان يذكر الموصوف وان يحذف وان كانت النسبة صريحة فلا يجوز حذف الموصوف سواء كانت الصفة صريحة او كناية
اسعاد

وجه ما سبق منه ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال تتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها حسن

لما تومي به الى المطلوب ليس التلويح كانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى
يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة
الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني
محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها
اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في
اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة
بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اوما رايت المجد القى رحله
في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت
تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان
كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في
الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا
وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا
وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه
ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال الكلام
فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم وقد تكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له
وليس كناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم
يلتفت اليه احد بل هو لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على شيء دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي يفيده
السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه

التهديد

سالك كل من هذه سبيله الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت تهديد
غير المخاطب بسبب الايذاء مع علاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا او فرضا وتقديرا كان مجازا

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك
الملزوم عن اللازم وفيه ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة
التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة
بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من نوع المجاز على رأي الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون
المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه
يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزيته في قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد
سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول
افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليس فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول
افاد زيادة لقراه لم يفده الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف
بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا
رأيت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيده قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد
والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بانه ليس شيء من هذه الامور يفيد زيادة في
المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك
ليس سببا لشيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة
الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو
ذلك وفيه اوهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع
زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها
قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون

بان

بان المفهوم من الخبر ان الحكم ثابت او منتف وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا
انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان
المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى
آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد وهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل
عليه بان تجعله اسدا وهذا ايضا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني
من عبارات الشيخ لافتقاره لما تأمل آخر والله الهادي الى آخر الكلام في فن البيان والله المشكور على نواله
وهو المسؤول لاتمام الفن الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة
والمراد بوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث
الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال بعد رعاية وضوح الدلالة اي الخلو
عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه
التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال وللخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا
سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل لكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا
عما يكون داخلا في البلاغة مما يبحث عنه في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيه بعض
ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلوص عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه
تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الرواية والاصالة وان كان بعضها قد يفيد
تحسين اللفظ ايضا ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ كذلك وقدم المعنوي لان المقصود والاصل والغرض الاولي
هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فالمعنوي المذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون
فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي
معنيين متقابلين في الجملة ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما

عامة للثلاثة كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان
التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة
او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع
الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها
ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر
تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل ومن نوعين عطف على قوله من نوع والمقصود ان يكون
من الثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه
فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان
طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما
امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون
ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد
الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين الالوان من التقابل
جعله المصنف من اقسام الطباق لكنه من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام
في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي
من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية
عن دخول الجنة وبما في البيت من الكناية قد يلتبس من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا يحتاج
الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري مذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب
الاصفر واسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فحبذا الموت الاحمر
فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون

ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية
واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان
ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى
اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين
غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي
يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء
وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني
ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد
ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر ولقائل ان يقول ويدخل فيه اي في الطباق بالتفسير
الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان
يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين
او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما يظهر من الامثلة ثم خص
اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة
بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول
ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اتى بالحسن والدين والغنى
ثم بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره
لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا
الا بين الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه

سك عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم
الاتقاء المقابل للاتقاء فيه المثال فينبه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق
بالطباق كما ترى من ان مقابلة الاعطاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة
وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما و
اذا شرطت هنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امرا شرطت ثم اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده
بين هذه كلها الا انه كما بين الاستغناء كما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل
ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد
المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون نحو … لانه من المقابلة لانه اشترط
في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة النظير
ويسمى الطباق والتناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد و
المناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين
نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قول البحتري في صفة الابل كالقسي
المعطفات اي المنحنيات من عطف العود حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع
بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي
الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر نحو قول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه
في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب
فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا
والبحر وكف تميم مع ما في البيت من حسن الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية للصاغر عن الكابر كما يقع
في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء
الشاعر **ومنها** اي ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه

وهو يدرك الابصار

غير مدرك

غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم
فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور
الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد
يرد عليه حكمه فهو العزيز الغالب من عزه يعزه اي غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم
انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك
لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي نجم اي ظهر من الارض لا
ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن
مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما في ايهام
التضاد ومن ايهام التناسب قول الشاعر … وحرف كنون تحت راء ولم يكن … بدال يؤم الرسم غيره النقط اراد بالحرف
الناقة المهزولة وهي … مطوفة على الوسط في البيت الاول يحل عن الوسط الثاني والنون هو الحرف
من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على وهم وراء اسم فاعل من رأته
اذا رأيته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركاب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر
وقوله يؤم الرسم صفة الدال والمعنى … والحسبة عن ان مركب من النون … في الضمر والانحناء كالنون
… الاطلال … من شغف … دواة استمد منها
كما لو في النون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المتناسبة واما
ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف الذي على لونه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام
بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله من مديح يحيى تسربل وشيا من خزوز
تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي
لبس والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز
مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احلى وامر واضر وانفع … واخشن وامشى

وابرزوا انه ذب للمعالي اي كن حلو اللقا للاولياء مرا لاشقاء الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق ليتأسى بك ابن حسان
يخاشن ويرشى ان امرح حال من فاعل حاله وابرس برن اللتم لحته اي اشد حال المسدس والمذنب اي اجب
للمعالي واجمعها حال مذنبه لامر فانتدب اي عاد لا جاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين
الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة **ومنه**
اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد والرصد القوم
يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان
يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فقرة والمتن هي في الاصل خرزة فقار الظهر على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه
اي العجز وهو آخر كلمة من البيت والفقرة اذا عرف الروي فان الروي الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات فهم العجز في الارصاد
بالنسبة الى من يعرف الروي ... من طلب اواخر الابيات او الفقرة يجب تكراره في كل منها فلا يكون
من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفته حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا
كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لم يعرف ان حرف الروي النون ربما توهم ان العجز هنا فيما هم فيه
اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي وليس الذي حللته بمحلل
وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في
النثر نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معديكرب
اذا لم تستطع امرا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع **ومنه** اي ومن المعنوي المشاكلة وهي ذكر الشيء
بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سالته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف
والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على
انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر خياطتهما
بلفظ الطبخ لوقوعهما في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات

الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله
صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون
آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا
بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة
ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون
اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك
قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل
صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي
سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار
اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة التقديرية
للحال وان لم يكن له ذكر في المقال **ومنه** اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان يزاوج
المزاوجة اي الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بين العير والنزوان بين معنيين في
الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل واحد منهما معنى
رتب على الآخر كقوله اي كقول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت
الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي
واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قول الشاعر اذا
احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى
الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معنا ما

ما ذكرنا لا يلتبس لما توهم من ان معناه ان يجمع بين متنافيين في الشرط ومتنافيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نفي الناس
ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختهما الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول المراد وجه من مثل قولنا
اذا جاءك زيد فسلم عليه واجلسه فافهم طب **ومنه** اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم
جزء من الكلام على جزء آخر ثم تؤخر ذلك المقدم على الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا
ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق
على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر طرب لما ان الهم يعلم وجهه وليس بلا داعي
القدس بريح ولا تكن طب ويقع العكس على وجوه **منها** ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين
السادات وهو الذي اضيف اليه العادات وقد وقع بينهما بان قدم العادات على السادات ثم عكس
فقدم السادات على العادات **ومنها** اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو
يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت فانه قدم الحي واخر الميت ثم عكس
فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو
لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان
واقعان في طرفي جملتين **ومنها** ان يقع بين طرفي جملة كما في قوله طرب يا خراز الفنون زوار
شباه وللفنون فنون فقيل فيه بطيب الفنون وحلتها يشبه ان الفنون فنون **ومنه** اي ومن المعنوي
الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم
يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد
لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش
حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم
وغيرها الارواح والديم وسلم بان هذا الدهر لا بل لا **ومنه** اي ومن المعنوي التورية
وتسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان

مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو
استولى ولم يقترن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما
يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما قبلها فكقوله والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها
البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بعدها كقول
القاضي ابي الفضل عياض في صيف بارد شعر مارة او الغزالة الشمس طول الذي حربت ما تفرق بين الجدي والحمل
يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة فتارا تغرب في برج الجدي وان الحمل ارادوا بالغزالة
معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الوحشية ذكر للمراد وكذا
الجدي والحمل وقد يكون كل من الموريين مرشحا للآخر كما في قوله احسن السقط او احرق للذاهب التم للمعنى لحام
لا تخفى وان كذب للحال ارادوا بالحد الخط وبالتم الجماعة من الناس وبالحال المحلة فان قلت قد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه مثل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير
الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فلا يتبع هذا المعنى الحسن مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود
يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل
للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل
وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة
والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل مفرداته حقيقة او مجازا وقد صرح الكثيرون على تفسير اليد بالنعمة والايدي بالقوة
والاستواء بالاستقرار والتمسك بالقوة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليد
القدرة فذكرهم ذلك على سبيل التفسير على الله وقصدوا الى الجارحة هو خاص الصانع من صفات الخلق تعالى وتعالى
والا فلا تكلف في التمثيل قلت فذكر المصنف في مثال الايتين مثالا للتورية على ما اشتهر بين
اهل الظاهر من المفسرين **ومنه** اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له
معنيان احدهما ان احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد
باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما ان احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر والاول

كقوله إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا أراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبت
والثاني كقوله فسقى الغضا والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي أراد بأحد الضمير
الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار أي أوقدوا
بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا **ومنه** أي ومن المعنوي اللف والنشر
وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة
بأن السامع يرده إليه أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له فالأول وهو أن يكون ذكر المتعدد
على سبيل التفصيل ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول من النشر للأول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من
فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل
الله على الترتيب وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف وهو ضربان لأنه إما أن يكون الأول من النشر
للآخر من اللف والثاني لما تلاه وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله أي قول ابن حيوس
كيف أسلو وأنت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن
والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم أو لا يكون كذلك بل يكون مختلط الترتيب
كقولك هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الإجمال
نحو وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر
الفريقان على طريق الإجمال بالضمير العائد إليهما دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور إجمالا
هو الفريقان وذلك أن محله قول الفريقين فإنه دل على أن القولين في قالوا أي قالت اليهود وقالت
النصارى وإنما سمي هذا الإجمال لفا من القولين فإن ما لكل منهما في الآية هو المتعدد المذكور
أولا على ما يشعر به صاحب المفتاح حيث قال هو أن تلف بين شيئين ثم تأتي بهما كلاما مشتملا على متعلق
بأحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين أي وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا وقالت
النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين أو بين القولين إجمالا لعدم الالتباس

والسامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده أنه أي الداخل
هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب
لا يتصور فيه الترتيب وعدمه ومن غريب هذا النوع ضرب آخر من اللف لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد على التفصيل ثم
يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الإجمال ملفوظا أو مقدرا فيقع النشر بين لفين أحدهما مفصل
والآخر مجمل وهو أيضا لطيف المسلك وذلك كما في قول ... أو أطيب عمرا أو أحسن ... بكر أو اللذات
والإكرام ومخافة الشر على ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر
فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر وأمر المرخص له بمراعاة
عدة ما أفطر فيه ومن الترخيص في إباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون أي إرادة أن تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف
لطيف المسلك لا يكاد يهتدي إلى تبيينه إلا النقاب المحذوق من علماء البيان في الكلام وعليه إشكال وهو أن
جعل الأول من جملة المعللات أمر الشاهد بصوم الشهر ومن لم يذكر شيئا من العلل فما ذكره في بيان تطبيق
العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام وتحصيل السؤال عنه بأن يقال إن ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر
في تفصيل المعللات ليس لأنه مستقل بمعلل من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لنوع الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه وتمهيد لذلك لأنه لم يتحقق من أمر المرخص بإعادة ... كما قال ومن
الترخيص فالحاصل أن المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر الشاهد بصوم الشهر وهو الترخيص وأمر المرخص
بمراعاة عدة ما أفطر ليصومها في أيام أخر وفي هذا الكلام دلالة واضحة على تعلم كيفية القضاء فصار المذكور
بعد الأمر بصوم الشهر ثلاثة أحدها أمر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص
ووجه ذلك مترتب على الأمر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا إلى أحد من هذه الثلاثة وهذا يدل
أن قوله ولتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة شامل لأمر الشاهد بصوم الشهر بناء على أن العدة هي الشهر كله في

(في الحاشية: الشهر)

الشاهد وعدة ايام الافطار فى المصر كرّ وقت نظرا لانه لم يتعلق الامر به بصوم الشهر كما كان عدة ايام

في انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى

المذكور قبله وهو الامر المختص بمراعاة عدة ما افطر فيه **ومنه** اي من المعنوي الجمع وهو ان

يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون

اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء

نال وجدان المال ووجدا وجدة اي مفسدة مفسدة للمرء اي مفسدة اي داعية له الى الفساد و

منه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله

اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين و

هي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء **ومنه** اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر

متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي

(في الحاشية: [illegible])

فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر والحاصل ان يقول ان ذكر الاضافة معين عن ذكر التعيين

او اللف واللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه [illegible] وعليه فليتأمل

كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد

على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان [illegible] الاستثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم

الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المقدر عير الحي اي الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب

هنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد

يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثى اي فلا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط على الخسف

والى الثاني الشج على التعيين [illegible] به او ذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون

اشارة الى العير والوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر [illegible]

[illegible] النسخة انما هذا ان القرب فيه اقل وانما يشار الى بعيده فيكون اشارة الى ما عبر عنه [illegible]

[illegible] اشارة الى [illegible] اي الوتد او بالعكس [illegible] ان التعيين [illegible]

منه

ومثل به السكاكي اللف والنشر فليتأمل **ومنه** اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان

في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل

وجه الحبيب وقلبه في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه من جهة الضوء واللمعان وادخال القلب من

جهة الحرارة والاحتراق **ومنه** اي ومن الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد

ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقوله اي المتنبي حتى اقام اي الممدوح وهو سيف الدولة وتعدى الاقامة

بعلى لتضمنه معنى الاستيلاء على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان

جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق

اعني قاد المقانب اي قاد العساكر حتى اقام على ارباض المدينة وقد شقيت الروم وبهذا الشقاء [illegible]

في البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله

فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولام للسبي

منهم للملك والاختصاص لا للاباحة وفي هذه المقالة بدعة كانهم لسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل

هذا البيت قوله والدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال فجمع فيه ارض العدو وما فيها

في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح

مواضع لا الايراد المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا ابيات كثيرة والثاني اي التقسيم ثم الجمع

كقوله اي حسان قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم

نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة فاعلم شرها البدع جمع بدعة

وهي ما الامثل الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد هنا مستحدثات الاخلاق لا امور كالغرائب فيها

قسم في البيت الاول صفة الممدوح من ضرر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعهما في الثاني كونهما سجية حيث قال

سجية تلك منهم **ومنه** اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يوهم تفسيره لكونه معلوما

مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله يوم ياتي لا تكلم نفس الا باذنه اي اوه وماله اليوم انه هول والظرف

منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي اذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون

هر که او تا ... [illegible]

باد صبا چشم خوش یار به چشم من

هر که [illegible] بکر کار و نا توان

چشم [illegible] چشم خوش [illegible]

باد صبا زیرد [illegible] انجام [illegible] یابان

الا من اذن له الرحمن وقال صوابا وبين ان يوم لا ينطقون وقوله هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف
والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار
بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس
والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السماوات والارض اي سماوات الاخرة وارضها لانها دائمة
مخلوقة للابد وهي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب وكذلك الا ما شاء
ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السماوات والارض الا
ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير منقطع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في
قوله الا ما شاء الله قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار وعن الخلود في نعيم الجنة عن ان اهل النار
لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة [illegible] ورضوان الله وما يتفضل الله عليهم بما لا يعرف كنهه الا الله
كذا ذكره صاحب [illegible] وما ذهبنا اليه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار
في صحة الاستثناء لان خروف لكم من الكل ماكث من البعض وكذا الاستثناء الثاني ان بعض
اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون العاصون الذين فاتوا الجنة ايام عذابهم والعائد من سعداء
كما يعتبر باعتبار الانتهاء فكذلك يعتبر باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار سعادة الايمان
والتوحيد وان [illegible] لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي
تعم ثم فرق بان اوقع الناس بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد
واحد ثم اضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله واما الذين
سعدوا الى الاخر [illegible] ان يذكر احوال [illegible] الى كل من [illegible]
[illegible] الطيب [illegible] والثناء [illegible]
وطاء [illegible] الاعداء وشانهم [illegible] والافواه [illegible] الاعداء [illegible]
[illegible] كثيرا [illegible] واحوال [illegible]

الحاز

واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني الاستثناء اقسام التي كقوله لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور
او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ذكر او لا يكون فاذا كان فاما ان يكون ذكرا
او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى
يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكنه تجبر تاخير
الذكور [illegible] لان في التعريف [illegible] فقال يهب لمن يشاء الذكور ان اللذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا
حقهما من التقديم فقدم الذكور وتاخر الاناث تنبيها على ان تقدم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر

ومنه ان من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امرا آخر مثله فيها اي مماثل
لو كما لا لامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر
ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو
اي التجريد اقسام **منها** ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم يعني في الصحاح حميمك
قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله
فيها اي في الصداقة **منها** ان يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سالت
فلانا لتسالن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
والباء التجريدية على حذف مضاف يعني قولهم لقيت من زيد اسدا اي لقيت من لقائه اسدا او الوجه شبهه بالاسد
وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قوله تعالى لهم فيها دار
حمم لفوات المبالغة فيه وحصوله من حصول حرف طباق **ومنها** ما يكون بدخول الباء في المنتزع
والمصاحبة في المنتزع كقوله وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل
[illegible] واستلامها [illegible] الوجه [illegible] تعدو وتسرع بي الى صارخ الوغى اي
الوغى وهو [illegible] بمستلئم اي من لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو
الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير [illegible] من مكانه وارسله [illegible]
لكمال استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابسا درعا **ومنها**

يكون مرجوا في الفرع به كقوله فقال لعلم فيها دار الخلد ان في حشم وهي دار الخلد لكنه ابدع منها دارا قوى وحلقا

في حشم وهي دار الخلد لكنه ابدع منها دار آخر لا لاجل الكفار يهولها لا وما ومبالغة في اتصافها بالسنن **فمنها**

ما يكون بدون توسط اوف كقوله ان ضاع من سلمه للشيء ملس الشباب لا رحلت بمروءة يكون العمايم ان لم العمايم للاسعا

عروة وردون كو العمام فالطرف مصوب سارحلي ويموت مصوب سا مصرة كانه قال الان يموت كرم

يعني بالكرم نفسه مكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولو لم يقل واموت وبه الخلاف قوله اما اعطيتك

الكونه فضل لديك ولا سعي للانتزاع فيه وقيل هذا وهو او يموت مني كرم فيكون من القسم الاول لمعنى الكون من الحرونة

وفيه نظر اولا لاحاجة على هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا اسقط ما قيل انه اراد ان

البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه وثانيا لان التجريد لا ينافي الالتفات

من التكلم الى الغيبة بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويخاطبها لكنه كالتجريد في تطاول ليلك بالاثمد

والبيت فيه قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي **ومنها** ما يكون بطريق الكناية

كقوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد وهذا ابدع من التجريد

الى الشرب الكاس بكف على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه

يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خرج لشيء معنى توقفته ههنا ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس

التجريد في شيء انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه يكمل للطافت

لم يكن فيه ما راسه ويكون داخلا في قوله **ومنها** مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينزع

فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي كقول ابي الطيب لا خيل

عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله

في فقد الخيل والمال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل

ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردود لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة

الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له

قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا

انشدته صدقا

انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ

فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث قلل

جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويصببن

ونحو ذلك والمذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفضيل المذهب

مطلقا والى تعيينها لبعض المقبول من المردودة ولهذا لم يقل ومن بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه

في الشدة والضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي لكن الوصف غير متناه

فيه اي في الشدة والضعف ولو ذكر الضمير وافرده باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة

في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس

يصف فرسا بانه لا يعرق وان كثر العدو فعادى عداء اي الصياح العداء بالكسر الموالاة من الصيدين

يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة

الانثى منه دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل اي ان

يعرق الفرس ادرك ثورا او نعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان

ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا اي ارتحل الاعلى

الجانب الاول يرسل الكرامة والعطايا على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق

مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو

كقوله اي كقول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق اي يبلغ

انه يخافك من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف

منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنه

في الشعر تخال كما واقر اشارة ابلا وزاد يكاد ان يسخوا الرجالا **ومنها** ما تضمن نوعا حسنا

كقوله اي كقول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا اي عقدت سنابك تلك الخيل وفوق رؤوسها

عثيرا اي غبارا لو تبتغي عليه عنقا لامكن اي لو تبتغي عليه العنق امكن اي المرتفع

من سنابك الخيل فقد اجتمع فوق رؤوسها متراكما ومكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن فقد اجتمعا اي ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني
اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب
لطول سهري في تلك الليلة وعدم انطباقهما وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما
يقربه الى الصحة **ومنها** ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على
الشرب غدا ان ذا من العجب **ومنه** اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب
على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب كقوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الالهة وفي المثل الا انه ... قال الجاحظ زعم ان المذهب الكلامي في القرآن وكأنه اراد
ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية والا فهذه ليست كذلك لان تعدد الالهة
فليس لاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن منذر
وقد كان مدح آل جفنة فاتهمه النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهل ...
واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت
قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي اغش من غش او خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة
للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد الشام
مستراد اي موضع فيه تردد لطلب الرزق ومتجه من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اي في ذلك
الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكّم في اموالهم واقرب لديهم اي احكم في اموالهم مقربا
منهم ورفع المنزلة عندهم كفعلك في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا
يعني لا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان
مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي تسميه الفقهاء قياسا ولكن

على صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدحكم لكم ذنبا لكن اللازم
باطل فكذا الملزوم وقد ورد على صورة القياس الاقتراني وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي
الاعادة اهون عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان
وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل والرب ليس بآفل فالقمر ليس برب **ومنه**
اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي بان ينظر نظرا
يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف
علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع
ضررهم وبهذا ظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي
ومنشأ هذا الوهم ان ارباب المعقول يطلقون الاعتبار على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم
لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي
علة مناسبة لها اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة
وان كانت لا تخلو في الواقع علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك نائلك السحاب وانما حمت به
فصبيبها الرحضاء اي لم يحك عطاءك السحاب وانما حمت بسبب عطائك وتفوقه عليها فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى
فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها
اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اي لو كانت علتها هي المذكورة لكان المذكور علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله
اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم
انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم من منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه
ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعدائه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تابع
في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب غير ما عاد الى الحرب تبعت الذئاب ...
ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوة الغضب منقدة والا

وتحسين اشياء تصورا ادابه حسنه وفرط انسه منهم وانه لا يحتاج سبيلا فوقهم واستصغار لغم العاشق اي الصغير العاشق
او غير اشياء اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك انساني اي احذارك اي
انسان انساني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الكافة فيه حسن لما
يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه ان الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره ان حذار
الشاعر منه اي من الواشي بما اساءه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه
او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله اي هذا البيت للمصنف وقد وجدنا فارسيا به المعنى مترجما لو لم تكن
نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء فهذه الجوزاء المدوح صفة غير ممكنة قصدا اثباتها كما ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام
ما هو اصل وهو امتناع الشرط لامتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها او
عقد النطاق عليها اعني حالة التشبيه بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من
من الضرب الاول وهو مثل قوله لم يحك نائلك السحاب الخ فزعم انها وان الانتطاق صفة ممكنة الثبوت
للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ لان حديث انتطاق الجوزاء اشهر من ان
تكن الحكاية على محسوس او المراد به حالة التشبيه بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح
بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون هذا البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اعني الاستدلال بانتفاء الشرط يكون رؤيته منتطقا من صفة الانتطاق عليه تكون نية
خدمة الممدوح او للاعلية كما في انتفاء الفساد وقيل انتفاء التعدد للاله والاصل ان العلة الا ان
قد تعقد كونها علة الثبوت الوصف ووجوده كما في الضرب الاول لانه ثبوته معلوم والمقصود كونها
علة العلم كما في الآية من اوجه العلم ثبوته في الوصف اثباته ما دام حصلت نية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع
منع الغنائم قلت لا يخفى بكلف لان الظاهر من قوله ان مبنى الوصف علة مناسبة لها علة التعريج لكن الوصف
لا للعلم ولقوله ان حسن التعليل ما يبنى على الشك وكونه مبنيا على الشك لم يخل من حسن التعليل لانه او عاه
واعتبار الشك جانبه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر غيبن تحتها الخ المراد بالسحاب الغر المطر الغزير

الا جبر

الا غيبن تحتها حبيبا فما ترقأ اي ما تسكن لهن مدامع وقصد في غيبها الى ان في السحاب التي
وهو قول ابي تمام ربع الصبا انسيها لطالما عن حين جادها وهو ما يعنى ببيت الرجع المزن انها وجادها
وهو المطر العظيم القطر والماطر السائل بعد الخ سبيل الشك نزول المطر من السحاب صفة ثابتة
لا يريد ثم بكي عليها وهذا البيت سن قوله قبل طال لها طال عليها الامد ودرست معالمها ولا بعد
لها البلى كما كان لها وجد اعداد الاحبة منها لوعة وقال بعض الشارحين في تفسير هذا البيت قوم فقال اراد بالحبيب
ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائكة لطلع القصيدة وهو قوله الا ان صلاح عن عمايتك
عشية سار عن البرد بالملام وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وحينئذ
هذا ما الغرض فيها للوقار الملام فكان ليس انه تمام هو الحبيب الذي بعده السحاب يبكي الديار
ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك
ذلك الحكم لمتعلق اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو غلام زيد راكب ابوه راجل كقوله اي
قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الناس فيأخذه من
ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول
الراجحة واشراف وملوك وقد طرق فيه قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء
فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب **ومنه** اي
من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم ابطل هذا النسبة على الذم لانه الاعلى كقولهم في ذلك في غير المدح والذم
ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا
ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وسد الطريق الى اباحته
وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح
في صفة الذم كقوله اي كقول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل
من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش على العيب صفة ذم منفية فاستثنى منها صفة مدح هي ان سيوفهم ذوات فلول

إلا أن كان فلول السيوف عيبا فأثبت شيئا منه أي من العيب على تقدير كونه منه أي كون فلول السيف من العيب
للقصود والتصريح به والأول معلوم من كلامه على الشرط وهو أنه التقدير وهو كون الفلول من العيب محال
لأنه كناية عن كمال الشجاعة فهو أي إثبات الشيء من العيب المعلق بالمحال كأنه تعليق بالمحال والمعلق بالمحال
محال فهو للمبالغة فالتأكيد فيه أي في تأكيد المدح بما يشبه الذم في هذا الضرب من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة لأنه علق
على نقيض المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق ومن جهة أن
الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال أن يكون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء
فذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء وهو المستثنى
بحيث يكون ذكر المستثنى إخراجا من حكم إثبات المستثنى منه وذلك لأن الاستثناء المنقطع مجاز على ما عرف في أصول الفقه
وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم إخراج شيء وهو المستثنى
مما قبلها أي قبل الأداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئا مما قبلها
مما قبله من النفي ويوجد إثباته حتى يحصل فيه شيء من العيب فإذا وليها أي الأداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والإشعار
بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحول الاستثناء إلى الانقطاع جاء التأكيد
المدح بما يشبه الذم أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء
أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له أي لذلك الشيء نحو أنا أفصح العرب بيد أني من قريش وبيد بمعنى غير وهو
أداة الاستثناء وأصل الاستثناء فيه أي في هذا الضرب أيضا أن يكون منقطعا كما أن الاستثناء في
الضرب الأول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا الآن ظاهر أن الأصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال الأصل لكنه أن الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الأول
بدلا من الانقطاع لأنه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها وأدام تقدر الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الأول وهو أن
الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث أن الاستثناء
فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيد من الوجه الأول أعني كونه كدعوى الشيء ببينة لأنه

مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا أي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني
فقط كان الضرب الأول أفضل لإفادته التأكيد من الوجهين وأما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما إلا قيلا سلاما سلاما
فيحتمل أن يكون من الضرب الأول أي بأن يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وأن يكون من
الضرب الثاني بأن لا يقدر ذلك بل يجعل الاستثناء من أصله منقطعا أو يحمل عليها أي وهو أنه يجعل الاستثناء منقطعا
حقيقة لأن معنى السلام الدعاء بالسلامة وأهل الجنة أغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام
لولا ما فيه من فائدة الإكرام فكأنه قيل لا يسمعون فيها إلا قولا إلا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا
ولا تأثيما إلا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثاني
أعني حقيقة الاستثناء المتصل لأن قوله سلاما وإن أمكن حمله من قبيل اللغو لا يمكن حمله من قبيل التأثيم وهو النسبة
إلى الإثم وليس لك في الكلام أن تذكر متعددا ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الأول مثل أن تقول ما جاءني
رجل ولا امرأة إلا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب أن تؤخر الرجل **ومنه** أي ومن التأكيد
المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو أن يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه
معنى المدح وهو قوله تعالى وما تنقم منا إلا أن آمنا بآيات ربنا أي تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر
كلها وهو الإيمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم إذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا أهل الكتاب
هل تنقمون منا إلا أن آمنا بالله وما أنزل إلينا فإن الاستفهام فيه للإنكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب
الأول في إفادة التأكيد من جهتين والاستدراك في الآي عليه لفظ لكن في هذا الباب أي باب تأكيد
المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في إفادة المراد كما في قوله أي قول بديع الزمان الهمذاني هو البدر إلا أنه البحر زاخرا سوى أنه الضرغام لكنه الوبل فالأول أي استثناء في سبيل قوله صلى
الصلاة والسلام بيد أني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك فيه من التأكيد ما فيه في الضرب من الاستثناء
منقطع والاستدراك يفيد **ومنه** أي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما
أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها أي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان
لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه وثانيهما أن يثبت للشيء صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى كقولك

فلان شاعر الا انه فاضل فالعرض الاول ضد الثاني من وجه والثاني من وجه واحد وبعضهما على فاسق ... ما بنه
الضرب الاول الاستثناء الذي يكون المستثنى منه الاصلية والاستدراك منه بمنزلة الاستثناء يكون فاضل لكنه فاسق

ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي كقول ابي الطيب
نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة وكره فلا فلته ثم اورث
اعمارهم لحلدت الدنيا بشيء وجه ليستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بالحلود
ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي ففيه انه في البيت وجها اخر من المدح
احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال بل انما هي من علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل من قتلته
لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل
من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده.

ومنه اي من المعنوي الادماج فقال ادمج الشيء
في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب بقوله ان يضمن وهو
اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الآخر يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق
لاجله فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره كقوله اي كقول ابن نباتة
اقلب فيه اجفاني كاني ... اعد بها على الدهر الذنوبا
فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ... وذلك الليل كانه اعد على الدهر ذنوبه وقوله احترازا عن
الاعم من ان يكون واحدا او اكثر كانه قول ابن نباتة ولا بديا من حيلة في وصاله
ساعدني اوقع للاستفهام فانه ادمج في الغزل الفخر ... ذلك بالاستفهام من جوه
لان بوقوع الشكوى من الزمان ... الاستفهام يخرج الانكار ... اي
لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن ... انه لم يعرف معارضه ... الكمال كان ...
لو صلح ... المعاني ... انه ان وجد من يصلح لان ...

فان

فان الوداع يستفاد اخرا لامر

ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمنى ان يصير
العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى العكس فيكون ذما قال السكاكي منه اي من التوجيه متشابهات
القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه ان يكون في التوجيه
استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر
متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام

ومنه اي من المعنوي الهزل الذي
يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب **ومنه** اي من المعنوي تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله
تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان
الدال على الشك والمبالغة في المدح كقوله الم تر البحتري الم يرق سون او ضوء مصباح
ام ابتسامها بالمنظر الضاحي اي الظاهر للعين ... لم يعرف منها ... البرق وضوء المصباح
او المبالغة في الذم كقوله فما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء
والتدله اي التحير والدهش في الحب كقوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في ايام ليلى
والتقرير ... الطالب ... والتعريض والاستهزاء ... كقوله ... سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع ... بالسلم او كبعض
... والتوبيخ ... كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم
كل ممزق انكم لفي خلق جديد ... كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما ...
... وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ونحو ذلك من الاعتبارات

ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء

ثبت له الا لذكر الذي حكم فيه بالعزة ان ثبتت له في كلامك تلك الصفة لغيره وكان الذي من غير تعرض لثبوته
او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عنه كذلك الغير نحو يقولون
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز
صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز
الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم
يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم
والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها
ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بحمل اي انما يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت
اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت على الاتيان
مرة بعد اخرى فحمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وذلك بذكر متعلقه قلت طال الا بل تطولت
وابرمت قال حبل ودادي اي اطولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرمت ايضا احكم
والتطول التفضل والانعام وقوله ابرمت ايضا من ابرام الحبل ... واخوان حسبتهم دروعا
فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان نوع منه لان اللفظ
المحمول على غير مراد المتكلم لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى غلط فيه خلاف ذلك المعنى

ومنه

اي من المعنوي الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف
في السبك فليس المراد الا ان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك
فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم
اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وافتخروا بذلك فقد اثرت
في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن
الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ثم تمام الكلام في الضرب المعنوي ثم

واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة فالمذكور منه

في الكتاب ستة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ ليخرج التشابه في المعنى نحو اسد وليث
او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة
مع تفاصيلها والجناس جنسان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
فكل من الالف والياء والتاء وسائر الحروف نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها
وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد فيما احدهما وهو الاخر فان هيئة الكلمة
هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب
المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الحتف
والفتح وهو ما لحسن في جملة القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان
المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل
هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان المتفقان في الافراد او الجمع بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم
الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال
آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى
الاعمار واما مختلفين نحو فلان طويل النجاد والاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض
وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى
كقول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده
وايضا قسم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي المتجانس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس
التركيب وبعد ان يكون المتجانس جناس المركب فان اتفقا اي لفظا المتجانس اللذان احدهما مركب والاخر
مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس المركب باسم المتشابه لاتفاق اللفظين في الخط ايضا كقوله اذا ملك
لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي الفتح
مطايا مطايا وجدتكن منازل منازل ... فطالما مطايا مطايا مناديَّ والآن

ای وان لم یتفق اللفظان احدهما مرکب فی الخط خص هذا النوع من جناس الترکیب باسم المفروق لافتراق اللفظین
کقوله ای ابی الفتح کلکم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذی ضر مدیر الجام لو جاملنا ای عاملنا بالجمیل فان قلت
فی قوله والا خص باسم المفروق ما لا یکون اللفظ المرکب مرکبا من کلمة وبعض کلمة کقول الحریری ولا تله عن
تذکار ذنبک وابکه بدمع یضاهی المزن حال مصابه ومثل لعینیک الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه
والمثال مرکب من صاد هو المیم من مطعم والصاب عصارة مرة المصاب الاول اما مصدر میمی من صاب المطر
او اسم ... فهل یسمی مرفوا قلت لا دخل فی المرفو ان لا یکون المرکب مرکبا
من کلمة وبعض کلمة والتقسیم ان المرکب ان کان مرکبا من کلمة وبعض کلمة سمی مرفوا والا فهو متشابه
او مفروق ... الایضاح من عبارة الکتاب ... اذا کان اللفظان متفقین فی انواع
الحروف واعدادها وهیئاتها وترتیبها وان لم یتفقا فی ذلک فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق
فی ذلک اما ان یکون بالاختلاف فی انواع الحروف او فی اعدادها او فی هیئاتها او فی ترتیبها لانهما لو اختلفا
فی اثنین من ذلک واکثر حتی لم یبق الاتفاق الا فی النوع والعدد مثلا او فی الهیئة او العدد فقط تعذر
من باب التجانس لبعد المشابهة بینهما فلهذا انحصر المذکور فی الاربعة وقال وان اختلفا ای وعطف علی
الا ... اعنی قوله والتام منه ان یتفقا او ... ان اتفقا فیما ذکر وان اختلفا
ای لفظا المتجانسین فی هیئات الحروف فقط وان اتفقا فی النوع والعدد والترتیب سمی الجناس محرفا
لانحراف هیئة احد اللفظین عن هیئة الاخر والاختلاف قد یکون فی الحرکة کقولهم جبة البرد جنة
البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما اللفظة الخفة من الجنس اللاحق ونحوه
ای نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فی کونه من المحرف وکون الاختلاف فی الهیئة فقط قولهم الجاهل
اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان کان مشددا والمشدد حرفان ... ان یکون مفرط
ومفرط محرفا باعتبار الحروف ولکن لما کان الحرف المشدد ... اللسان عنهما دفعة واحدة
کحرف واحدة عدّ حرفا واحدا ... فی الصورة حرف ... والیه اشار بقوله والحرف
المشدد فی هذا الباب فی حکم المخفف ... الراء فی مفرط حرف مکسور کالراء من مفرط والاختلاف

فی الهیئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساکن ومن الثانی ... او من الاختلاف عن الاول اعنی قولهم البدعة
شرک الشرک وقد یکون الاختلاف فی الحرکة والسکون کقولهم البدعة شرک الشرک فان الشین من الاول مفتوح
ومن الثانی مکسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانی ساکن وان اختلفا فی اعدادها ای اعداد الحروف بان
یکون فی احد اللفظین اکثر من الاخر حرف او اکثر من حرف او احد الزائد اتفاقا فی النوع
والهیئة والترتیب سمی الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظین عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما
حرف واحد او اکثر وعلی التقدیرین فهو اما فی الاول او الوسط او فی الاخر ولما ... اشار بقوله وذلک
الاختلاف اما بحرف واحد فی الاول مثل والتفت الساق بالساق الی ربک یومئذ المساق او فی الوسط نحو
جدی جهدی او فی الاخر کقوله ای کقول ابی تمام یمدون من اید عواص عواصم تصول باسیاف قواض قواضب
من فی من اید صفة محذوف ای یمدون سواعد من اید او زائدة علی مذهب الاخفش او للتبعیض
مثل قولهم هز من عطفه ... وعواص جمع عاصیة من عصاه ضربه بالسیف
وعواصم من عصمه حفظه وحماه ... وهو امضی من ... للذین ... عن
حفظه وحماه وقواض ... ضاربات للاعداء ... صائلات علی الاعداء
بسیوف حاکمة بالقتل قاطعة ... الذی یکون زیادة حرف فی الاخر مطرفا ... انه
... الکلمة ... الکلمات ... الاول ...
سمی ... بعد الیاس ... علی قوله
اما بحرف ... الاقسام واحدا ... الزیادة فی الاخر کقول الخنساء ان البکاء هو
الشفاء من الجوی ... بین الجوانح ... الذی یکون اکثر من حرف مذیلا وان اختلفا
فی انواعها ای احتلف لفظا المتجانس فی انواع الحروف فیشترط ان لا یقع الاختلاف باکثر من حرف
واحد والا لبعد بینهما التشابه ... عن التجانس ... ولیطلع ...
ثم الحرفان اللذان وقع فیهما الاختلاف ان کانا متقاربین فی المخرج سمی هذا الجناس مضارعا ... لانه
احرف ... لان الحرف ... الاول نحو بینی ... لیل داس وطریق طامس او فی الوسط

نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الهاء والطاء
والهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا
اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس
والطعن فيها وبناء فعلة يدل على ان ذلك عادة منه قد ضري بها وقيل الاكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم
بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم نظرا او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن
وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في ترتيبها اي ترتيب الحروف بان يتحد النوع والعدد والهيئة لكن
قدم في احد اللفظين بعض الحروف واخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان
لانه ان وقع حرف اللفظين الكلمة الاولى او لام الثانية والذي يليه ثانيا وهكذا الى الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب
البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح
ومحكم فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما
اي احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت والآخر في آخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما
جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان تجانس القلب او غيره
ولغوا وكره باسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر سمي المتجانس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ
ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم وشل عواشر عوام وهو الاعم
وكنه لكن حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف وحد فبال المتجانس على نوع اللفظ في الكتابة يلحقا بالجناس كقوله
والنون ملوي ويستشني واذا وصف فوسنشي في قوله عليه السلام اللهم الاكارفانهم اشد صبا واقل خبا وكقوله
عزل بسبر من فضا وفضاء وكل ذلك فاحش ما حش ملاك فلك هندا هندا وقد تقدم ان هذا النوع يلم نظر
فيه الى الحروف واتصالها كقولهم في مسعود متى هو دني المستقر ومنه المسمى حجرا حجة وقيل الحاصل كما شخ
تنبيه ايش بعضه فال الثاث بعضه ولحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
في الحروف الاصول مع الاتحاد في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما

اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر
من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق كما في قال اني لعملكم من القالين فان الاول
القول والثاني من القلي وكقوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا عرفت ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر
والرقم والمرق كذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن الواع المحسن الشبيه بالاشتقاق
وهو ان لا يظهر المحسن اللفظي كقوله خلقت لهم بيا بسمه ويهرون اذا ما قلنا ومنه اي من اللفظي
رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين
المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين المراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه
الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكون متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع
ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه
كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم احدهما ان يكون احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صاحب المفتاح فيما اذا وقع احد اللفظين الآخرين في حشو المصراع الثاني كونه على وجه لا يحتاج وعليه
مشهور ويرى المصنف تركه اولى ولا يسمى ذلك ردا للعجز على الصدر او لا مدار لحشو المصراع الثاني اصلا
بخلاف المصراع الاول فالمعتبر هذه اربعة وهو ان يقع اللفظ في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره
او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فهي اثنا عشر حاصلة من ضرب
اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحق قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة
عشر حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا فالمفهوم من الكتاب
بالامثلة الثلاثة الباقية والاكتفاء بامثلة الاشتقاق وعند الاعتبار او ورد ثلثة عشر مثالا اما يكون اللفظان مكررين
فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس بآ

وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم
عرار نجد فما بعد العشية من عرار [illegible] وموضع من عرار رفع شانه اسم ما ومن
زائدة ومع منقول [illegible] قوله اقول لصاحبى والعيس تهوى بنا بين المنيفة فالضمار يعنى اجاوز رفقتى [illegible]
تمتع من [illegible] الموضعين [illegible] ذلك [illegible] شميم عرار [illegible] او استمتع [illegible]
وما يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول ابى تمام ومن كان بالبيض الكواعب مغرما على [illegible]
حسن [illegible] فما زلت بالبيض القواضب مغرما وما يكون اللفظ الآخر فى
صدر المصراع الثانى مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها [illegible]
[illegible] واحسن [illegible] الا [illegible] ساعة [illegible] لم يكن
واسمه [illegible] الا [illegible] معرج ساعة [illegible] الآخر [illegible]
ساعة [illegible] قليلا [illegible]
فى قليلها [illegible] الساعة اى قليل [illegible] الساعة [illegible]
[illegible] وان لم يكن الا معرج ساعة [illegible]
او كان اللفظان متجانسين [illegible] والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول القاضى
الارجانى دعانى من ملامكما سفاها فداعى الشوق قبلكما دعانى وما يكون المتجانسان الآخر
فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الثعالبى واذا البلابل افصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل
[illegible] وهو [illegible] باحتساء البلابل جمع بلبلة [illegible]
[illegible] والثالث [illegible]
وما يكون المتجانسان الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى فمشغوف بآيات المثانى ومفتون
[illegible] المثانى [illegible]
[illegible] برنات المثالث [illegible]
[illegible] وما يكون المتجانسان الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول القاضى الارجانى املتهم ثم تاملتهم

فلاح لى ان ليس فيهم فلاح [illegible] او كان اللفظان [illegible] المتجانسين فما يكون احدهما فى آخر البيت والآخر
فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحترى ضرائب ابدعتها فى السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا
فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله
فى ضرب القداح [illegible] وما يكون الملحق الآخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله
اى قول امرئ القيس او المراد الحسن علي [illegible] اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شىء سواه بخزان
[illegible] وقران [illegible]
الاشتقاق [illegible] لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط فى الخصر
[illegible] احد الملحقين فى آخر البيت والآخر
حشو المصراع الاول [illegible] الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر
فى آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى اطنين اجنحة الذباب يضير
[illegible] الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله [illegible] ابى تمام [illegible]
[illegible] وقد كانت البيض القواضب
ان [illegible] بواتر [illegible] الآن من بعده [illegible]
[illegible] الاشتقاق [illegible] الامثلة [illegible] المصنف [illegible]
احد الملحقين [illegible] الاشتقاق فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول [illegible]
[illegible] والاول [illegible]
[illegible] والآخر فى آخر المصراع الاول [illegible] فالاول [illegible]
[illegible] والآخر فى صدر المصراع الثانى [illegible]
[illegible] **ومنه** [illegible]
[illegible]
[illegible]

قول السكاكي هي ان السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اواخر البيت اما الكلمة
منها او غير ذلك على تفصيل المذهب لا يطلق القافية على نفس التواطؤ الكائن بين اواخر الابيات على ما عرف ولعل
وانما اراد السكاكي ان الاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقر
وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع ولفظ الفاصلة ثم هو ما سجاع بمعنى المصدر كما اراده المصنف
فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله فكما ان القوافي هي الالفاظ المتواطئة
في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتواطئة في اواخر الفقر وكما ان التقفية هو اعتبار ذلك كذلك
السجع بمعنى المصدر هو اعتبار توافقهما وهو اي السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم
لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله
ان يقابل في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية واما لفظ نحو لا تغافلات من التورية الكاشف
ولو قيل بدل الاسماع الآذان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى فتوازي ان لم يكن كل ما
في احدى القرينتين او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثر
وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن فقط كقوله والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط
كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ
واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالا على معنى غير الآخر والا كان تطويلا
كقول الصابي لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور
بكرورها والصلوة على من لم ير الكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه ولا فرق بين مرور العصور
وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم قيل احسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود ثم ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى
ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان تؤتى قرينة اقصر منها

قصر كثيرا قال ابن الاثير السجع على ثلاثة اقسام الاول ان تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر والثاني ان تكون الفاصلة الثانية اطول من الاولى لا طولا يخرج به عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان
الاولى ثماني لفظات والثالثة تسع وله في القرآن نظير ونسبيه الكلمات من الفقرتين الاولين لحسان
في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا وتكون ان كقوله تعالى واصحاب اليمين
اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها من لفظتين والخامسة الثالثة
منها من لفظات اوسنا كانه حسنا والثالث ان تكون الاخرى اقصر من الاولى وهو عندي عيب فاحش
لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني اقصر منه كان كالشيء المبتور فيبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما طويل او قصير والقصير احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع
واخفها وادخل وهو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان
من لفظتين ومنه ما كان من ثلاث الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصر بان
يكون ما في كل فقرة من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى ولئن اذقنا الانسان
منا رحمة الاية فالاولى احدى عشر والثانية ثلاث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل
القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على
السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من
فات مفتوحة ومن آت مكسورة منونة وهذا غير جائز في القوافي ولا في الوقف اعني باواخر الفواصل
وانهم يخرجون الكلم من اوضاعها للازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات
وهنأني الطعام ومرأني اي مرئني واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالضم مع انه اذا انفرد
اللغة فالحكم منه ولذلك قيل لا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه
بل يقال فواصل وقيل السجع غير مختص بالنثر او لسان الى اصله الا وقيل السجع غير مختص بالنثر ومثاله في
الشعر ايضا ومثاله في النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي واورى به زندي

فاصله في الماء واورى بزند ان عاد واورى وبه اعتبار من الظهر المطلوب لما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على
من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط او تصحيف التصريع به هو الى غير المذكور في السابق وهو قوله
ساجد نصر اما جنت واني لا اعلم ان قد حل نصر من لحد ومن السجع على هذا القول بعدم الاختصاص
بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله
سجعة حسن ان ينتصب على المصدر اي جعل كل من شطري البيت سجعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر
لا على انه المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين سجعتين سجعة بتسمية الكل باسم جزء
قول الشاعر لما اعتدت عادت الاعراب والمتبرئ عن الاتراب سجعة وقوله طوت
طوارق الزمن الى مشتبا الحس سجعة لغوى كقول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير
معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب فيما يرتئيه من رغوانه ونشاط منتظر ثوابا ام
او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله هو مبتدا خبره في البيت الثالث
وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول ما يسمى في النظم ما
يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب العروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب
آخر المصراع الثاني قال ابن الاثير التصريع سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا
بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت
صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من
ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل
منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان
الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول المتنبي مغاني الشعب طيبا في المغاني
بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر
وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب
الموت لا يؤوب واما مختلفه كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا

فاصبح للنكبة تترعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة
ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت على الذنوب
وبالاقرار عدت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السادسة خارجة عما نحن فيه ومنه
اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في
الوزن دون التقفية كقوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن
لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما تقرر في علم القوافي ومثل قوله
هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يشترط في الموازنة
ان تتساوى الفاصلتان في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يراد انه يشترط فيها التساوي
في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة
واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة والعكس في مثل ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا والمفهوم من كلام ابن الاثير في المثل السائر ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدور
البيت وعجزه في الوزن لان الحرف الاخير كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فهي على هذا تشترط
في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن والاشتراط تساويهما في الحرف الاخير كشدة وجدة ويكون ذلك
فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما فيها مثل ما يقابله من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مماثلا في
التقفية اولم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولا كان في كلام
المصنف ما يشعر بان الموازنة المعتبرة بما فسره المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر منبها
انه يجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما يوهمه لفظ العضد وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالشعر كما يسبق
الى الوهم من قوله في تساوي الفاصلتين فقال كقوله تعالى واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا اوانس قنا الخط الا ان تلك ذوابل

... الا ان تلك ... ذوابل ... ان الاذ والبث ما يكون ... [illegible]
مثال فالمثال من الاول لاجل انه لا بد ان يماثل الوزن في اعجازها وصدورها وكذا في ... ومثال ... البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا **ومنه** اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام
بحيث لو عكسته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في
النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد يكون
كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم
واما في النثر فكما انشد ... في النثر مثل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة
ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
عند الوقوف على كل منهما لانه يحسن في التشريع ان يكون الشعر مستعملا على القافيتين ... [illegible]
... [illegible] ... على قافيتين ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... الابيات
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
الظاهر من قوله ... [illegible] **ومنه** اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم

ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى
عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه ... من الابيات من روي
الحبل اذا فتله ... او من روي على البعير اذا شد عليه الرواء وهو حبل
... [illegible]
او ما في معناه اي في معنى حرف الروي من الفاصلة ... [illegible]
في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

واشبل السنة بل يصبر على ما سوء من حوادث الزمان وفي قطعة قول الاخر اذا المرء لم يوقر وان اسر الاسرار
اسر صاحبه ان حق ان هون من حيث لم يكن ابها لانه كتب اسرار ما يتحلى بكاتب حلى قوى عنده حتى نحلف
ان الكشف ورايت باصلاحه لحالها ما به بين من حسن احتماله حيلة كالروا الملازم لرحيلها بالاصلاح فحرف
الروي هو الفاء وقد جي قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لحصول السجع
بدونها نحو حلت وبدت ومنت واشتفت ونحو ذلك ففي كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم
احدهما التزام حرف كالهاء واللام والثاني التزام فيهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالتزم ومستمر والعكس
كقول ابن الرومي لما يؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها
وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت فقد ذكر المصنف في الايضاح
ان ذلك قد يكون في غير الفواصل ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه قد التزم
الفواصل اعني العسل والكسل الشين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء
التي يحصل السجع بدونها قبل [illegible] مثل ذلك في الشعر المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي
او بما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت او السجع
يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل
الالف التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية
او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع او التقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حرف
مخصوص او حرفين او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او بما في معناه بيان من حروف القافية او الفاصلة
والا لكان المناسب ان يقول في البيت والفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفواصل
ايضا معناه ان مثل هذا الالتزام الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل
والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الغرض المعنوي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني
دون العكس اي ان لا تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا
تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وحمل المعاني عليها كان كظاهر مموه

على

على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وبهذا من وجب على فضل من حيث [illegible] ان يحذف [illegible] بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جميع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسبوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى قال المصنف [illegible]
حمده وبحمده من اصول الفن وبعث اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما يجب اهماله
وهي نوع كل التعريض لاما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو قسمان
احدهما ما لا يرجع الى تحسين اللفظ دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا
في التجنيس ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني
بتجن يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط اذ رأى ان وردا اذا ودود زرا
وزروا وودا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف
الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين [illegible] الرسالة ومثل
الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان يحذف الكاتب او الراجز
من رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين فلما مثل الترديد وهو ان
تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم يعلقها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول
زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو [illegible] الاعداد وهو اتباع اسماء مفردة على سياق واحد
ومثل تنسيق الصفات وهو [illegible] موصوف بصفات متوالية والمانع العام في ذكره لكونه داخلا فيما
مثل له [illegible] الايضاح وهو ان يؤتى في كلام [illegible] لكلام يبين المراد وهو مجرد حاله داخل
في الاطناب ومثل التوسيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات اولكونه مشتملا
على خلط مثل ما هو حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يكون مع الايجاز وقد يكون مع الاطناب
ومع المساواة وانما اهمل القسم الثاني [illegible] وكونه لاشتماله على ما هو مع عدم دخوله فما يحسن مثل القول في الرمز
السترية وما يتصل بها ومثل القول في الالغاز والتصحيف والاستخدام والمصنف [illegible]

او بعدها خاتمة وصلا وعلم ذلك انما هي خاتمة الفن الثالث والسابع انها للكتاب خارجة من الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم

خاتمة في السرقات الشعرية

وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان
في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء او حسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا
ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم
والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة اي في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات
وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين
وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق
في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا وقوله هو كالاول
جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك
الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق
والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول
او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب
لا ينال الا بالفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في التشبيه والاستعارة
من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله والمتصرف فيه بما يخرجه من الابتذال
الى الغرابة كما مر في الامثلة المذكورة ثمة واذا عرفت هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان
ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله مع اللفظ
اي او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ شيء من اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى مع اللفظ
كله او بعضه والثاني ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع

تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتاليف
الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن
بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني لم تعطه النصفة ولم توفه حقه من المعدلة ولم توجب
له مثل ما يوجب لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته حاجرا لك مبتذلا بك وبمواخاتك
ان كان رشيدا وله عقل وعرفة ويركب حد السيف اراد ويتحمل السيف بحمل امور تقطع السيف ويوثر
تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي من ان يظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل
عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي ان يركب من الامور ما يوثر فيه تاثير السيف مخافة
ان يدخل عليه ضيم الحقيقة عارا واهتضاما متى لم يجد عن ركوبه مبعدا او مبعدا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل
على معاوية فقال معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني
فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان
فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي
من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها
ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد
فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس
وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام
تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم
واورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب منه اي من ان يبدل بالالفاظ ما يرادفها
في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف
من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ
كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لانه
اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول

الحسن الى سكوت الاحتضار او الافصاح او زيادة معنى فيه وهو ان كان هذا الوجه مقبول كقول بشار من راقب الناس مات غما
الاساس رقة وراقبه جاده ولان لطائف رقة الحمل ونفوذه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك
اللهج ان الشجاع الفاتك الذي لا يراقب الناس فقول سلم الخاسر لما اخذ المعنى منه ولكن ظهر انه في الخادة وفي الاساس
بين سلم الخاسر لانه اتم معنى ولذا استرى نحسه قوه او اقرب به من راقب الناس مات هما اى حزنا اصعب
او مقبول له او منه وفاز باللذة الجسور ان الشديد الجراءة مثل سلم اخذ وبكا واخصر لفظا ادى عن بيت
معاد ورواية بشار انه قال اسرق بيتا افول سلم فيال اخف والله بث قد اخذت منه واعلمت والله
لا اكلت اليوم ولا اشرب وكقول لابي حلفنا المرتى على كل مر حاجب بمن الفنا والسعف عينا وحاجبا
وقول ابى جابر نحن حلفنا باطراف القنا لظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبين ان
الملح لاختصاصه بزيادة صنعة وهو الاشارة الى انهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان
الثاني دونه اى دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو ان الثانى مذموم مردود وكقول
ابى تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات لا ياتى الزمان بمثله ان
الزمان بمثله لبخيل اى بعد ان كان الزمان بخيلا بمثله ... بعده او بعده نسيا له ... وهو قوله ان
المصرف نسب اذن ... من حيث ... المعنى وحسن ... ان الزمان ... ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ
عبد القاهر في ... المسايل المشكلة ... البيت ... لان ... ان ... المثل ان يقال ...
وانه لا يكون من حيث ... الزمان بان ... وقول ... الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به
ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا
لان قول ابى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اى لم يصب ... والمراد ولقد كان ...
هنا المضاف محذوف والتقدير ... معناه ان يكون الزمان بخيلا ... ابو العلاء
سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم ... السخاء ... الزمان اذا ...
تفرقة حتى ... كما ذكر المصنف واعترض ... ان ... لم ... تفرقه
لكونه بخيلا ... اعدائه ... ان ... وان ... ذلك

ولقائل ان يقول ان كان بيد الزمان فتحا ما لجاده وكيف لا يصح ... ولعله لكونه ... الصلاة و...
تقدير ... المعنى يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي ...
عليه ... ان ... المعنى تام لم ... احد ... البيت قال ابن جني ان تعلم الزمان من ... فسخاه واجود
من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده ... الدنيا واستغناه ... قال ابن فورجه ...
فاسد ... لان ... ولا يوصف ... وانما المراد ... وكان ... اعذا
السعد ... البيه ... المعاصر الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابى تمام لان ... على
الزمان ... او ... الثاني كان ... مصراع ابى تمام ... ولو ... الاخر
الاخاد ... المعنى ... لا يكون ... ما كان ... ماخوذ ... واحد
من ... لان ابا تمام قد علق ... ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر ...
ان المصراع الثاني قول ابى تمام ... البيت ... ان كان ... الاول ... ابعد
من الذم والفضل للاول كقول ابى تمام لو جاز ... الا ... البلا الا ...
الطلب ... الطالة ... في الطرق ...
ولم يكفها ... الا ... وقول ابى الطيب لولا ... الاخاء ...
لما ... المنايا ...
... الى المنايا ... الوجدان ...
... الاحاديث ...
... وقول ...
... وقوله هذا ...
... الوزن والقافية ...
كقول ابى تمام ...
... وقول ابى الطيب ...

وصنفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني
وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله ان اخذ اللفظ سمي الماما
من الم اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ بمنزلة
الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا من ان الثاني
اما ابلغ من الاول او دونه او مثله فاولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام
هو الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث
اي يبطئ فالريث في بعض المواضع اسرع وقول ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك عني اي ما عطائك عني اسرع السحب في المسير
الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه فقول ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان الحكم وحسن ترتيب المثل كالسحاب انما يسرع منها ما كان خاليا
سالما فيه وفيه ان لا يكون مثل المثنى منه لذا الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان الحكم وحسن ترتيب المثل بالسحاب
وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق في الندي اي المجلس
الفاخر باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه
وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا اي جعلت السنتهم خرصانا
الرماح استنها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة
على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في المضاء كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه فاته
ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات
الاظفار للمنية ويلزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام ان
يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي اي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن كان ارحبهم ذراعا
السابقة والسوابق الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا اي اوسعهم في الاساس فلان رحب الباع والذراع
وارحبهما اي سخاء وقول اشجع وليس باوسعهم في الغنى ولكن معروفه اوسع وكما يقال بالمعنى
اللكوس يدي جعفر ولا بعصون كما تضيع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر والصبر
يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع

هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة **واما** غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول
ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالقصر جمع لحية سواء ذو العمامة ثم الخمار اي لا يمنعك
من الحاجة كون صور الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب ومن في كفه منهم قناة
كمن في كفه منهم خضاب وقولهم قناة كمن في كفه منهم خضاب مثل تشبيه الرجال من الحمد
كتعبير ابي الطيب عنه من في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار ومن في كفه خضاب يكون في شام
المعنى ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد
المعنى المختلس يبطئ احتيال في اخفائه فيغير لفظه ويصرفه عن نوعه من النسيب او المديح وغير ذلك عن وزنه وعن قافيته
ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على
السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة الغمد فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف
ومنه اي من غير الظاهر ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك
بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم
في واحد فالاول يختص ببعض العالم وهم الناس وهذا يشملهم وغيرهم **ومنه** اي من غير الظاهر القلب
وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول
ابي الطيب ااحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما تقال
اتصلي وانت محدث اي ااجمع بين الواو والحال لان المضارع المثبت الواقع حالا لا يكون مع الواو وكامور الى المصدر او
على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلناها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة
فيه يعني لا يكون ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا وهذا نقيض معنى
بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في بيت ابي الطيب الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام
حذو ابيه ابي ان يعطي او ... نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل ... سوال حارا وانغام
ان المدوح يستلذ نغمات السائلين بانه من جانب الكرم ونغمات الجود والاوتار الطبلة سبقت من ... المدوح

يلي ذلك منه مبلغ الخارج من المصروع لأن عادته أن يعطي بعد السؤال **ومنه** أي من غير الظاهر أن يوجد
أن يؤخذ المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه وترى الطير على آثارنا رأي عين أي عيانا ثقة حال والله
أي للمصدر أي تمام المصدر أو المفعول له من الفعل الذي تضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها
أن ستمار أن ستطعم من لحوم من يقتلون من القتلى وقول أبي تمام وقد ظللت أي ألقى عليه الظل عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير
في الدماء نواهل من نهل إذا روي نقيض عطش أقامت أي عقبان الطير مع الرايات أي الأعلام اعتمادا على أنها ستطعم
لحوم القتلى حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل فإن أبا تمام أن رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان
من الطيور النواهل في دماء القتلى فلم يظلها عليها فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين ومعنى قوله
أن ستمار يعني أن أبا تمام إنما أخذ بعض معنى بيت الأفوه لأن كلا من أبي تمام والأفوه أفاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش
إذ لو بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين ووقوعها إنما يكون لأجل توقع الفريسة وهذا هو المعنى المقصود وأعني به التكاثف
والاعتماد على قتل الأعادي ثقة أن ستمار يحمل الطير والله بالميرة لا اعتقادها ذلك وهذا أيضا هو المقصود وأما
أبو تمام فلم يلم بشيء مما أفاده قوله رأي عين وقوله ثقة أن ستمار لا بأن قول أبي تمام ظللت إلمام بمعنى قوله رأي عين
لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش لا بأنها تراها العين إذ قد يقع ظل الطير على الرايات وهو في جو السماء
بحيث لا يرى أصلا لكن أبا تمام زاد عليه أي على الأفوه زيادات محسنة للمعنى الذي أخذه من الأفوه وهو تسامر الطير
أي إلى قوله إلا أنها لم تقاتل وقوله في الدماء نواهل وإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها أي بإقامتها مع
الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول أعني قوله إلا أنها لم تقاتل لأنه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير
الا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المتصل ذلك الحسن لأن إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة أنها أيضا
تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي يرفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات
ويحتمل أن يكون معنى قوله وبها يتم حسن الأول أن بإقامتها مع الرايات يتم حسن المعنى السابق الأول أعني تسامر الطيور على
آثارهم وما ذكرناه أولا هو الموافق لما في الإيضاح وعليه المعول وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبول
بل منها أي من هذه الأنواع ما يكون أشد حسنا بحيث لا يعرف أن الثاني مأخوذ من الأول الا بعد إعمال روية ومزيد تأمل
كان أقرب إلى القبول لكونه أبعد من الأخذ والسرقة وأدخل في الابتداع والتصرف بهذا الذي ذكره في الظاهر وغيره

من

من ادعاء سبق أحدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالأسامي المذكورة وغير ذلك إنما يكون
إنما يكون إذا علم أن الثاني أخذ من الأول بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه
وإلا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الأحكام المذكورة لجواز أن يكون الاتفاق أي اتفاق
القائلين في اللفظ والمعنى جميعا أو في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى
الأخذ كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه مفردا وهو مثلا إذا ما أخذه بعيدا واعترض اعتراض المهتد حاذر لم
أن مذهب يكن في الحطيئة فقال الآن علمت أني شاعر إذ وافقته على قوله ولم أسمعه وكما يحكى أن سليمان بن عبد الملك
أتى بأسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فأمره سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما أعفي فدفع إليه سيف
غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل أضرب بسيف أبي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكأنه قال
بالسيف الأطلم أو ابن ظالم ثم ضرب عنق الرومي واتقى بنابه السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق
أتضحك الناس أن أضحك سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الأسير ولكن أخر
القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم أخذ سيفه وهو يقول كأني بهذا الغلام
جبانا ولا هياب صادم إذا نبا ولا هياب شاعر إذا كبا ثم جلس يقول كأني بابن المراغة يعني جريرا وقد
قال بسيف أبي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر
الخبر ولم ينشد الشعر فأنشأ يقول لم تضرب بسيف ابن رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فأعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا أمير المؤمنين كأني بابن القين يعني الفرزدق بالهجو وقد قال
بسيف أبي رغوان سيف مجاشع ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقد ظالم بالأسراف ... ولكن كلهم إذا أثقلوا
حل الغرام وهل يسره الروق عاملكم أما عن كليب أو أخا مثل آدم فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول
قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا لئلا يقع في ذلك حسنة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ونسبة النقص
إلى الغير وتما يتصل بهذا أي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره وذلك لأن القول في السرقات الشعرية أن في كل منها
أخذ شيء من الآخر أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام نثرا كان أو نظما شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه

اي لا على طريقة ان ذلك منه من القران او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث
وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي عليه الصلوة والسلام كذا او في الحديث
كذا ونحو ذلك وشاع في الكتاب بان هذا اقتباس لان الاقتباس اما من القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور
او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول
الاخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله
ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه
لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين فقال
شاهت الوجوه اي قبحت العين من شاه يشوه وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل العبد من
اللكع ... والرابع مثل قول ابن عباد قال اي الحبيب لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من
المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه
الصلوة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات ... كذا اي ...
ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد لطالب الجنة من تحمل الكاليف وهو اي الاقتباس
ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه
عن معناه الاصلي كقوله اي كقول ابن الرومي لئن اخطات في مدحك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير
ذي زرع يقوله غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك
المحرم لكن معناه في القران واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي الى جناب لا خير فيه ولا نفع
ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه مخرج الحمام ... والبس ثوب
الكلام ملبوسا وقد جرد المزين راسه ... ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس
للوزن او غيره كالسجعة كقوله اي كقول بعض المغاربة قد كان اي وقع ما خفت ان يكون
انا الى الله راجعون وفي القران انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير
وكذا مشهورا اصلا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن مشهورا

عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة وقوله
من شعر الغير من غير ... كما احسن ... او اتمم الشاعر شعرا من صنعة الاخر لكن لم ينسب اليه ...
العرب ... مع التنبيه على انه من شعر الغير كقول عبد القاهر بن طاهر التميمي ... اصحاب ... ثقلت
... وما ... ومن اللطيف قول بعضهم ... الشيب ... مكروه
... واستدلت ... مهمل ... الحمل دون المنزل ...
لمسلم بن الوليد الانصاري وتمامه ... على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا للاحاجة اليه قول ابن العميد
... احسن ولم ... في قدم الدهر ... اي الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم في المنزل الخشن
البيت الثاني لابي تمام وبعض المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي
عرضه ابو زيد للبيع على اني سأنشد يوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله
بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه
ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم لام التوقيت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده
بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور ولم
يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الاخر
قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة
من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم انه يجوز ان يضمن جزآن احدهما تتم المعنى بدون الاخر
كما مر انفا والثاني لا يتم بدونه كقول الشاعر ... في ... والحق ... في قول ...
والآن ... الوسائل ... اذا اشار الى ... ولا بد من ... تضمينه
لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن
في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها وثغرها
تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق

على انه منقول وكونه فاعله مضمر يعود الى الوهم وقوله وكم ساس العذب ومارق مجموع النساء وحسن السوالف
كلا الطيب والعذب مارق موضعان معروفان وماس طرف للتذكر او مجرى الحصرى وقد حرف حاد بعدم
في المصدر وكونه ان يكون ماس العذب منقول وكرت ومجموع النساء ولامنه والمعنى انهم كانوا يرون الناس في الحسن
وكانوا يحرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا ان عراد في بعضه بالعذب على نحو بعيدها
لانه حمل العذب بمصر الحرف وعلى نفسه الطيب وسابق ثغرها الشبيه بالبرق وما هيمان هيمان وشبه تحنى
تمايل الرمح وجريان دمعه بحريان الخيل السوابق فواسطة الى اللطف عند الموازنة والتشبيه ولا يعرى المعنى المفسر
المعين لما قصد بعضه لمدخل في سبيل الكلام كقول بعضهم في بهوبتي دار التغلب اقول لمعشر غلطوا وعضوا
عن الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه فالبيت للحجاج ابن بثيل اصله انا
ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فنقله الى طريق الغيبة لتدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا ان
في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره ووصفه بالحكم والهدى ووصفه بالرشد واراد التنبيه على طريق الحكم و
ورثاء من بعض الكتب عمارة وعلى الكتب استغناء ويقضي العرض عادة اذ اعتا لا ان عوا اذا ادوع سوره
من شعر الاول تهيا الصنعة الى شعره فقيل مقلوب وارقه لانه زاد حرف شعره شعر العقد واما العقد فهو ان
نظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس مع
ان بعض الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي يعقد نظما ان كان غير القرآن والحديث فنظمه
عقد على اي طريق كان اولا دخل في الاقتباس كقوله اي قول الامام الشافعي ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر
حال اي ما باله يفتخر اعقد قول علي رضي الله عنه ما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا
او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل في الاقتباس او لم يشر الى انه من القرآن او
الحديث وح يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انظر بالذي استودعت حقا واعمل حسنا فقد شاهدوه حالي
خلائق المرء خبثت فحالها حسنه الوجوه مثول اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وقول الامام الشافعي عمدة
الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشتبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعمل بنية عقد قوله عليه السلام
الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه

قوله لا وانما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون
حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه الذي يعتاده
في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق هو توهمه الذي يعتاده
اي يعاوده ويراجعه فحل بيت ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده
من توهم شكوكه يشكوسف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء الظن باوليائه وعاداه
ما يخطر بقلبه من التوهم على ما جاءه واما التلميح فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل من غير ذكره وقد يستعمل
في معنى الاثبات في الابيات ملحها لمح قول فلان وقد لمح الى شيء مليح وقد ذكر ما ذكره ما في الشعر وهو هنا
خطأ محض نشأ من قول الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة وشعر ثم صار العلامة يسيرا
واحد منهما لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل القصة او
الشعر او المثل فالتصريح لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح فانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين
فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل فاما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام فحنا لها قدام وحوم
الهوى فلوا عنده لما بها وهي تحتضن نور ثغرها والليل لمع يمشي لمع الحلوان لفظا وبعضه
صبح الرقمة والغواني لمع بيها نوم السماء المجرع فوالله ما ادري احلام نائم الحب سنام كان في الركب يوشع
الضرب اوامهم والهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله عبرة فقادوا
وادار العبير في صورتها وجعلها للشمس الطالعة من الحد ودارت الوحشة اللاتي الطوى اليهم للخروج وذو نوش ارحلتهم
استطعام لما رأوا واستواء اشارة الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقاؤه الشمس طلبه وقوف
الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا
يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض مضاد
الاحاوة توعبنا العدوم الحسرى والنار بالظل ارفق من اخا رحمة واحن من خلف طلب بلطف ولين
منك ع ساعة الكرب الاكام للاستدار وعمر ومستدل حرارق وح الرمضاء حال من العيش ادي والنار
على الرمضاء وبالظل حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار

ان المؤمن المستحث لعمرو وهند كونه اعذر في الشجر من الرضاء بالعار وعمرو حسان بن جرير وهذا البيت قصيدة وفي
ان السموءل ضرب احدهما المثل في الوفاء حين رام الحارث بن ظالم حيره بن تابل ماله وكلف فحمى انفاسها من الحالية فلم يكن
يسلمها لا ال حسان لصاحب ومنها ان الحارث بن ابي حسان بن ادلجى يوم على في حمى كلب فلم فكلب فرماها حتى
زرعها فوقف حتى ادركت بغيار حاجبها وهو حريتها سحقا وانما صاحب السموءل واذلا واعربها فقال
انما المرء اهدى بها الله لا تعبرن فخلا حوائج شتى اهله منها فلم تزل حسان حتى صح كلف حتى حج وبايعه عن
الجنى ميلغ حسان انما حمره حج شاهر سه واسعه من علمه وقد غلب فقال لعمرو اعتق بشرته ما حاجر عليه
المسيح لعمرو البيت وصف الشيرين تعلق بكرار حسن بيه كلما النعلت شاكر وهذا فقل اشارتهم من السموءل
والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل الى يردون جلبان العبادة
والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للاموات في قال كلبت اذا سمع قول حسان لا تعبرن فجلا ان يحرق
نخل لو سمي علبان والخرط ان تمر بكف على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في الشعر فالتلميح
الى القصة او المثل الشعر قول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني
ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول الحتني
فما لحاس حمزة تنعق اولادها اشار الى المثل اعق من ضبة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز
كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد
القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول
الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل
عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل
تكش بلا شي شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية
البحر فقال المحاربي اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع
ولابن يزيد برقع وجلال

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء

والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي ان يعمل التانق في ثلاثة مواضع من كلامه حتى

الاقس

اي الحسن واما قال ملعني في المواضع اذا وقع مستحسنا لما يولده ان يجيء في ملته بها نوع من كلام حتى تكون تلك المواضع الثلاثة
اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير
الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة للالفاظ
من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم واصح معنى
بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل
الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف
وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على
الكلام فوعى جميعه وان لم يكن كذلك اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة و
المنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول
فصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والالف بفتح الفاء وقدح بعضهم في البيت لما فيه من عدم التناسب لانه
وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق
له في نصف الثاني لما فيه معاني قليلة في الفاظ غريبة فالبيت الاول احسن من بيت النابغة كليني لهم يا اميمة
ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي حسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع قصر عليه تحية
وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب
قول الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قول ابطال
فوادي ما تسليه المدام وعمري مثل ما يهب اللئام وفي السؤال قول اعشى اريتك ام ماء الغمامة ام بحر
سحق مزوده وصوب في كفك شجر وينبغي ان يجتنب الابتداء فما يتطير به كقول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة
انشدها الداعي العلوي مواعد احبابك بالوقت غدا فقال له الداعي مواعد احبابك يا اعمى لك المثل السوء الداعي
في يوم مهرجان واستمع الى ابيات الشعر في لنشد المهرجان لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي
وقال على مبتدا يهدا اليوم المهرجان وقيل بطحه على قفاه وضربه خمسين عصا وقال اصطلاح ادبه ابلغ

من نوايه واحسنه اي احسن الابتداء او ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدا
بالمقصود والاشعار بالطرفين الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل
اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي تهنئة ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته
بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي
في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي حملي
وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف
اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك
والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرض له سكتة عظم لعمري ان لم عظيم ... والامام سليم وكقول ابي الطيب
في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار فيه
افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما
وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها
التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب
واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب
من نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة
بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي
والا فالتخلص في العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التي
ينبغي ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا
ملائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين
واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم
كقوله اي كقول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اخذت
فينا ونقصت والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا يقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى

وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع
ونادر في المصادر كذا في الصحاح وخطا المهرية القود والخطا جمع خطوة والمهرية منسوبة الى مهرة بن حيدان
ابو قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي ونقول
ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا وخطا المهرية عطف على
السرى لا على قوانا يعني ان السرى اخذت حظا من الابل ايضا ومفعول يقول قوله أمطلع الشمس تبغي ان تؤم
بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب
نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب الكلام
به الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب
الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال
في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام فكانما قطع نصفه
حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب المخضرمين لكن الشعراء الاسلامية قد
تبعوهم في ذلك وجروا على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية
في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال
من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا عن ابي سعيد غريبا
ومنه اي ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانه قد
كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء عليه الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة
بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجاة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل
قصد بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق
عليه وقيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد هو فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان
ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في امر ذي شأن بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون

بالمنطوية أكقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان
الواو بعده للحال ولفظة هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى هذا ذكر وهو من الاخبار واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها ثم ذكر وان للمتقين لحسن مآب
قال ابن الاثير لفظة هذا في المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى
كلام آخر ثم قال ومنه اي ومن الاقتضاب القريب من التخلص وهو فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب القريب
من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط
حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومنها اي المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها الكلام المتأخر من الكتاب او الخطبة
الى آخر المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء لانه آخر ما يعيه السمع وان كان كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة
ما حسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما
وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على
العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي
اذا بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالأماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت
اهل لاعطائه ولك الجميل الا فاني عاذر اي وان لم تولني الجميل فاني عاذر وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من
العطايا السالفة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه
كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب
لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في
رعايته وسموه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها
من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفصلها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع
الاشارة ما تقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها
بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع
وتشوق الى شيء آخر كيف لا وكلام الله في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة

وفيه اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث
بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان
زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام
المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا احسن منه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر
ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الاحوال المذكورة في الفنون الثلاثة ومعاني لطائف لا ينبئ بها الوقوف
بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع تزاحم
وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع
ملالا واورث الخاطر كلالا لكن الله تمت حكمته وارادته بالاتمام وختم لنا بالفوز بهذا المرام وتم انتزاع
من تعليقه الى البياض في يوم الاحد الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله
تعالى عن الآفات وكان الافتتاح يوم الاحد من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة
بمحروسة خوارزم حماها الله عن البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والعفو
على سيئة والتوبة واحسانه ذوي الدين اوكب

قد وقع الفراغ من كتبه وحق الفهم باتمام ... يوم ... من شهر ... الواقع في سنة تسع وعشرين وثلثمائة
على يدي العبد ... الله تعالى ... الفاني ... شيخ علي محمد الخصالي وفقه الله تعالى
لدرك الحق وقعد على مقام الصدق ونصب على مشاهدة انوار
سواء الطريق ونصرع على سلوك مقامات التحقيق
انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير
اللهم ارحم ... الصالحين

واحفظنا من الزلات ووفقنا لما نرتضيه من رضاك الكريم واعذنا عن اتباع وساوس الشيطان الرجيم
انك ملك كريم وانت الرؤوف الرحيم
والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا
والصلوة على محمد



